مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 27 العدد 4 شتاء 1999



الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
Email: JSS@KUC01.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، و ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية المفرطة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965)
E-mail: JSS@KUC01.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUC01.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

مع صدور هذا العدد نكون قد ودعنا القرن العشرين واستقبلنا قرناً جديداً وألفية ثالثة، والمجلة باديء ذي بدء تتقدم إلى كتابها وباحثيها ومحكميها وقرائها وجمهورها الأوسع بأصدق التمنيات وأخلصها بهذه المناسبة.

ولئن كان القرن العشرون بحق أكثر القرون صخباً وعنفاً، فإنه شهد كذلك أعظم المنجزات البشرية، فما تم اكتشافه واختراعه في الخمسين سنة الماضية يفوق ما اكتشفته البشرية منذ نشوئها، ولربما كان التتويج الأكبر لهذا التراكم في المنجزات العلمية والفكرية قد تمثل في صناعة المعلومة وإنتاجها ونقلها، فإن التطور المذهل في صناعة المعلومات وطرائق نقلها وما استتبع ذلك من تطور مماثل في وسائل الاتصال قد ولّد ظاهرة جديدة تسمى العولمة.

والمجلة منذ تأسيسها في العام 1973 لم تكن بعيدة عن ملامسة هذه التطورات والأخذ بها، علماً بأن أهم سمة اكتسبتها المجلة هي تطورها الدائم لمواكبة هذا الإيقاع المتسارع الذي حكم حركة العلم والواقع، فمنذ تأسيسها دأب القائمون عليها في استكشاف آفاق جديدة للأخذ بقانون التطور الدائم وتطويعه لصالح الباحث والقارئ اللذين تتوجه المجلة إليهما في نهاية المطاف، فمن تأسيس خلدون النقيب رئيس التحرير الأسبق للنسخة الإنجليزية من المجلة، وذلك بغية كسر حاجز اللغة وتعميم الفائدة العلمية لمجتمع أوسع من الباحثين والقراء، ومروراً بالجهود الجادة والدؤوبة لكل من فهد الثاقب وجعفر عباس حاجي نحو ترسيخ ثوابت للمجلة وإعطائها هوية ومضموناً جديدين، ثم استحداث موقع للمجلة على شبكة الإنترنت وفهرسة ملخصات المجلة في عدد لا بأس به من الفهارس العالمية المرموقة إبان عهد شفيق الغبرا، وانتهاء بما تم

* رئيس التحرير وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

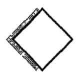
إدخاله مؤخراً من تطوير وتعديل في بنية المجلة تم التنويه إليه في العدد السابق، كل تلك الجهود لرؤساء التحرير كانت تصبو دوماً نحو التطوير والتحديث الذي لم تفتأ المجلة في الأخذ به.

ويكتسب هذا العدد أهمية أخرى لكون المجلة قد حظيت بهيئة تحرير جديدة تجعلها تستبشر خيراً صوب تحقيق المزيد من التطور والتقدم، والأعضاء الجدد في غنى عن التعريف سواء أكان ذلك في ميدان التدريس والبحث العلمي أم على مستوى المجتمع والاهتمام بقضاياه، فالمجلة ترحب بحرارة بعضوية علي الطراح أستاذ علم الاجتماع وأول عميد لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، وغانم النجار أستاذ العلوم السياسية وأول مدير لمركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت، ورمزي زكي أستاذ الاقتصاد، وعبدالرسول الموسى أستاذ الجغرافيا الذي استمر معنا، مشكوراً، فترة أخرى.

ولا يمكن للمجلة في هذا المقام إلا أن تذكر بخالص العرفان والتقدير أعضاء هيئة التحرير السابقين ممن أسهموا في تطوير المجلة مع احتفاظها - في الوقت نفسه - بالمستوى الذي وصلت إليه، وتتمنى لهم التوفيق في المسئوليات الجديدة التي أنيطت بهم، وعلى رأسهم معالي وزير التربية والتعليم العالي يوسف الإبراهيم، وكذلك الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب محمد غانم الرميحي، وعبدالله النفيسي أستاذ العلوم السياسية، فلهم منا كل الشكر والتقدير.

ويبقى أن تتقدم المجلة بالشكر والتقدير لباحثيها ومحكميها وقرائها ممن آزروها وساندوها كي تبقى منبراً أصيلاً ومتجدداً، فلهم خالص الشكر والامتنان.

هذا وبالله التوفيق،،،



الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن

مخلد عبيد المبيضين*

ملخص: تعتبر هذه الدراسة محاولة لتوضيح العلاقة التي كانت قائمة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومؤسسة الحكم (مؤسسة العرش) في الفترة ما بين 1946 وحتى عام 1997، وذلك بتتبع العوامل التي حددتها، لاعتبارات عدة، من أهمها طبيعة مؤسسة الحكم الأردنية وعلاقتها المتميزة مع الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص، كذلك لحتمية العلاقة فيما بين الطرفين لاعتبارات متعددة، منها الاعتدال والحكمة التي تميزت بها مؤسسة الحكم مع القوى السياسية المختلفة وبخاصة جماعة الإخوان، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الخلفية الدينية لمؤسسة الحكم أوجدت حالة من التوازن والانسجام السياسي بين الطرفين.

وقد اتضح من الدراسة تميز جماعة الإخوان عن سائر القوى الأخرى داخل الأردن في علاقتها مع النظام الأردني بأن كان التعايش هو السمة الغالبة للعلاقة بين الطرفين، وعلى الرغم من حدوث بعض التوترات المحدودة فإن القاعدة العامة كانت مرتكزة على الوئام، هذا بخلاف الحركات الإسلامية الأخرى في الدول العربية والإسلامية. وقد اتبع في تبيان ذلك المنهج التاريخي الذي يعتمد على متابعة تطور العلاقة منذ نشأة الجماعة، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض أسس المنهج التحليلي لتحليل أسس هذه العلاقة ومحدداتها في محاولة لمعرفة عناصر تميزها عن غيرها.

مصطلحات أساسية: جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مؤسسة العرش، جماعة الإخوان في الأردن والحكومات الأردنية، الحركات الإسلامية في الأردن، النظام السياسي الأردني.

---

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة – الأردن.

مقدمة

هذه الدراسة محاولة للإسهام في رصد العلاقة القائمة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومؤسسة الحكم فيها لعدة اعتبارات أهمها؛ طبيعة مؤسسة الحكم وعلاقتها المتميزة مع الحركات الإسلامية، مثل الجهاد الإسلامي وحزب التحرير وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص، وكذلك حتمية العلاقة بين الحركة ونظام الحكم؛ فلم يعد مقبولاً ولا مستساغاً الحديث عن قدرة النظام الأردني على اجتثاث أو استئصال الحركات الإسلامية، قد يكون قادرا على تحجيمها من الناحية السياسية بعد النهج الديموقراطي الذي يسير عليه الآن. وكذلك فإن قدرة جماعة الإخوان على التعايش مع نظام الحكم قد أمدها بطول البقاء والقدرة على النمو والانتشار. بالإضافة إلى قدرتها على تجنب الصدام العنيف مع النظام كما حصل في بلدان عربية أخرى سواء أكان مواجهة عسكرية أم عمليات تصفية أم تعذيب أم اضطهاد. ولهذا فإن الاعتدال الذي تميزت به مؤسسة الحكم أضفى نوعاً من الحكمة على تعامل هذه المؤسسة مع جميع القوى وبخاصة جماعة الإخوان. وأخيراً فإن الخلفية الدينية والتاريخية لمؤسسة الحكم أوجدت حالة من التوازن والانسجام السياسي بينهما في فترات عدة، واستخدمها النظام في حالات أخرى دعامة يستند إليها في مواجهة خصومه.

ولتلك الاعتبارات فقد امتازت تجربة الإخوان في الأردن في جميع ممارساتها – السياسية والاجتماعية – بالتعايش مع النظام الحاكم، وذلك يعود لأسباب عدة من أهمها: قدرتها على التكيف مع الحفاظ على ثباتها واستمرارها إلى حد كبير على المبادئ والأطر الفكرية نفسها التي تستمد منها مواقفها وتطلعاتها. وأيضاً التعامل معها على اعتبار أنها جمعية إسلامية (في البداية) وليست حزباً سياسياً، وأن احتضانها من قبل السلطات مبني على وظائفها الإيجابية التي تؤديها في عملية التوازن للممارسة الأدائية للنظام السياسي في علاقته مع القوى المختلفة.

وعلى الرغم من حدوث بعض التوترات المحدودة فإن القاعدة العامة التي طبعت العلاقة بينهما كانت مرتكزة على الوئام، وهذا يخالف الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية الأخرى التي تحاول تغيير الأنظمة الحاكمة لتحقيق هدفها في إقامة النظام الإسلامي المطلوب. ويبدو أن طابع الاعتدال مستمد من

الأصول الاجتماعية للجماعة في كونها قد تأسست على أيدي عدد من التجار وأصحاب الأعمال والمهن، وليس على يد مثقفين، مما أضفى عليها مزيداً من الاعتدال والموادعة مع النظام. مع أن بعض الباحثين يرى أن الجماعة كانت تنتهز الفرص في علاقتها مع النظام لأنها كثيراً ما كانت تخرج على مبادئها، وترد الجماعة على ذلك بأن المواقف والظروف هي التي كانت تملي عليها بعض التغيير في البرامج والتكنيك، ولكن ليس على حساب المبادئ والثوابت.

كل هذا أو معظمه قد غفلت أو تغافلت عنه الأبحاث والدراسات التي درست جماعة الإخوان في الأردن. لذلك جاءت هذه الدراسة محاولة لإلقاء المزيد من الأضواء على هذا الموضوع ما أمكن ذلك، وهذا هو الهدف الأول للدراسة.

أما بالنسبة للهدف الآخر، فقد كان نتيجة لانطلاق العملية الديمقراطية في نهاية الثمانينيات (حيث نجحت في الفوز باثنين وعشرين مقعدا في مجلس النواب) فارضة نفسها باعتبارها التيار السياسي الأهم في الحياة الأردنية، وذلك قبل قرارها بمقاطعة الانتخابات عام 1997 الذي أدى إلى انحسار تأثيرها وتراجعه في الحياة البرلمانية. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الجماعة وعلاقتها بالنظام السياسي لم تحظ بعد بدراسات شاملة وافية لتبيان طبيعة العلاقة والعوامل التي أثرت في هذه العلاقة، وما كتب أو نشر في هذا المجال قليل لم يتعد بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية وبعض «فصول» في كتب لم تلتزم في معظمها بالشروط الأكاديمية، وبعضها الآخر كان ذا طبيعة انتقائية، مما أدى إلى ترك فراغ تحاول هذه الدراسة تلافيه ما أمكن.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: ما الظروف الداخلية (البيئة الداخلية) والخارجية (البيئة الخارجية) التي أدت إلى حالات التبدل والتغير أو الاستمرار في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني (مؤسسة العرش)، أو حالات التذبذب في العلاقة بين الطرفين، على الرغم من احتفاظ الجماعة بطابعها المحافظ والتغير الذي طرأ على أسلوب عملها؟ والإجابة ستكون بتقسيم الدراسة إلى فترات تاريخية وفقا لتطور نمط العلاقة والظروف التي أحاطت بها منذ تأسيس الجماعة عام 1946، وحتى الانتخابات البرلمانية لعام 1997 ومقاطعتها لها، آخذين بعين الاعتبار التغير الذي حدث في نهج الجماعة وعملها مع الاحتفاظ بطابعها المعتدل، وكذلك استمرار تميزها عن القوى اليسارية والتقدمية.

المنهج

سوف نستخدم المنهج التاريخي الذي يعتمد على متابعة تطور العلاقة منذ نشأة الجماعة لتقديم الوصف الدقيق عن طريق توفير كَمٍّ من المعلومات حول هذه العلاقة والعوامل التي أثرت فيها سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية. وذلك بتتبع التطور التاريخي لهذه العلاقة في محاولة لاستقصاء وجهات النظر المختلفة وتحليلها بما يخدم موضوع الدراسة. كما سيكون للمنهج التحليلي دور في تحليل أسس هذه العلاقة لتبيان أسبابها ومحدداتها المختلفة في محاولة لمعرفة عناصر تميزها عن غيرها.

هنالك عدة مفاهيم أساسية لا بد من توضيحها:

1 – الإخوان المسلمون: المقصود بجماعة (الإخوان المسلمين) في هذا البحث، هو جماعة الإخوان المسلمين في الأردن التي تأسست على الرأي الأرجح عام 1946، والتي تعود في أصولها الفكرية إلى الجماعة الأم في مصر والتي تأسست على يد الشيخ حسن البنا في عام 1928.

2 – النظام السياسي؛ مؤسسة العرش: المقصود هنا بـ «مؤسسة العرش» هو «الملك» فقط، وذلك لأن الواقع الأردني أثبت اقتصار العلاقة بين الجماعة ومؤسسة العرش على التفاعل بين قيادة الجماعة والملك فقط. وكما يقال: إنه يكاد يندر «أن تعثر على ما يؤكد وجود علاقة أو تفاعل بين أي شخص آخر – غير الملك – من مؤسسة العرش وبين الجماعة» (الشقران، 1997: 62). ومن ناحية أخرى فهناك اختلاف بين مؤسسة العرش من جهة، والسلطة التشريعية (الملك ومجلس الأمة «البرلمان» بعد عام 1947) من جهة أخرى، والسلطة التنفيذية (الملك والحكومة) داخل النظام السياسي من جهة ثالثة. والملاحظ أنه في تاريخ التطور السياسي للنظام السياسي الأردني كانت العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية تخضع لحالة المد والجزر؛ فقد كانت الغلبة في معظم الأوقات للسلطة التنفيذية وخصوصاً أن مؤسسة العرش (الملك) هي القاسم المشترك بين السلطتين. ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان الفصل التام في الواقع العملي بين مؤسسة العرش من ناحية، والسلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية أخرى.

3 – علاقة الجماعة بالحكومات الأردنية: كانت علاقة الجماعة بالحكومات الأردنية المتعاقبة محكومة بتقلبات مواقف الإخوان من السياسات الداخلية

والخارجية لهذه الحكومات. لذلك لم تكن هناك قواعد وأسس ثابتة واضحة للطرفين كما هي العلاقة مع رأس النظام. لهذا فقد مرت بحالات من الشد والجذب والتناقض والاختلاف والوئام والخصام. ولكن الميزة الأساسية لجماعة الإخوان في الأردن – والتي تميزت بها عن غيرها – هي أن علاقتها لم تصل في أية مرحلة من المراحل إلى الصدام مهما بلغت حدة المواقف المختلف عليها بينهما؛ فأحيانا تقوم الحكومة بإجراءات التضييق على الجماعة، كاعتقال بعض أعضاء الجماعة أو إغلاق صحفهم ومجلاتهم... ولكنها لم تصل إلى حد حل الجماعة أو تعذيب أعضائها بشكل جماعي أو اضطهادهم. ويكمن سبب ذلك في قوة الموروث التاريخي ومتانته من خلال التعاون بين الجماعة ورأس النظام السياسي والذي كان دائماً يتدخل لفض الخلافات بين الجماعة والحكومة. من هنا فإن طبيعة العلاقة لم تكن سلبية دائماً ولا إيجابية وإنما كانت تتباين بين الأمرين وفقاً لطبيعة الحكومة ونوعية الأحداث التي يمر بها الأردن بشكل عام. ومن ناحية ثانية لم تكن العلاقة بين الطرفين تبتعد أو تتجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها، أو تبتعد عن سير العلاقة بين الجماعة ورأس النظام السياسي الأردني (الملك).

لكل هذا فإن هذه الدراسة سوف تنطلق من المحاور السالفة الذكر، وبخاصة عند الحديث عن الحكومة وعلاقتها بجماعة الإخوان وكيفية معالجة الاختلاف بين الطرفين من قبل رأس الدولة، ليرسم في النهاية العلاقة مع الجماعة. لذلك فقد تم الحديث عن سياسات الحكومة لاستيضاح دور الملك فيها ولتبيان حقيقة العلاقة بين الجماعة ورأس الدولة.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداداً للجماعة الأم، التي تأسست في مصر عام 1928 على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا. وقد تعددت الروايات التي تتحدث عن تاريخ تأسيسها، ويؤكد الإخوان المسلمون أنها تأسست في سنة 1946[1]. تم افتتاح المركز العام للجماعة في الأردن تحت رعاية الملك عبدالله في 1945/11/19 بعد أن تقدمت على يد مؤسسها؛ الشيخ عبداللطيف أبو قورة، بطلب إلى الحكومة الأردنية من أجل السماح لهم بممارسة أعمالهم تحت مظلة جمعية إسلامية (تحمل اسم جمعية الإخوان المسلمين). وقد وافقت الحكومة على إقامتها وفقا لقانون الجمعيات تحت إمرة الشيخ عبداللطيف أبو قورة بعد انتخابات الهيئة الإدارية للمكتب العام في عام 1947 كأول انتخابات لها

في البلاد (عبدالكاظم، 1997). وفي عام 1953 استقال أبو قورة وخلفه محمد عبدالرحمن خليفة، مراقباً عاماً للجماعة في 1953/12/26. وبدأت نشاطات الجماعة تتخذ الطابع التنظيمي وأصبح لها فعالية في المجتمع. لذلك أصدرت الجماعة – عندما اجتمع مجلس الشورى – قانوناً أساسياً ونظاماً داخلياً لها، وتحددت القيادة العليا بمجلس الشورى الذي كان من أهم وظائفه انتخاب المراقب العام وانتخاب المكتب العام (المكتب التنفيذي).

وقد عملت الجماعة في أماكن مختلفة أهمها المساجد، وامتد نشاطها بين الشباب بصورة علنية بتشجيع من السلطات الأردنية ودعمها، وقد حرصت على عرض أهدافها وتوجهاتها وطموحاتها لتتفق مع أهداف النظام السياسي الأردني، كما حرصت على أن تعقد اجتماعاتها بصورة علنية وبحضور ممثلين رسميين من الحكومة وضباط الجيش وبعض القادة الدينيين المهمين (الكخن، 1990؛ Munson, 1988).

وبذلك استمرت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي في العقود التالية بالتوافق والتآلف السياسي مع وجود التوترات في فترات محدودة (الحوراني وآخرون، 1997). وقد حكمت هذه العلاقة عدة محددات؛ محددات حكمت موقف النظام من الحركة الإسلامية بشكل عام؛ ومن أهمها منهجية الاعتدال في السياستين الخارجية والداخلية، وعدم التصعيد في التعامل مع القوى السياسية، وذلك بإضفاء نوع من الحكمة والمرونة، وكذلك الخلفية التاريخية والدينية لمؤسسة العرش وقدرتها على احتواء الحركات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وفي المقابل كانت هناك عوامل عدة أثرت في منهج الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص؛ ومن أهمها إدراك الجماعة للظروف والمتغيرات على الساحة الأردنية؛ من موقع سياسي وجغرافي وتركيبة سكانية وطبيعة النظام السياسي ومحاولة الابتعاد بالبلاد عن أي نوع من أنواع الفوضى والمحافظة على نفسها وإنجازاتها وأبنيتها التنظيمية (أبو غزلة، 1996). وفي أواخر الثمانينيات حكمت العلاقة بين الطرفين متغيرات وعوامل جديدة تعلقت بالتحولات الدولية ومواقف بعض الدول الكبرى مما يسمى بالصحوة الإسلامية، وكذلك المسيرة السلمية مع إسرائيل وانعكاساتها المختلفة في مجال الديمقراطية والتعددية التي أضحت خيارا مهما لمؤسسة الحكم.

من ذلك المنطلق سوف يتم تقسيم فترات الدراسة وفقا للمراحل التالية مجيبين على فرضية الدراسة راصدين أهم العوامل والظروف التي أدت إلى تذبذب العلاقة بين جماعة الإخوان ورأس النظام السياسي الأردني، وذلك ضمن المحددات سالفة الذكر والتي حكمت العلاقة بينهما وبخاصة تجنب العنف، والعنف المضاد بعد أن أدت مؤسسة العرش دوراً مهماً ودقيقاً في إنجاح تجربة التعايش مع التيارات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان، وفي محاولة لتتبع عناصر الخصوصية والتميز لجماعة الإخوان المسلمين في عملها وأدائها: **المرحلة الأولى:** مرحلة التأسيس (46-1953) والتعايش بين الجماعة والنظام. **المرحلة الثانية:** مرحلة المد القومي (54-1967) وتتسم بالتذبذب الواضح في العلاقة. **المرحلة الثالثة:** مرحلة المد الإسلامي (68-1988) والتأثيرات الخارجية. **المرحلة الرابعة:** مرحلة النمو الديمقراطي (89-1996). **المرحلة الخامسة:** مرحلة الانحسار (تراجع دور الجماعة) ومقاطعة انتخابات عام 1997. وتجب ملاحظة أن اختيار هذا التقسيم لهذه المراحل ليس دقيقا، وفي الوقت نفسه ليس اختيارا جزافيا وإنما كان نتيجة لأسباب وعوامل موضوعية كان لها السمة الغالبة في كل مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس 46-1953: تميزت هذه المرحلة بالتعايش مع النظام والمساندة القوية من النظام ممثلا في الملك عبدالله، وكذلك التحول الذي رافق طبيعة عمل الجماعة بحيث أصبحت هيئة إسلامية عامة وشاملة. وذلك لطابع الجماعة المحافظ ولتميزها عن سائر الأحزاب والجماعات الأخرى التي كانت – حسب اعتقاد الطرفين – تحاول النيل من أمن البلاد واستقرارها. ومن ناحية أخرى كان إيمان الجماعة «بأن النظام الدستوري هو الأقرب للنظام الإسلامي من بين الأنظمة المختلفة»، (الشقران، 1997: 60) قد قارب بين الطرفين.

1 – التعايش والمساندة من النظام (البدايات الأولى): نشأت علاقة قوية بين الجماعة والنظام ممثلاً في الأمير عبدالله، مما أوجد الظروف الملائمة لعمل الجماعة ولتسهيل نشاطاتها في الأردن؛ وتمثلت تلك العلاقة الحميمة في افتتاح المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن تحت رعاية الأمير عبدالله (التل، 1997؛ العبدالات، 1992). وكان ذلك عندما قابل مؤرخ الجماعة، محمود عبدالحليم، الملك عبدالله مبديا إعجابه بدعوة الإخوان وقادتهم «وأنه ينتظر الخير للأمة الإسلامية على أيديهم، ثم قال الملك: إن الأردن في حاجة إلى جهود

الإخوان ولتكن أولى خطوات هذه الجهود أن يعين الأستاذ عبدالحكيم عابدين وزيراً في حكومة الأردن، على أن ينعم عليه وعلى الأستاذ البنا برتبة الباشوية. وقد رد عليه الأستاذ البنا (على الملك عبدالله) برسالة استنهضه فيها للعمل للإسلام مشيداً بانتسابه إلى العترة الهاشمية الشريفة، وأثنى فيها على حسن ظنه بالإخوان، واعتذر إليه بأن العمل غير الرسمي أحوج إلى جهود الإخوان، وأنه يأمل أن تلتقي الجهود الرسمية وغير الرسمية في سبيل هذه الدعوة» (العبيدي، 1991: 37؛ التل، 1997).

ومن أبرز الدلائل على العلاقات الودية بين الملك عبدالله وجماعة الإخوان مشاركة وفد من الجماعة في كل من مصر وفلسطين في احتفالات تتويج الأمير في عمان في الخامس والعشرين من آيار سنة 1946. وقد قدم مندوب الإخوان الشيخ عبدالمعز عبدالستار شارة الإخوان للملك عبدالله بعد إلقائه كلمة في هذه المناسبة (الضبيان، 1994). لذلك فقد كان هنالك تعاطف وتشابه بين إخوان الأردن ونظرائهم المصريين «لكنهم لم يكونوا لهم صورة طبق الأصل» (مسعد، 1991؛ 55: Meguid, 1995).

وتفسير تلك العلاقة في هذه الفترة يعود إلى أسباب عديدة من أهمها: 1 – أن تعاطف الملك عبدالله مع الإخوان يعود إلى طبيعته الدينية. وهذا ليس غريبا على رجل مثله كما يقول عوني العبيدي: «إن رجلاً كعبدالله بن الحسين تحدر من سلالة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، ونشأ نشأة دينية كريمة بجوار بيت الله الحرام وفي كنف والد جليل عرف بالتقوى والصلاح ورسوخ العقيدة... لا يعقل أن يسلك طريقاً لا ينسجم مع هذه العوامل والاعتبارات أو يسير إلا على ذلك النهج الإسلامي القويم...» (العبيدي، 1991: 39).

ومن ناحية أخرى كان من الطبيعي أن يقوم الملك عبدالله بحكم نشأته وتربيته الدينية بمقاومة الشيوعية باعتبارها داءً يهدد المجتمع العربي الإسلامي، وكذلك المدارس الأجنبية التي تحاول أن تفرق صفوف الأمة العربية، مما أدى إلى ميله إلى حركة الإخوان المسلمين (العبيدي، 1991). مع العلم بأن الشيوعية كحركة منظمة لم تكن قد وفدت إلى البلاد إلا بعد وحدة الضفتين، ولكن الأمير كان ضد الشيوعية كعقيدة لأنه كان يعتبرها غريبة عن التراث العربي والإسلامي.

وناحية ثالثة تمثلت في وجود قواسم مشتركة خلال هذه الفترة بين جماعة

الإخوان والملك عبدالله أدت إلى التقارب بينهما تمثلت في «الموقف الذي اتخذه الإخوان المسلمون من الملك فاروق في القاهرة سنة 1945 و1946 و1947. فهذا الصدام بين الإخوان المسلمين في مصر والملك فاروق جعل «الأمير عبدالله يتعاطف مع الإخوان المسلمين في الأردن» (الكيلاني، 1990: 28؛ التل، 1997). وهذا هو الطابع المميز لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن نظرائهم في مصر والذي أضفى عليها نوعا من الاعتدال والموادعة مع مؤسسة الحكم.

وترتيباً على ذلك يمكن القول إن جماعة الإخوان في الأردن قد تأسست في كنف مؤسسة الحكم وحازت على إعجابها وحظيت برعايتها وتعاطفها منذ بداية تأسيسها، مما انعكس على عملها ونشاطاتها، وقد أدى ذلك بدوره إلى انتشار فروعها في مختلف مدن المملكة. وكذلك فإن تسجيلها كجمعية قد أبعدها عن السلبية التي كانت لصيقة بالأحزاب بصورة عامة – حسب اعتقاد النظام – مثل التفرقة والانقسام لأنها كانت بمثابة «جمعية خيرية» (العبيدي، 1991). فكما تقول الباحثة نيفين مسعد واصفة تلك العلاقة بين الجماعة ومؤسسة الحكم خلال هذه المرحلة: «...فلا خصومة لهم مع حاكمين يعود نسبهم إلى آل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام ولا دورهم منازع في مجتمع قبلي تقليدي كالمجتمع الأردني، وتلك نقطة فارقة في تميز إخوان الأردن عن إخوان مصر» (مسعد، 1991: 56). وبمعنى آخر فقد كان كثير من عوامل التقارب والتعايش – خلال هذه الفترة – موجودة، تلك التي انعكست إيجابيا على العلاقة بين الإخوان ومؤسسة العرش، ومنها دعم النظام للجماعة ممثلاً في الأمير عبدالله، مما أعطاها القدرة على نشر أفكارها ومبادئها في البلاد، وكذلك عدم اعتبارها حزبا سياسيا. هذا بالإضافة إلى نسب الأمير الممتد إلى الرسول عليه السلام، والطبيعة القبلية للمجتمع الأردني آنذاك، حيث كان يغلب عليها طابع التدين.

2 – عوامل التعاون والتعايش: من دلائل حسن التعاون والعلاقة المميزة بين الجماعة ومؤسسة الحكم أن الملك عبدالله عندما زار مصر في عام 1948، خرج الإخوان لاستقباله (المجالي، 1960؛ الغرايبة، 1997). دلالة على حسن العلاقة بين جماعة الإخوان في الأردن والملك. وكذلك فإن الاحتفالات والمحاضرات التي كان يدعى إليها الناس والمسؤولون، ومنها ما عرضته صحيفة الجزيرة من هذه النشاطات والتي تحدَّث في واحدة منها عبدالمنعم الرفاعي (رئيس الوزراء فيما بعد) ممثلاً للملك عبدالله، وهذه الاحتفالات

والنشاطات التي تقام في مناسبات عديدة كالهجرة النبوية والمولد النبوي والإسراء والمعراج كانت تبدأ وتختتم بالنشيد الملكي (الغرايبة، 1997). وفي هذه الفترة أيضا وعلى أثر التعاون بين الجماعة والنظام سُمِحَ لهم بإصدار مجلة الكفاح الإسلامي والتي أغلقها فيما بعد غلوب باشا (التل، 1997؛ مسعد، 1991). ومن عوامل الالتقاء فيما بينهم عداؤهم المشترك تجاه عبدالناصر أيام صراعه مع الإخوان في مصر (العبيدي، 1991). ويدل على التعايش والانسجام أثناء هذه الفترة بين القصر والجماعة حضور الملك حسين لمؤتمر القدس عام 1954 بدعوة من الجماعة (العبيدي، 1991).

وقد أثمرت تلك العلاقة الحسنة بين الطرفين، فصدر قرار من رئيس الوزراء – بناء على الإرادة الملكية – يسمح للجماعة أن تنشر دعوتها في المساجد وفي الأماكن العامة وفي دور الجماعة وفروعها في المملكة ومن دون تدخل من السلطات الأمنية إلا في حالة وقوع ما يسبب مخالفة للقانون (العبيدي، 1991). ومن سمات هذه العلاقات الحميمة بين الملك وجماعة الإخوان، أن الملك كان يلتقي وضيوف الجماعة من العلماء ويستضيفهم؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقاؤه بالشيخ محمد أمين الشنقيطي والشيخ محمد يوسف البرقاوي وغيرهم (الغرايبة، 1997).

وختاما يمكن القول إن العلاقة بين الطرفين في هذه الفترة، منذ تأسيس الجماعة نالت عطفاً ومساندة من العرش، وكانت علاقة حميمة من التعايش نتيجة لظروف البيئة الداخلية والخارجية للأردن، تلك المتمثلة في العداء لأعداء الإخوان في مصر، والعداء للشيوعية والذي شكل قاسما مشتركا بين الإخوان والحكم.

هذا إضافة إلى طبيعة الملك عبدالله الشخصية، حيث كان من الطبيعي أن يشجع اتجاهات الدعوة إلى الإسلام باعتباره من المتدينين. ولكن هذه العلاقة، كما يقول إبراهيم غرايبة لم تنقل في «صيغة تنسيق ظاهر أو احتواء أو تأييد واضح» (الغرايبة، 1997، 58؛ الشاعر، 1987). وفي المقابل كانت هنالك بعض الفترات التي تنتقد بها الحكومة وموقفها من الوجود البريطاني ولكنها لم تكن الطابع العام للعلاقة في هذه الفترة. علماً بأنهم باركوا فيما بعد خطوة تعريب الجيش عام 1956.

المرحلة الثانية: مرحلة المد القومي 54-1967: امتازت هذه الفترة باتساع المد

القومي واليساري وتوجت بحظر الأحزاب السياسية، ولكن جماعة الإخوان المسلمين حافظت على بقائها بعد حل الأحزاب عام 1957، وبقيت الحركة السياسية الوحيدة العاملة في العلن، ذلك لأن الجماعة لم تكن مرخصة بوصفها حزبا سياسيا، والسبب الأكثر أهمية «أنها لم تشارك الأحزاب السياسية في المعارضة (غير السلمية) للحكم. وعدم محاولتها تجنيد منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. هذا بالإضافة إلى كونها تعمل لصالح الحكومة في الوقوف ضد الشيوعيين والقوميين (الغرايبة، 1997). وكان من أهم سمات العلاقة المميزة بين الجماعة والنظام عدم وجود تنظيم سري عسكري كما هو الحال في مصر، وذلك رغبة منها ولأنها لا تؤمن بأي عمل عدواني ضد النظام (الغرايبة، 1997؛ الكخن، 1990). ومن ثم فقد ساندوا الحرس الوطني بحماس (حتى عام 1956) وأقاموا مجموعة من التدريبات العسكرية المساندة رسميا مع الجيش.

1 - عوامل التقارب بين الحركة والنظام: من أهم علامات التقارب بين الطرفين، السماح للحركة بعودة المؤتمر عام 1959 (مؤتمر القدس) بعد إلغائه عام 1955، بأمر من غلوب باشا بحجة المحافظة على مصالح البلاد، والسماح لجميع الممثلين من أنحاء العالم بالحضور لتدارس أوضاع فلسطين والقدس. وقد وزع المؤتمر كتاب كامل الشريف (الحرب المقدسة) وكان الملك حسين قد كتب مقدمة هذا الكتاب (الغرايبة، 1997؛ نسيبه، 1990). ونتيجة لذلك التقارب فقد شاركوا في العمل السياسي والعمل العام؛ ففي الانتخابات النيابية لعام 1956، نجح منهم أربعة بعد ترشيح ستة أشخاص، خمسة في الضفة الشرقية وواحد في الضفة الغربية. ونتيجة لهذه العلاقة الحسنة فقد سمح الملك للإخوان بالعمل العلني، وذلك «تعبير عن امتنان النظام لدعم الإخوان للملكية» (الغرايبة، 1997: 67؛ حداد، 1991)، وبخاصة بعد دعم الإخوان للنظام في أزمة 1957 عندما وجه الاتهام إلى عناصر قومية من الأحزاب والجيش والحكومة بمحاولة تدبير الانقلاب العسكري ضد النظام. ففي تلك الفترة يذكر المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك الأستاذ خليفة أن الملك قد عرض عليه – عن طريق رئيس ديوانه – أن يشكل الحكومة، وقد اعتذر المراقب العام؛ «لأن الجماعة ما زالت فتية ولا تملك أن تكون فريقا وزاريا، فمعظم الإخوان كانوا شباباً قليلي التجربة» (الغرايبة، 1997: 68). وقد توجت تلك العلاقة – عند عقد المؤتمر الرابع للقدس عام 1960 – بافتتاح الملك حسين لها.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى التقارب بين الجماعة والنظام

ومنها؛ طبيعة المجتمع الأردني التقليدي المحافظ وغياب الصراع الاجتماعي، وهذا عكس ما هو موجود في مصر؛ لقد استطاعت الجماعة أن تستقطب أعضاءها من جميع فئات الشعب وكان توزيعهم كما يلي؛ 40 بالمئة من التجار والملاك، و20 بالمئة طلاباً، و20 بالمئة من المدرسين، و20 بالمئة من المهنيين والحرفيين ومعظمهم من بيئات دينية محافظة، وكان الاختلاف بين تنظيم الإخوان المسلمين في الأردن ومصر هو أن تنظيم الإخوان في مصر تشكل فيه فئة العمال والحرفيين والمدرسين النسبة الغالبة (أبوغزله، 1996). ويقول أحد قادة الإخوان: «لم يثر الإخوان على الملك... لأنه لم يكن في مقدورهم فتح جبهات مع جميع الأطراف في آن واحد... وقفنا مع الملك لأن عبدالناصر لم يكن عقلانياً في هجومه عليه، فكنا نحن نشك في علاقات عبدالناصر بأمريكا، وقفنا مع الملك لحماية أنفسنا...» (عمرو، 1989: 27). وتفسير ذلك أن النسبة الغالبة المشكلة لإخوان الأردن كانت من التجار وملاك العقارات تدفعهم مصالحهم في أحيان كثيرة إلى عدم المواجهة العنيفة مع النظام، وعلى الرغم من علاقة النظام مع الغرب وبخاصة أمريكا وبريطانيا، فإن الإخوان كانوا في بعض الأحيان يوجهون النقد لهذه العلاقة غير المتكافئة مما ينتج اختلافا بين الطرفين.

2 – الاختلاف بين الجماعة والنظام: في هذه المرحلة تذبذبت العلاقة بين الطرفين وذلك لعوامل أتت في معظمها من البيئة الخارجية. بالإضافة إلى بعض الحوادث المتفرقة بين الحكومة والجماعة مع محاولة تجنب الأخيرة المواجهة مع النظام. ففي الوقت الذي كانت تنتقد الجماعة الحكومة واليساريين والقوميين، كانت تدعو إلى مساندة الملك والالتزام الإسلامي والوطني.

ففي عام 1954 انتقد الإخوان علاقات الحكومة الأردنية مع الدول الغربية وبخاصة بريطانيا؛ وذلك باحتجاجهم المستمر على قيادة الجيش المتمثلة في وجود غلوب باشا وبعض الضباط البريطانيين، والمطالبة بترحيلهم والقيام بمظاهرات معادية للاستعمار بشتى صوره. وكانت نتيجة ذلك أن اعتقل مراقبهم العام فترة وجيزة. فهاجم الإخوان حلف بغداد الذي عملت الحكومة جاهدة للمشاركة فيه، وعلى أثر ذلك تم اعتقال المراقب العام عام 1955، ثم فرّ إلى سوريا وعاد بعد مدة قصيرة. وكذلك عارض الإخوان مبدأ ايزنهاور عام 1957 الذي يقضي بالتحالف مع أمريكا كحليف بديل عن المملكة المتحدة وذلك في إطار سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفييتي في ظروف الحرب الباردة في أي منطقة من العالم.

لذلك، فقد انتقدوا هذا التقارب من خلال مظاهرات احتجاجية، وكان ثمار ذلك اعتقال المراقب العام مرة أخرى عام 1958 (وكان عضوا في مجلس النواب)، وقد أدى ذلك إلى انهيار العلاقة بين الحكومة والجماعة في عام 1959 حين أوقفت صحفهم ونشراتهم، واعتقل كذلك المراقب العام (الغرايبة، 1997). وعلى الرغم من هذه الحوادث فإن جماعة الإخوان لم تتعرض للخطر أو الملاحقة، ولكن تأييدهم ودعمهم الشعبي تراجع منذ نهاية الخمسينيات بسبب المد القومي واليساري الذي اجتاح الوطن العربي بسبب شعبية الرئيس جمال عبدالناصر الذي كان في حالة عداء مع إخوان مصر. ومن مؤشرات هذا التراجع في شعبية الإخوان تناقص عدد نوابهم من أربعة إلى اثنين عام 1963 (النفيسي، 1992).

وفي خلال هذه الفترة التقى الإخوان مع النظام حول حادثة تأميم قناة السويس. وقد شاركوا في المظاهرات المؤيدة لمصر خلال العدوان الثلاثي. ومن ثم فقد كان موقف الإخوان في الأردن من النظام المصري منسجما مع موقف النظام الأردني والحكومة الأردنية التي كانت على خلاف شديد مع مصر آنذاك، وذلك عندما تم إفساح المجال لقيادات الإخوان الهاربين من مصر للجوء إلى الأردن، ومن هؤلاء كامل الشريف (الغرايبة، 1997). ففي حادثة التأميم هذه التقى كل من الإخوان والنظام على ضرورة تقديم العون لمصر على الرغم من حالة العداء التي كانت بين البلدين. وبمعنى آخر، فإن هذا الظرف الإقليمي قد أثر في العلاقة بين الإخوان والنظام مدة قصيرة.

وعلى الرغم من التذبذب في العلاقة بين الجماعة والنظام فإنهم كانوا في هذه الفترة عونا للنظام في أحلك الأيام (خلال أزمتي 1957 و1958) وفي المقابل كان النظام ملاذهم مع أقرانهم عندما كانت بعض الحكومات العربية تختلف معهم. لذلك وكما تقول نيفين مسعد: فإن تحالفهم (الإخوان في الأردن) مع نظامهم كان خطاً استراتيجيا في سياستهم كما في سياسة المملكة، ولم يكن من قبيل التعاون اللحظي الذي يزول بزوال مبرره. وعندما كان يحدث ما يعكر مثل هذا التحالف (الخلاف حول تطبيق الشريعة أو حول العلاقة مع الغرب)، بل عندما كان يخرج النظام عن مألوف عادته في التعامل مع الإخوان (اعتقال مراقبهم العام محمد عبدالرحمن خليفة في العام 1955 ومصادرة نشراتهم بعدها بأربع سنوات)، فإن آليات التشابك بين مصالح الطرفين، وميراث التعاون المشترك فيما بينهما، سرعان ما كانا يقضيان بعض الاستثناء والعودة مجدداً للأصل»

(مسعد، 1991: 56). لهذا فإن دخول الإخوان للبرلمان بموافقة من النظام كان دلالة على احترام دورهم ورصيدهم التاريخي أمام الجهات الأخرى وبخاصة الشيوعيين والناصريين. وكما يقول بعض الباحثين فإن استثناءهم من الحظر عام 1957 كان بسبب دعمهم للحكم (الحوراني وآخرون، 1997). وهنا أيضا تظهر الطبيعة المميزة للعلاقة بين النظام والجماعة وتميّز الأخيرة عن سائر القوى السياسية الأخرى كالشيوعيين والقوميين وغيرهم.

وختاماً يمكن القول إن عوامل البيئة الداخلية والخارجية قد وجهت العلاقة وطبعتها بطابعها الخاص، وبخاصة بالنسبة للظروف الخارجية المتعلقة بالمد القومي العربي خلال هذه الفترة وبعد أن أتاحت لها البيئة الداخلية تحولها إلى صيغة تنظيمية وقانونية جديدة. فأصبحت تنظيما له فروعه المنتشرة ومؤسساته القيادية المنتخبة. وبناء على ذلك فقد شاركت مشاركة فعالة تمثلت في إنشاء المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس وتنظيم المعارضة للحكومة، مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور أو بسبب أي تصرف مناف للتعاليم الإسلامية؛ حيث شاركت في الحياة البرلمانية بدءاً من عام 1956 عندما رشحت مجموعة فاز منهم أربعة، وشاركت في عام 1963 وعام 1967 ولكن بنسبة أقل من عام 1956. ومع ذلك فقد حافظوا على خصوصية علاقتهم بالحكومة في الأردن بسبب التزامهم بالعمل السلمي وتأييد النظام في حالات عدة ومعارضة الحكومة في إطار العمل القانوني المتاح. لذلك فإن النظام اتخذ منهجا وسطا في التعامل مع جماعة الإخوان لضمان المحافظة على اللحمة الوطنية وبخاصة بعد أخذه الدروس والعبر من التجارب العملية لبعض الدول العربية والإسلامية في معاملاتها مع الجماعات والحركات الإسلامية. ونتيجة لذلك فقد ترابطت العوامل المختلفة (الداخلية والخارجية) في تحديد علاقتهم بمؤسسة العرش دون تعرضهم لخطر الإبادة أو الملاحقة مما انعكس إيجابيا على مستقبل العلاقة بين الطرفين كما سنرى لاحقا.

المرحلة الثالثة: المد الإسلامي وتأثير البيئة الخارجية 68-1988: وسعت هذه المرحلة الفترة من هزيمة حزيران عام 1967 حتى أواخر الثمانينيات، وبالتحديد بدءاً من انحسار المد القومي وبداية المرحلة الجديدة من المد الإسلامي، وبخاصة بعد الانكسار النفسي وانتهاء الشعارات القومية عندما عجزت عن تلبية الطموحات الشعبية، وبدء الحركات القومية والاشتراكية في التراجع لكي تفسح المجال أمام الحركات الإسلامية بالنمو والانتشار.

فعلى المستوى الإقليمي والدولي حدثت أحداث لها تأثير كبير في المنطقة منذ حرب الأيام الستة، وحرب 1973، والمد الإسلامي المتصاعد في أواخر السبعينيات، وزيارة السادات التاريخية للقدس عام 1977؛ وإطاحة الثورة الإسلامية الإيرانية بالشاه عام 1979. كذلك واجه الانقلاب اليساري في أفغانستان ثم الاحتلال السوفييتي ثورة إسلامية شاملة استمرت ما يقرب من عشر سنوات حتى سقوط النظام اليساري في أفغانستان وانسحاب القوات السوفييتية منها. أيضا فقد اقتحمت مجموعة إسلامية المسجد الحرام في مكة وتناوشت مع الجيش السعودي، ودخل الإخوان المسلمون في سوريا في نشاطات مسلحة ضد نظام الحكم. هذا بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية التي استعرت بينهما ثماني سنوات.

كل هذه العوامل والظروف الخارجية انعكست على العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان في الأردن وكانت هذه الآثار في معظمها سلبية، وسنتحدث عن أهمها.

في البداية وبعد حرب 1967 ونتيجة للأحداث المؤسفة بين المنظمات الفدائية والحكومة الأردنية عام 1970، كان الإخوان في حالة من التخوف والقلق، وذلك لأن الساحة الأردنية كانت مملوءة بالتنظيمات المسلحة التي كانت في أكثرها معادية لهم حيث كانوا يخشون من التعرض للتصفية الجسدية على أيدي البعثيين والشيوعيين والناصريين. لذلك فقد حملوا راية الدعوة إلى إنشاء قوة إخوانية مقاتلة مسلحة تتخذ لها قاعدة في الأردن لمباشرة العمل والجهاد ضد إسرائيل (الغرايبة، 1997؛ أبو عزة، 1992). وقد كان الإخوان يدركون أن المنظمات تفكر وتتصرف بطريقة قد تجعل الحكومة الأردنية تبعدها من الأردن (أبو عزة، 1992). لذلك فقد وقفوا موقف الحذر في التعامل مع هذه الأحداث. ومن ثم فقد اتهمت المنظمات الإخوان بأنهم تخلوا عن حركة المقاومة في مواجهة النظام (الملك) (عمرو، 1989). ولكن الإخوان يردون عليهم بأن اليسار قام بأعمال استفزازية خلقت المبرر لدى النظام الأردني لضرب المنظمات الفلسطينية، وكانت وجهة نظرهم تتمثل في ضرورة الابتعاد عن مثل هذه الأعمال لادخار قوتهم وسلاحهم (عمرو، 1989). وبهذا حافظت الجماعة على العلاقة الحسنة مع النظام في موقفها الحذر هذا، وبخاصة بعد ابتعادهم عن كل العمل الفدائي (نقرش، 1992). علماً بأن بعض الإخوان كانوا قد انخرطوا خلال الفترة من عام 1966 إلى

عام 1970 في التنظيمات الفدائية في الأردن وبخاصة في حركة فتح (أبو غزلة، 1996). وهي التي أدت إلى التصادم بين التنظيمات والنظام السياسي الأردني. وبذلك فقد مارس الإخوان العمل السياسي دون أي عنف مركزين على العمل الاجتماعي والتطوعي، مما أعطاها مجالاً كبيرا في العمل على الساحة الأردنية.

تعارض واختلاف: وكما أشرت سابقا فإن المد الإسلامي والأحداث في الخارج والداخل أعطت أهمية إضافية للجماعة، جعلت من الجماعة قوة مؤثرة وفاعلة في الساحة المحلية؛ فقد امتد نفوذها إلى الاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات والكليات والنقابات المهنية. وكان لأعضائها حضور مؤثر وفاعل ومميز في بعض الوزارات وخصوصاً وزارتي التربية والتعليم والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

ومن ذلك المنطلق تعارضت مواقف الإخوان مع مواقف الحكومة والنظام من الأحداث العالمية والتي أثرت بدورها في العلاقة بين الطرفين؛ فقد تعارض موقف الإخوان مع الحكومة من الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية – الإيرانية. وعلى الرغم من إعلان الحكومة الأردنية تأييدها للحكومة الإسلامية فقد بقيت علاقتها بإيران حذرة، ثم أصبح هناك خلاف كبير بعد الحرب عندما أيدت الحكومة الأردنية العراق، وذلك بسبب التهديد الإيراني للخليج العربي والذي يهدد بدوره الملاحة البحرية في خليج العقبة المهم في تجارته مع العراق (الغرايبة، 1997). فالجماعة كانت ترى الحرب هلاكاً ودماراً للأمتين العربية والإسلامية، ومن واجب الحكومة ألا تنحاز إلى طرف على حساب آخر، إن لم تكن لها القدرة على التوسط لحل النزاع وبخاصة بعد التحريض المستمر ذي «التأثيرات الإيرانية والمضادة لاتفاق كامب ديفيد» (روبنسن، 1994: 38).

كذلك كان الحال بالنسبة إلى سوريا، فعندما وقعت مواجهات الإسلاميين العسكرية مع الحكم وبدأت تخرج أفواجها إلى الأردن وبعض الدول العربية وصُفِّيَت معظمُ قواعدها (كانت نهاية المطاف أحداث حماة عام 1982) حيث كان موقف الإخوان منسجماً مع موقف الحكومة لأن علاقاتها مع سوريا تمر بأسوأ مراحلها وبخاصة بعد إيوائها للإخوان السوريين الفارين بتسهيل إقامتهم ونشاطهم السياسي. مما أدى إلى حشد متبادل على حدود البلدين وإلقاء القبض على مجموعات سورية تحاول القيام بعمليات اغتيال لبعض الشخصيات الأردنية.

ولكن نجاح الحكومة السورية في المواجهة مع الإخوان جعل الحكومة الأردنية مضطرة إلى إعادة علاقتها مع سوريا والإخوان في الداخل، ومن أجل ذلك تشكلت حكومة زيد الرفاعي بعد استقالة حكومة أحمد عبيدات عام 1985، وانتقد الملك كثير من الوعّاظ والخطباء في كثير من المساجد، وطالب حكومته بوضع قانون لضبط خطباء المساجد، وبعدها قدم الأردن اعتذاراً رسمياً لسوريا بسبب الأعمال التي كان يقوم بها الإخوان ضد النظام السوري (روبنسن، 1994: 85). وكانت طبيعة الاعتذار واضحة خلال الرسالة التي وجهها الملك للحكومة. وتأكيداً على ذلك فقد وجه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء ملقباً الإخوان بألقاب متعددة منها «الحفنة الفاسدة والفئة الضالة» (وزارة الإعلام الأردنية، 1986). وبذلك عادت العلاقات الأردنية السورية إلى سابق عهدها في عام 1985، وذلك على حساب الإخوان في الداخل.

وحتى في السودان بعد أن عقد النميري مصالحة مع المعارضة الإسلامية فسمح لهم بالمشاركة في الحكومة، صار لهذا الوضع أهمية إضافية للإخوان المسلمين في الأردن، حيث كانت مهرجاناتهم تستقطب كثيرين مما أعطاهم الدافع للصمود أمام التحديات الداخلية.

وعلى المستوى الداخلي، وبعد إجراء الانتخابات التكميلية عام 1984، شارك الإخوان في الانتخابات لملء المقاعد الثمانية الشاغرة، ونجحوا في الحصول على اثنين منها، وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات البلدية في إربد ومادبا وسحاب وفي اتحادات الطلبة والاتحادات النقابية (المهندسين، والأطباء، والمحامين...). كما شارك الإخوان بفاعلية في حشد التأييد الشعبي لنشاطات الإسلاميين العسكرية في سورية، والثورة الإسلامية في إيران. كل ذلك انعكس على بياناتهم التي كانت توضح آراءهم في الأحداث المختلفة، مما أدى إلى زيادة حركتهم في تعاملهم مع الحكومة والنظام.

وبعد أحداث النصف الأول من عام 1986 في جامعة اليرموك (الاعتصام نتيجة للخلاف بين الطلاب وإدارة الجامعة حول رسوم التدريب الصيفي لطلبة كلية الهندسة مما أدى إلى فصل مجموعة من الأساتذة والموظفين) تعرض كثير من الإخوان للاعتقال فترات مختلفة، وفصل كثير منهم من وظائفهم، وحجزت جوازات سفر كثير منهم. وبذلك استمر التضييق على الإخوان ومناصريهم (كجزء

من المعارضة) حتى أحداث أبريل (نيسان) عام 1989 في ظروف داخلية صعبة جدا، ومنها انهيار سعر صرف الدينار وارتفاع نسبة البطالة وزيادة الأسعار والضرائب رافقتها تراكمات من الفساد المالي والإداري مما أدى إلى موجة من العنف والاهتياج الشعبي. ولكن الملك استطاع أن يحتوي هذه الأزمات، ونتيجة لذلك استقالت حكومة الرفاعي وتم تشكيل حكومة زيد بن شاكر، وأجريت انتخابات جديدة إيذاناً بمرحلة جديدة. وقد ادّعى بعض الأفراد أن التضخم الاقتصادي وزيادة البطالة قد أديا إلى أحداث معان، ونتيجة لذلك فقد أُكره النظام على إعادة الحياة البرلمانية إلى الأردن وإطلاق الحريات العامة» (حداد، 1991)، والتي قال عنها الملك: «إن تلك الأحداث كشفت عن حقائق هامة أبرزها أن مجتمعنا يعيش حالة من التوتر الاجتماعي الاقتصادي» (حداد، 1994: 9). وكما يقول ليونارد روبنسن: «إن اضطرابات أبريل (نيسان) 1989 قد أصابت الملك والنظام في العمق، ودفعته إلى إنجاز وعده بعقد الانتخابات النيابية سريعا. ولذا قرر النظام – عقب تلك الاضطرابات – أنه لا خيار أمامه غير إجراء الإصلاحات السياسية» (روبنسن، 1994: 39). وعلى الرغم من أن دور الإخوان لم يكن الأول أو الأساسي في قيام تلك الاضطرابات فإنهم – بلا شك – قد انتهزوا هذه الفرصة لتحقيق كثير من برامجهم. وكما يقول أيضا روبنسن: «وإن لم يكن الإخوان قد أوقدوا الشرارة الأولى لتلك الاضطرابات، فهم بالتأكيد قد انتهزوا الفرصة لدفع البرنامج السياسي الإسلامي إلى الشارع» (روبنسن، 1994: 38).

وفي نهاية المطاف يمكن القول: إن العوامل الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة أثرت في العلاقة بين الجماعة والنظام في الأردن. وكانت حصيلة التفاعل بين الجماعة والأحداث من جهة، والنظام من جهة أخرى، ذات مردود سلبي على العلاقة بين النظام والجماعة على الرغم من تمكن الجماعة من الحركة خلال هذه الأزمات والصمود في وجه الحكومات المختلفة والتعايش مع النظام واحتفاظها بطبيعتها الخاصة، لأنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من المجتمع والوطن كما يقول واحد من أبرز قادة الجماعة، يوسف العظم: «لسنا مع أي نظام عربي ولكننا نتعايش مع النظام لأننا جزء من المجتمع وجزء من الوطن...» (عمرو، 1989: 23).

أما بالنسبة للمعارضة بوصفها جزءا من الحياة الديمقراطية فإنها ليست معارضة دائمة ولا موافقة دائمة كما يقول د.إسحاق الفرحان: «نحن ننظر إلى المعارضة على أنه لا توجد معارضة دائمة ولا موافقة دائمة ولا تأييد مطلق، إنما

يوجد تأييد للمواقف والمبادئ، ومعارضة لبعض المواقف ولبعض المبادئ. ولذلك سنكون مؤيدين بل مشاركين في الحكم، وأحيانا سنكون معارضين لبعض المواقف التي لا نرضى عنها ولكنها معارضة بناءة وشرعية تلتزم بعقيدة وثوابت الأمة وتلتزم بالمنهجية العلمية وتلتزم بالخلق» (الغرايبة، 1997: 23).

وعلى الرغم من تذبذب العلاقة بين الجماعة والنظام فإن التعايش كان هو السمة الغالبة مهما كان للظروف الداخلية أو الخارجية من تأثير، ولكنه لم يؤد إلى عداء دائم أو مستمر، فكما يقول بعض الباحثين: إن الطرفين قد تمكنا من إيجاد آليات لفض الاختلافات في الرأي وتحقيق المنافع بالطرق السلمية المتاحة.

المرحلة الرابعة: العودة إلى الخيار الديمقراطي 89-1996: شهدت هذه المرحلة تطورات داخلية كبيرة كان لها الدور الكبير في تشكيل العلاقة بين الجماعة والنظام كما ذُكِرَ آنفا. هذا بالإضافة إلى ظروف خارجية وأزمات أدت إلى تذبذب العلاقة بين الجهتين. فعلى الصعيد الإقليمي اندلعت الانتفاضة (عام 1987) واستمرت ثلاث سنوات في شكل مظاهرات صاخبة وإضرابات ومواجهة بالحجارة ضد الحكومة والجيش الإسرائيلي. كما رافق الانتفاضة ظهور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي أعلن عن قيامها قبل الانتفاضة بوقت قليل.

وعلى المستوى الداخلي استطاع النظام الأردني احتواء الأزمات المتتابعة داخليا وذلك بتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات نيابية وألغيت الأحكام العرفية وأطلقت التعددية الحزبية وحرية الصحافة والنشر. ثم أجريت انتخابات بلدية شاملة عام 1995 للمرة الأولى في الأردن، وانعكس ذلك كله على قوة جماعة الإخوان المسلمين وفاعليتها؛ فقد أصبح لها حضور كبير في الانتخابات النقابية والطلابية؛ وحصلت في المجلس النيابي الحادي عشر (1989) على 22 مقعداً، إضافة إلى ما يقرب من عشرة مقاعد للإسلاميين المستقلين، وفي عام 1993 أحرزت 17 مقعداً. لهذا فإن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كان له مردود إيجابي على الجماعة لأنها أحدثت تطورا نوعيا على بنية الجماعة؛ تمثل ذلك في انتساب أعداد واسعة من الشعب إليها، مما فرض على قيادة الجماعة تطوير خطابها وممارستها السياسية لتكون أكثر قربا من سلوك المعارضة السياسية (الحوراني وآخرون، 1997؛ Abouzeid, 1995).

وكذلك أدى التوسع في النهج الديمقراطي إلى تعديلات على الخريطة

السياسية الأردنية؛ حيث أصبحت الحركة الإسلامية أكثر مساهمة في مدخلات العمل والتشريع والرقابة والقضايا الوطنية والعامة، بعد أن كانت في الحقب الماضية في موقع المراقب أو الغائب أو المهمش (الحوراني وآخرون، 1997). كذلك على المستوى الداخلي فقد أجريت انتخابات عام 1994 شملت الهيئات الإدارية للشعب ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة. فتم اختيار مراقب عام بديل عن محمد عبدالرحمن خليفة الذي استمر مراقبا عاما للجماعة أكثر من أربعين سنة، وخلفه – عن طريق الانتخاب – المحامي عبدالمجيد الذنيبات، من مواليد الكرك (1947) وكان قد سبق انتخابه نائبا للمراقب العام سنة 1992.

وقبل ذلك كله فإن مشاركة الإخوان المسلمين في حكومة مُضَر بدران بخمسة وزراء منحتهم الثقة، وهيأت لهم الجو المناسب لحوار علني وداخلي بين تيارات الحركة الإسلامية، ونتيجة لذلك انقسم الإخوان إلى قسمين، أولهما يشجع المشاركة ويرى فيها ما يبررها، وهذا القسم يشكل الأغلبية، وأما القسم الآخر فإنه يرى أن المشاركة في الحكومة تحرم شرعاً أو أنها تؤدي إلى خسائر سياسية، ومن ثم تفقد الحركة الإسلامية شعبيتها ومناصريها. لذلك فإن توجههم نحو المشاركة في العمل البرلماني (وعزوفهم) فيما بعد عن المشاركة في السلطة التنفيذية قد وضح بما التمسوه من مبررات كثيرة (الحوراني وآخرون، 1997) وبدت منسجمة مع نظرتهم إلى النظام كما يلي:

أ – العمل النيابي يتم في أجواء من الحرية ويطور نظام الحكم نحو المشاركة الأوسع للأمة في السلطات ومحاسبة الحكومة ومراقبتها ويحدد سلطات الحكام. وذلك ينسجم مع رؤيتهم للنظام السياسي الإسلامي الذي يقره الأفراد في الأردن، وكذلك النظام، مدركين لأصوله الإسلامية (الكخن، 1990).

ب – إن العمل النيابي يستند إلى قاعدة شعبية تمده بالقوة المعنوية والتأثير العام وينتج معرفة اتجاهات الرأي العام مما يحقق دفع المجتمع نحو نشاطاتهم وتحقيق برامجهم والقدرة على إقناع الرأي العام.

ج – يشكل العمل النيابي المدخل الرئيس والأساسي للإصلاح القانوني والتشريعي، وهو أهم الأسس في برامج تطبيق الشريعة الإسلامية وتغيير القوانين والتشريعات لتنسجم مع الشريعة.

د – يهيئ العمل النيابي الفرصة لإعداد قادة وسياسيين مؤثرين في الحياة العامة.

هـ – يتيح العمل وسائل جديدة للحوار والتنسيق والتحالف مع الأحزاب والشخصيات والقوى السياسية المختلفة.

و – يسهم العمل النيابي في نقل المشروع الإسلامي من النظريات والعموميات إلى الاختبار العملي وتطويره المستمر بناء على التفصيلات وتراكم المعارف والتجارب السابقة.

كل هذه الظروف الداخلية والمنعطفات السياسية أثرت في العلاقة بين الجماعة والنظام من عدة أوجه سوف نوجزها فيما يلي:

1 – انتخابات عام 1989: كان من أهم النتائج التي تحققت لجماعة الإخوان، أنها دفعت الحركة الإسلامية إلى واجهة الأحداث والتأثير في الأردن والمنطقة وجعلتها أهم بناء سياسي في الأردن بعد فوزها باثنين وعشرين مقعدا (من ٨٠)، وانتخاب د. عبداللطيف عربيات رئيسا لمجلس النواب ثلاث مرات متتالية من دورات المجلس الحادي عشر (1989). ولهذا فإن الملك قد أدرك وباليقين القاطع قوة الإخوان وتأييدهم لنظامه كما كانوا، وعبر العقود المنصرمة وفي الأيام الصعبة، وكما يقول روبنسن: فإن الملك «ينطلق... في رؤيته للأمر من تاريخ التأييد الإخواني لنظامه خلال الأوقات الصعبة، ذلك التأييد أكسبهم الحق في الحصول على شريحة من النفوذ السياسي المحلي. طالما كان الإخوان على استعداد للعمل من خلال النظام وليس ضده، فربما كان الملك حسين متهيئاً للقبول بهم كلاعب في السياسة المحلية» (روبنسن، 1994: 44). فالانتخابات البرلمانية أثبتت أهمية الإخوان وقوتهم وقدرتهم وتأثيرهم في المواطنين وفي الحكومة، ومن ثم في النظام نفسه؛ فلقد شارك الإخوان في وزارة بدران بعد سنة من تشكيلها بخمسة وزراء على شروط عدة، قدمها نواب الحركة في ردهم على بيان الحكومة. ويرى بعض قادة الجماعة أنهم حققوا إنجازات كبيرة في مجال العمل النيابي مما قارب بينهم وبين النظام وأتاح الفرصة لهم لمزيد من التقارب والتعاون. ومن أهم هذه الإنجازات (الغرايبة، 1997):

1 – أتاحت التجربة للجماعة فرصة العمل المشترك مع الحكومة والأحزاب والقوى السياسية، وبذلك فقد أظهرت مرونة وقدرة في التنسيق والحوار، وأزالت

الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الجماعة والحكومة والأحزاب، وهذا ما حدث للمصادقة على الميثاق الوطني عام 1991. مما ممكن في النهاية من التخفيف من حالات الاحتقان مع الحكومة وتنمية العلاقات مع المسؤولين في الدولة، والذي بدوره أتاح المجال للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2 – حضورهم الفعال في اللجان البرلمانية.

3 – مشاركتهم في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة مثل قانون الأحزاب، والدفاع، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة أمن الدولة... الخ.

4 – مواجهة الفساد المالي والإداري وتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية.

لذا فقد حدد المراقبون عدة أسباب تكمن وراء فوز الجماعة في انتخابات 1989، ومن أهمها: أ – إنه الحزب الوحيد الذي كان يتمتع بترخيص رسمي منذ عام 1953، مما أعطاهم الفرصة الطويلة للاتصال وبالتالي التأثير. ب – عموم الأوضاع الداخلية (الاقتصادية وغيرها) والتي استطاع الإخوان استغلالها وبخاصة أحداث بلدة معان.

2 – قانون الأحزاب لعام 1992 وتعديل قانون الانتخاب: بعد صدور قانون الأحزاب بدأت الكتل والمجموعات السياسية تنظم عملها وفقاً له، ولكن جماعة الإخوان قررت الإبقاء على نفسها كما هي والسعي إلى تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي استجابة لأوضاعها الداخلية واستجابة لمتطلبات قانون الأحزاب، لأن الحكومة سوف تطلب منها أن تكيف أوضاعها وفقاً لهذا القانون، وبهذه الصورة تم تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي لتكيف عملها مع متطلبات النظام، وقد ووفق عليه في 1992/12/8 (الغرايبة، 1997). وكان أمام الجماعة عدة خيارات، ولكل خيار حججه، فقررت الجماعة ما رأته مناسباً لها – في تلك الفترة – وهو الإبقاء على الجماعة كما هي وتأسيس الحزب. وتكون بذلك قد استوعبت جبهة الرفض الداخلية واستجابت لقانون الأحزاب في آن واحد. ولكن بعد انتخاب مجلس الشورى الأول للحزب قدم مجموعة من المستقلين من مؤسسي الحزب استقالتهم مبررين ذلك «بسيطرة المتشددين من الإخوان المسلمين على الحزب وإقصائهم للإسلاميين المستقلين» (الغرايبة، 1997: 138). وبعضهم رأى أن الحزب هو الذراع السياسي للجماعة أو أنه كما وصفه آخرون أنه مجرد «صدى لجماعة الإخوان المسلمين» (الحوراني وآخرون، 1997: 284).

وكان نتيجة لتعديل قانون الانتخاب – حيث اقتصر التعديل على عدد الأصوات المتاحة للناخب لتكون صوتا واحدا بدلا من عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية – أن ترفض الجماعة القانون (المعدل) ولكنها شاركت في الانتخابات كما سنرى فيما بعد.

أحدث هذا القانون صدمة عنيفة للإخوان، وذلك لأنه جاء في وقت متأخر جداً – قبل الانتخابات بفترة قصيرة جداً – وكان الإخوان قد حددوا مرشحيهم مبدئياً وفق ترتيباتهم التنظيمية. وبعد ذلك أخذوا يعيدون ترتيب أوضاعهم من جديد. وقال الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان: إن فكرة الصوت الواحد – دون تقسيم الدوائر إلى ثمانين دائرة – تكرس الإقليمية والطائفية، كما أنه ليس ثمة ضرورة لإصدارها بقانون مؤقت في حالة وجود مجلس الأمة (الغرايبة، 1997). لهذا فإن التعديل فرض أسئلة كثيرة على الإخوان، منها: هل نخوض الانتخابات أم نقاطعها، علماً بأنه كان معروفاً لدى الإخوان قبل الصوت الواحد أن مشاركتهم ستكون في حدود 30-35 مرشحاً. وبعد ذلك قررت قيادة الإخوان المشاركة في الانتخابات؛ ففي مجلس شورى جبهة العمل الذي عقد لدراسة الأمر قرر المشاركة في الانتخابات بأغلبية 87 من بين 101 عضو حضروا الاجتماع. وبذلك فإن نتائج الخلاف مع الحكومة حول هذا القانون تشير مرة أخرى إلى رفض الإخوان تحدي الملك حسين في المسائل السياسية الأساسية، كما تنبئ بإمكانية ظهور تصدعات في صفوف الإسلاميين (روبنسن، 1994: 53).

وهناك أسباب أخرى أوردتها الجماعة لضرورة المشاركة في الانتخابات، ومنها (التل، 1997):

1 – عدم الوقوع في مواجهة مع السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي تسعى إليه قوى أخرى.

2 – تجنب العزل السياسي للعمل الإسلامي وتهميش دور الحزب في الحياة العامة.

3 – معارضة مشروعات الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني من داخل المجلس النيابي.

4 – السعي لتعديل قانون الانتخابات المؤقت بما يحقق مصلحة الوطن ويعزز مسيرته الشوروية.

---

5 – الاستمرار في تقديم النموذج للعمل السياسي الإسلامي في المنطقة العربية، وفي هذا دعم لمعنويات الإسلاميين في المنطقة وإسقاط لحجج بعض الأنظمة العربية التي تحارب الإسلاميين بحجة أنهم لا يمكن التعايش معهم.

6 – تمكين العمل السياسي الإسلامي من التعاون مع القوى السياسية بفاعلية أكثر من خلال كتلة نيابية إسلامية.

على أن هذا الوضع الجديد كان له أكبر الأثر في جماعة الإخوان لما يأتي: 1– لم يكن باستطاعتها أن ترشح أكثر من شخص واحد في الدائرة الانتخابية الواحدة. 2 – استحالة إمكانية التحالف بين الأحزاب والكتل السياسية، حيث زاد التنافس بين الأحزاب والعشائر والفئات السكانية وحدث تشتت في أصوات الناخبين وفاز بعضهم نتيجة لذلك بعدد ضئيل نسبيا من الأصوات.

وبشكل عام فقد اعترضت الحركة الإسلامية على هذا التعديل الجديد (قانون الصوت الواحد) حتى إن بعضهم ادّعى بأنه استهدف تحجيم الحركة الإسلامية أو عزلها (الغرايبة، 1997). وبعضهم الآخر نادى بتجنب الانتخابات بل مقاطعتها. ولكن قيادة الإخوان وقيادة الجبهة قررتا المشاركة في الانتخابات. وقد أصدر المراقب العام للإخوان، محمد عبدالرحمن خليفة، بيانا صحفيا نشر في 1993/8/26 ذكر فيه: «أن الجماعة قررت المشاركة في الانتخابات استجابة لنداء الحسين في الحفاظ على البلد واستقراره وإنجاح مسيرة الديمقراطية والشورى» (الغرايبة، 1997: 129؛ صحيفة الدستور الأردنية 1993/8/26). كذلك فإن الجماعة ترى حتى وإن كانت الحكومة تهدف إلى تحجيم الحركات الإسلامية – ومنها جماعة الإخوان – فإن المقاطعة تحقق الهدف نفسه. ولذا زاد التقارب بين الجماعة والنظام وبخاصة بعد أن تضمن هذا التعديل الجديد خطابا وجهه الملك حسين بنفسه، خاطب فيه جبهة العمل الإسلامي بالتحديد مطالباً إياها بالمشاركة في الانتخابات. وظلت العملية السياسية آنذاك تسير وفق معادلة عدم تجاوز رئيس الوزراء في المعارضة والنقد، مع العلم بأن نواب الحركة الإسلامية قد حجبوا الثقة عن حكومة الشريف زيد بن شاكر عام 1992 علماً بأن الملك هو الذي قدم بيانها الوزاري[2].

وعلى الرغم من وجود هذا التقارب بين الجماعة والنظام (أبرز ما تمثل في أزمة الخليج الثانية) خلال هذه الفترة، فإن هنالك مساحات ضيقة من عدم

الائتلاف والاختلاف تمثل ذلك في عدة مواقف للحركة الإسلامية وبخاصة جماعة الإخوان؛ وكان ذلك عندما اعتذر نواب الحركة الإسلامية عن الاجتماع بوفد أمريكي نيابي زار الأردن عام 1991 بسبب الموقف الأمريكي من حرب الخليج. ونتيجة لذلك فقد تغيب نواب العمل الإسلامي عن جلسة البرلمان التي ألقى فيها الرئيس الأمريكي كلينتون خطابا عندما زار الأردن والمنطقة. وكان ذلك الموقف احتجاجا على مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة ضد قضايا العرب والمسلمين في كل من فلسطين والأردن والعراق وليبيا والسودان والبوسنة والهرسك... «وعلى الدور الأمريكي في فرض معاهدات استسلامية وسياسات التطبيع على الأمة العربية خدمة للعدو الصهيوني...» (الغرايبة، 1997: 154).

3 - مفاوضات السلام: ترفض الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص مفاوضات السلام مع إسرائيل، وتطالب بالتمسك بالحق العربي كاملاً في عودة جميع الأراضي العربية المحتلة، وترفض الاعتراف بإسرائيل، وذلك من خلال بياناتهم ومهرجاناتهم وكتاباتهم المختلفة، ولهذا فالإخوان «يؤمنون بأن تحكيم شرع الله وإشاعة الحريات وإقامة العدالة وتحقيق الوحدة والاعتماد على الذات يمثل المدخل الوحيد لمواجهة العدوان وهزيمته، وتحرير الأرض والإنسان وتحقيق العزة والكرامة» (أبو فارس، 1998: 13). وتتبنى الجماعة هذا الموقف لكي تشكل ضغطا على الحكومة حتى تحد من التنازلات وتحقق أقصى مكاسب ممكنة وتمارس الرقابة عليها. لذلك فقد رفض الإخوان مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية والإقليمية مع إسرائيل كما جاء في أحد بياناتهم: «ونحن إذ نسوق..... الحجج والبراهين التي نستند إليها في رفض ما يسمى زورا بمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية والإقليمية التالية له» (أبو فارس، 1998: 13). وكأنهم بموقفهم هذا يراهنون على الزمن حتى تقوى الأمة لاسترداد الأرض المحتلة، ولذلك حاولت الجماعة المزاوجة بين معارضة التسوية السياسية بالوسائل المتاحة لها ووفق الدستور والقوانين السائدة، والامتناع عن المشاركة في الحكومة وحجب الثقة عنها. وبعض أفراد الجماعة اعتبر أن المفاوضات تراجع عن المبادئ الأساسية للسياسة الأردنية المنادية بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الأردنية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس (Meguid, 1995). لذلك رأت الجماعة أن معاهدة السلام الأرنية الإسرائيلية، مخيبة للآمال وملهاة سياسية (المعايطة، 1994)، لأن الإخوان لا يرون شرعاً جواز الصلح مع

إسرائيل (النفيسي، 1992). وقد صدر بيان عن كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي يرفض المعاهدة ويدعو إلى توحيد الصفوف «لإسقاط هذه الاتفاقية وسائر الاتفاقيات التي تكرس الوجود الصهيوني وتؤكد تفوقه واندفاعه لتحقيق أهدافه الشريرة...» وفي مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 1994/5/25 وصفت الاتفاقيات بأنها مذلة وطالبت الحكومة بالتراجع عنها. وكانت هذه المعارضة موجهة للحكومات المختلفة، يقول ليونارد روبنسن: «تعهد الإخوان في نهاية الأمر بتخفيف نبرة النقد الجارح للنظام مقابل تعهد الحكومة بالسماح بالمعارضة غير العنيفة لمؤتمر السلام» (روبنسن، 1994: 51). ولكنهم، كما يقول البعض، يرفضون السلام مع إسرائيل قلبا وقالبا. وبهذا فإن طابع الاعتدال المتميز للجماعة في علاقتهم مع النظام قد ساد، مع أن البعض يعتبر ذلك انتهازية لخروج الجماعة عن مبادئها وثوابتها الأساسية.

وموقف آخر كشف عن الاختلاف بين النظام والجماعة، وكان ذلك عندما دعم الإخوان حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية)، وذلك بترتيب بين الجماعة والحكومة سُمِحَ – بموجبه – بالعمل غير الرسمي في المجال السياسي والإعلامي والتزمت حماس في مقابل ذلك بعدم القيام بأي نشاط عسكري على الأراضي الأردنية أو من خلالها. ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية حاولت الحكومة الحد من نشاط الحركة. لهذا انتقد بعض نواب الحركة الإسلامية أجهزة الأمن فاعتقل الناطق الرسمي لحركة حماس (المهندس إبراهيم غوشه) وجرى استجواب لوزير الداخلية تحت قبة البرلمان (الغرايبة، 1997).

ومع ذلك لم تؤثر تلك المعوقات البسيطة في ضرورة التقارب والتعايش مع النظام في مقابل الظروف والأوضاع الداخلية «البيئة الداخلية» التي كانت تكرس جهودها في تقوية العلاقة بين النظام السياسي بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص. أما الظروف الخارجية فهي حالات طارئة، حيث كانت الحركة تعبر عن موقفها، وتذهب بذهابها، ولم تشكل هذه الظروف الخارجية سياسة إخوانية ثابتة تجاه النظام وإنما كانت عناصر التعايش تتغلب على عناصر الفرقة والاختلاف. لكل هذه الأسباب فقد أبدى أحد قادة الحركة وجهة نظر الحركة من النظام بأن كلاً منهما يسعى إلى الحفاظ على عناصر التعايش فيما بينهما كما يلي (العكايلة، 1994؛ المعايطة، 1994ب):

أ – إدراك الجماعة لوضع الدولة وضعف إمكاناتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، لذلك فإن الحركة تتجنب إحراج النظام فيما لا طاقة له به.

ب – إدراك الحركة الإسلامية بأن الأردن ليس له مقومات الدولة الإسلامية، وهذا طمأن النظام إلى أن هدف الحركة لا يقوم على السعي إلى استبداله دولة إسلامية بالنظام في الأردن.

ج – تعتبر الحركة – بما لها من قوة اجتماعية بين قطاعات المجتمع الأردني – عنصر أمان واستقرار للنظام ضد أية محاولات انقلابية عليه. وذلك لما كان للجماعة من مواقف إيجابية في منتصف الخمسينيات ضد مظاهرات القوى اليسارية التي سعت لإسقاط النظام، وأن يستبدل به نظام آخر «ماركسي» يستهدف مظاهر الحياة الإسلامية بالدرجة الأولى.

د – تعتبر الحركة أن النظام القائم خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة وعادت الحركات الإسلامية فيها.

هـ – تشكل الحركة عنصرا ضاغطا يعبر عن قيم المجتمع الإسلامي وثقافته في الأردن، الأمر الذي يؤدي إلى احترام وجودها، وتساهل النظام – الذي يفهم كنه شعبه – في السماح لها بممارسة نشاطاتها الدعوية والاجتماعية والثقافية.

و – انتماء النظام الأردني إلى البيت الهاشمي، الأمر الذي تكاد تستحيل معه الممارسة الوحشية والمجابهة المسلحة التي لقيتها الحركة الإسلامية في دول أخرى.

ز – إن الحركة ترفض العنف وتشجب الإرهاب، ولا تؤمن بالتغيير القائم على الثورة، بل تؤمن بالتغيير الهادئ القائم على الإقناع والتدرج في الإصلاح، وهذا الأمر يعتبر موضع قبول لدى النظام.

ح – المرونة في أوقات الشدة (الأزمات) سواء من قبل الحركة إذا كان النظام هو المبادر بتوتر الأجواء بالتشديد على الحركة ونشاطاتها، أو كانت الحركة هي المبادرة بتصعيد المواقف. ففي كلتا الحالتين يعكس النظام والحركة مرونة تجاه بعضهما بعضا بامتصاص التوتر والانحناء قليلا للعاصفة.

ط – التوازن في منهج الحركة بين ثوابتها ومنطلقاتها وبين محددات الواقع الأردني.

ي – مطالب الحركة هي مطالب إصلاحية تشمل جميع مجالات الحياة وتعتمد على أسس إسلامية، وهذه المطالب في أقصى حالاتها لا ترقى إلى تهديد النظام ولا تشكل طرحا بديلا له، ولذلك فإن النظام لا يرى فيها خطورة على استمراره أو استقراره.

وقد كان للشعور المشترك فيما بين الطرفين ثمار كثيرة ذات أهمية ظهرت في صورة إنجازات لم تتحقق في أية فترة سابقة، ومن أهم هذه الإنجازات ما يلي (العكايلة، 1994):

1 – سادت فكرة سليمة عن الحركة بعد أن أزيلت المخاوف التي كانت تثيرها بعض الجهات وبخاصة ممن كانوا يسمون بالوطنيين والقوميين، ومن ثم تمت إزالة الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الحركة والآخرين.

2 – حضور نواب الإخوان – القوي والفعال – في اللجان البرلمانية المتخصصة، مثل لجنة الحريات، واللجنة القانونية ولجنة التحقيقات النيابية جعل الأداء – باستمرار – موضع تقدير المؤسسات الرسمية والإعلامية.

3 – المشاركة في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة بما يلائم المصلحة العامة وحقوق المواطنين ويتفق مع الشريعة الإسلامية. ومن ذلك قانون الأحزاب وقانون الدفاع وقانون رد الاعتبار، والقانون الخاص بمحكمة العدل العليا وقانون محكمة أمن الدولة وقانون إلغاء الأحكام العرفية وقانون تحريم الخمر... الخ.

4 – أثمر الرأي والموقف الإسلامي عامة في كل المواقف والأحداث ودفع الحكومة إلى الالتزام به أو احترامه وتقديره، أو سماعه على أقل تقدير.

5 – التنسيق والتعاون مع الفعاليات السياسية المختلفة – حكومية وحزبية ونقابية – بكل ما يخدم الأمة والوطن.

6 – الفوز برئاسة المجلس ورئاسة كثير من اللجان النيابية، وهو إنجاز يعبر عن تأثير الحركة وقدرتها على التنسيق والحشد.

7 – الإسهام في تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، كما ذكر آنفا.

8 – المساهمة في رد بعض الحقوق إلى أصحابها، وشمل ذلك إعادة المفصولين والإفراج عن المعتقلين.

9 – تخفيف حالة الاحتقان والعداء مع الحكومة، وحماية الحركة من محاولات جرها إلى صدام – مع النظام – لا يعود بالفائدة إلا على أعداء الحركة وأعداء الوطن.

10 – تنمية العلاقات مع المسؤولين المحليين في المحافظات والألوية والتعاون معهم في العمل والخدمة وحل المشكلات.

11 – دعم القضية الفلسطينية والسعي قدر الإمكان إلى دفع الحكومة للالتزام بما لا يضيع حقوق الفلسطينيين في أرضهم.

12 – دعم القضايا الإسلامية الأخرى، مثل قضايا أفغانستان والبوسنة والهرسك...

13 – التفاعل مع الأحداث على الساحتين العربية والإسلامية من خلال إرسال البرقيات وحضور اللقاءات والمشاركة في النشاطات والاجتماعات.

14 – مواجهة الفساد المالي والإداري ومحاسبة الوزراء والحكومة وكبار المسؤولين، والرقابة على أداء الأجهزة بما يحقق المصالح والمنافع ويحمي البلد ومؤسساته من الإهمال والعبث والفساد.

15 – نشر الفكر والدعوة وخدمة القضايا الإسلامية.

16 – الإسهام في تحقيق كثير من المشروعات والخدمات العامة، مثل كلية الشريعة في جامعة اليرموك.

وعلى الرغم من عدم تحقق بعض هذه الأمور، فإن إصرار الجماعة على ضرورة تحقيقها كان دافعا قويا لها للعمل على ضرورة المتابعة والتأكيد المستمر عليها، وكانت هذه الأمور تخضع للمساومة بين الجماعة والحكومة.

في نهاية المطاف يمكن القول: إنه – خلال هذه الفترة – كان للظروف الداخلية أكبر الأثر في استمرار العلاقة بين الجماعة والنظام الأردني. وعلى الرغم من تذبذب العلاقة نتيجة لهذه العوامل فإن التعايش فيما بينهما ظلّ هو السمة الغالبة على هذه العلاقة.

أما بالنسبة للظروف الخارجية فإنها لم تكن على مستوى تأثير البيئة الداخلية التي أمدت الجماعة بالدور الأهم منذ تأسيسها في جميع مجالات الحياة السياسية، ولكنها اتسمت في فترات بالفتور والجفاء في العلاقات، وخصوصاً

فيما يتعلق بعلاقات النظام الأردني بالخارج؛ كمفاوضات السلام، وبعدها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن ذلك المنطلق، نستطيع القول إن البيئة الداخلية - بكل أبعادها - استطاعت أن تحدد العلاقة بين الطرفين وبنسبة أقل العوامل الخارجية خلال هذه الفترة، وهذا ما ميّز الجماعة عن غيرها من الجماعات والأحزاب السياسية الأخرى، وتمثل ذلك في عدم مناصبتها العداء الدائم للنظام، وإنما هناك تبدل وتغير حسب الظروف والمتغيرات والمواقف، مما انعكس إيجابيا على العلاقة بين الطرفين، وبالتالي أبقت الجماعة على طابعها المميز في علاقتها مع النظام.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانحسار وتراجع دور الجماعة (مقاطعة انتخابات 1997): خلال هذه المرحلة تراجع دور الجماعة، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

1 - الانقسام داخل الجماعة إلى ما يسمى بالصقور والحمائم، أو المعتدلين والمتشددين. والواضح أن العلاقة مع السلطة في أمور مثل - المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في الوزارة، وعملية السلام، ومقاومة التطبيع... - قامت بدور مهم في هذه الخلافات.

2 - الظروف الداخلية للمملكة وبخاصة إصرار النظام على تطبيقات المعاهدة الأردنية الإسرائيلية والسياسات الاقتصادية غير المجدية. كل هذه العوامل أفرزت قرار الجماعة بمقاطعة انتخابات 1997، وذلك قبل نحو خمسة عشر أسبوعاً على موعد الانتخابات. وبذلك صممت الجماعة على أن تستقل بنفسها عن النظام السياسي الذي طالما قدم لها العون والدعم؛ وذلك لأنها تعتقد أنها تدفع ثمن اشتراكها في البرلمان (مع انخفاض مستوى العمل البرلماني) في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات الأخيرة بالعمل بسياسات غير شعبية، سواء في مضمار مواصلة السير في عملية السلام مع إسرائيل أو على صعيد السياسات الاقتصادية أو نحو التوجه الديموقراطي. وقد ساند هذا التوجه لدى الجماعة ما تعتقده من وجود سياسات متعمدة لدى أجهزة الحكم وبخاصة السلطة التنفيذية من أجل إضعاف نفوذها في أجهزة الدولة وبخاصة في المواقع القيادية.

مهما كانت التبريرات المختلفة لقرار المقاطعة - سواء أكانت احتجاجا على تراجع النهج الديموقراطي أم على سياسات الحكومة المختلفة أم سياساتها المتعلقة بعملية السلام مع إسرائيل - فهناك أسباب تكمن في الحركة الإسلامية

ذاتها بشكل عام والجماعة بشكل خاص. وجوهر هذه الخلافات الداخلية يكمن في الاختلاف على موقفها من المشاركة في مؤسسات النظام السياسي (البرلمان أو السلطة التنفيذية) بين تيار الصقور الرافض والذي يكفر المشاركة في الحكومة، ويضع قيودا فكرية وسياسية على المشاركة في السلطة التشريعية (البرلمان) بين هؤلاء وبين تيار الحمائم، التيار المعتدل، الذي يتراوح موقفه بين تأييد المشاركة في البرلمان والحكومة دون أي تحفظ وبين القبول بالمشاركة البرلمانية، ولكنه يضع قيوداً على المشاركة في الحكومة. فبعض المعتدلين يدعون للمشاركة انسجاما مع اقتناعهم «بضرورة التفاعل الكلي مع الحياة السياسية الأردنية التي يرعاها القصر» (شومان، 1997: 114).

وقد عمق من هوة الخلاف أن كل طرف كان يجد في الأحداث والوقائع ما يؤكد موقفه، وتعزز ذلك بتدهور المكانة المعنوية للبرلمان كمؤسسة. وكذلك فقد عمق من ميل القيادات المختلفة (بمن فيهم من المعتدلين) إلى المقاطعة شعورهم بأن نظام الحكم يسعى إلى إضعاف الجماعة عن طريق تشجيع رموزها البرلمانية المعتدلة على الانفصال عنها، مما أدى بطريقة غير مباشرة إلى تقوية حجج التيار المتشدد الذي يدعو إلى المقاطعة، وهذا بدوره أدى إلى توفير مناخ تضامني متكافل داخل الجماعة وَحَّدَ تياراتها وضَيَّقَ الهوة بين تيارات الجماعة المختلفة.

أما بالنسبة للنظام السياسي فإن قرار المقاطعة قد ألحق ضررا بصورته، وألقى بظلال من الشك على طابعه التعددي، وألحق الأذى بالعملية الديموقراطية نفسها التي تعتبر أن مسؤولية تطويرها لا تقع على مؤسسات الحكم وحدها، وإنما تقع على جميع أفراد المجتمع، مما تطلب مواصلة العمل السياسي الديموقراطي من قبل الجماعة، وذلك بعدولها عن قرار المقاطعة، حتى ولو كان ذلك على حساب فقدان بعض المقاعد النيابية.

ومن ناحية أخرى فقد ترتب على قرار المقاطعة أن تحذو قطاعات مهمة من الحركة السياسية والنقابات حذو الجماعة، مما أدى إلى إخلاء مواقع هذه القوى في البرلمان فأفسحت المجال أمام القوى المحافظة لتنفرد بالبرلمان؛ وأصبح هناك تأييد صريح من بعض القوى المعارضة، كما عارضت النقابات المهنية الانتخابات ترشيحا واقتراعا.

والأكثر أهمية من ذلك أن مقاطعة الانتخابات أصبحت كما يقول هاني

الحوراني: «بمثابة كرة ثلج يتعاظم حجمها كلما تسارع تدحرجها»، ومن ناحية أخرى فإن قطاعات واسعة من المواطنين الذين استفزتهم سياسات الحكومة المختلفة وجدت نفسها متعاطفة مع قرار المقاطعة، فما كان من الحكومة إلا أن أعلنت استعدادها للحوار مع جماعة الإخوان المسلمين (الحوراني وآخرون، 1997). وكان نتيجة ذلك «اللاحوار» أنه لم يصل إلى نتيجة ملموسة، لأن الجماعة اعتبرته مناورة إعلامية، وفي المقابل فإن الحكومة وجدت نفسها في موقف لا يثنيها عن قرارات اتخذتها من خلال الحوار. ولذا فقد خلا مجلس النواب الثالث عشر من القوى الأساسية للحركة الإسلامية إلا من بعض الأشخاص الذين ترشحوا وفازوا بطريقة شخصية.

ومهما كان من أمر فإن قرار المقاطعة قد أفسد العلاقة مع نظام الحكم نظراً لما كان له من ثمار ونتائج سلبية على النظام نفسه، وخصوصاً بعد سعيه المتواصل، ومناداته المتكررة بالتعددية السياسية أمام المجتمع الإقليمي والدولي الذي يراقب ما يجري في الداخل، واحتفظ كل منهما بموقفه. ولكن النتيجة هي التباعد بين الطرفين وبخاصة بعد أن فرضت الجماعة وجودها على حساب الحزب (حزب جبهة العمل الإسلامي) لأنه لم يكتسب الهوية المتميزة الخاصة به، مما أدى إلى إضعاف مصداقيته كحزب سياسي. لذا – فكما يقول البعض –: إن قرار المقاطعة «يشكل نقطة تحول في تاريخ العمل السياسي في الأردن ويلقي الضوء على جملة من القضايا، ولعل في طليعتها علاقة الجماعة بالنظام السياسي الأردني ودورها في هذا النظام» (التل، 1997: 21).

ومن جهة أخرى فقد أفرزت الانتخابات معارضة ضئيلة التأثير داخل مجلس النواب وأصبحت الحكومة تتمتع بأغلبية مريحة في الوقت الذي تحتاج فيه إلى أهمية وجود المعارضة كجزء من النظام السياسي إذا أريد ترسيخ النهج الديموقراطي ليشمل معظم فئات الشعب. والخوف كل الخوف من التضييق المتعمد على الجماعة من قبل الحكومة أو من نظام الحكم، وبالتالي فإنها تواجه الخطر الذي واجهته الأحزاب في نهاية الخمسينيات. ومن كل هذا يتضح أن للعوامل الداخلية الدور الأهم في تشكيل العلاقة بين الجماعة ومؤسسات النظام، حتى إنها أوحت إلى الجماعة بضرورة مقاطعة انتخابات 1997. وبالتالي أبقت الجماعة على عناصر خصوصيتها الداخلية وخرجت عن مألوف عادتها في علاقتها بالنظام السياسي، وذلك لأن عوامل التقارب مع النظام كانت أقل تأثيرا من عوامل الفرقة والابتعاد.

خاتمة

من خلال عرضنا لموضوع الدراسة، وبحثنا في العوامل الداخلية (البيئة الداخلية) والعوامل الخارجية (البيئة الخارجية) منذ تأسيس الجماعة في الأردن عام 1946 وحتى انتخابات 1997، فقد وقفنا على هذه العوامل والظروف – حسب المراحل التي مرت بها الدراسة – لتبيان السمة الغالبة والطبيعة المتميزة لخصوصية العلاقة بين الطرفين مع احتفاظ الجماعة بتميزها عن سائر القوى السياسية الأخرى.

ففي المرحلة الأولى كان للعوامل الداخلية – ومن أبرزها شخصية الملك عبدالله، وكذلك الظروف الخارجية المتمثلة في العداء لأعداء الإخوان في مصر والعداء للشيوعية والذي شكل قاسما مشتركا بين الإخوان ونظام الحكم – دور كبير في توطيد العلاقة بين الطرفين، أما في المرحلة الثانية (مرحلة المد اليساري) فقد تذبذبت العلاقة بين الطرفين، وكان للبيئة الخارجية الدور الأكبر وبخاصة بعد أن أمدتها البيئة الداخلية بالصيغة القانونية التنظيمية، المتعلقة بانتقاد الجماعة لحلف بغداد ومشروع ايزنهاور. وبذلك كان هناك ترابط بين الظروف والعوامل الداخلية والخارجية في تحديد علاقتهم بمؤسسة العرش دون تعرضهم لخطر الإبادة أو الملاحقة، فشاركوا في انتخابات 56-63-1967، وقد انعكس ذلك إيجابياً على مستقبل العلاقة فيما بينهما مع الاحتفاظ بعلاقات متميزة.

أما في المرحلة الثالثة الممتدة من حرب 1967 وحتى الانتخابات النيابية 1989، فإن البيئة الخارجية بأحداثها أعطت التأثير الأهم للجماعة (وتمثل ذلك في حرب 67 وثورة إيران والحرب العراقية – الإيرانية...) وقد أمدهم ذلك بقدرة فائقة على تخطي الأزمات الداخلية والتعايش مع النظام وتشكيلهم المعارضة الإيجابية لصالح الوطن مما قربهم من النظام بعد أنْ شعر بثقلهم وبحضورهم الفعال على الساحة الأردنية السياسية.

وفي المرحلة الرابعة الممتدة من انتخابات 1989 وحتى منتصف التسعينيات، كان للظروف الداخلية الأثر الأكبر في تذبذب العلاقة بين الطرفين (كما رأينا في الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون الصوت الواحد ومفاوضات السلام...) عندما أعطت الجماعة الثقة للنظام وشعرت بضرورة التعايش معه على أسس من الحوار. أما بالنسبة للظروف الخارجية فقد انعكست سلباً على علاقة الطرفين عندما قامت

الجماعة بالنقد لعلاقات النظام بالأطراف الخارجية (بأمريكا وإسرائيل) مثل رفضهم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية... إلخ.

وفي المرحلة الأخيرة، المرحلة الخامسة، مرحلة تراجع الأداء الإخواني ومقاطعتهم للعمل البرلماني – مقاطعتهم لانتخابات 1997 – نتيجة لعوامل داخلية، فإنهم قد أفسحوا المجال أمام خصومهم ليضعوا حداً لعلاقتهم المتميزة السابقة بالنظام. ولكن المعرفة التاريخية من قبل النظام للجماعة أدت إلى محاولة الحكومات أن تثنيهم عن موقفهم ولكن لم تجد نفعا. وعلى المستوى الداخلي للجماعة فقد أدى قرارهم إلى ازدياد الهوة بين المعتدلين والمتشددين منهم، مما أدى في المحصلة النهائية إلى خروج كثير منهم من عضوية الجماعة ليخوضوا الانتخابات، وبعضهم حالفه الحظ فنجح. وانعكس – كل ذلك – سلباً على دور الجماعة في الحياة البرلمانية والسياسية بشكل عام. وكان الخوف من هذا التراجع أن ينعكس كذلك سلباً على العلاقة مع النظام، وبالتالي تفقد الجماعة رصيدها الشعبي وتصبح عرضة أكثر من أي وقت مضى للتهميش والملاحقة. ولكن هذه الظروف الداخلية أصبحت عرضة للتغير، فسرعان ما تتبدل ليعود الانسجام والتعايش فيما بين الطرفين لأن التجربة السابقة تخبرنا بمدى حرص النظام والجماعة على التعايش.

وعلى الرغم من هذا التذبذب في العلاقات بين النظام والجماعة نستطيع أن نخلص إلى أنه لا توجد علاقات عدائية محضة وأن كلاً منهما استطاع أن يمتص العداء النسبي للآخر، حتى يتعايش كل منهما مع الآخر، وقد ظهر ذلك في عدم سلوك الإخوان الأسلوب المسلح ضد النظام، وفي المقابل عدم التضييق الشديد على الإخوان من قبل مؤسسة العرش على الرغم من بعض الظروف الخارجية التي كانت تدعم طرفا دعما نسبيا على حساب الآخر وأحيانا بعض الظروف الداخلية. ولكن النتيجة عدم القدرة على إعطاء أي من البيئتين (الداخلية والخارجية) تفوقاً على الأخرى في نهاية الدراسة، وكان الحكم نسبياً للغاية.

ولذلك فكثيراً ما تم اتهام جماعة الإخوان في الأردن بمواكبة حركة النظام الهاشمي والتقاطع مع سياساته الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى احتفاظها بمواقفها وشعبيتها، كما أدى إلى أن تكون موضع إدانة من مجمل التيارات والقوى السياسية الأردنية الأخرى «التي رأت في المسألة تحالفا غير معلن بين الإخوان والقصر»، أو «أن هنالك تكيفا إخوانياً مع انعطافات النظام

الهاشمي واكب حركة الإسلاميين الأردنيين منذ نشأتهم» (شومان، 1997: 109).

لكل ذلك فإن بعض الباحثين لا يرى خلافاً ما بين النظام والجماعة الإسلامية، وإنما هنالك مصالح متبادلة بينهما، وعلى الرغم من علاقات التقارب والمصلحة المتبادلة بين العرش والإخوان، فقد مرت بين الملك حسين والإسلاميين في الأردن فترات من التجاذب والصراع (روبنسن، 1994: 37). وفوق ذلك كله فإن الملك، باعتباره سياسيا بارعا محنكا، كان قادرا على حسن تقدير دور القوى الداخلية والخارجية التي يتعامل معها. وكما يقول إخواني سابق إن الإخوان لم يكونوا في «حالة صدام مع النظام، والسبب هو ذكاء النظام وذكاء جماعة الإخوان المسلمين في وقت واحد... النظام الأردني لم يختر أسلوب المواجهة والتصادم مع «الجماعة» وإن كانت بعض الفترات التي مرت شهدت تضييقاً شديداً على جماعة الإخوان المسلمين» (عبدالكاظم، 1997: 40).

من ذلك كله يمكن القول: إن المستقبل يحمل في طياته إمكانية التعايش بين النظام الأردني والجماعة، حيث يقدم الإخوان النافذة التي تتنفس من خلالها إحباطات المجتمع الأردني، فيدوم، ويكرس دور الإخوان الخاص في الحياة السياسية الأردنية (روبنسن، 1994: 53). وهذا ما عبر عنه كثيرون من خلال النظر إلى الماضي التعايشي فيما بين الطرفين وحاجة كل منهما للآخر وبخاصة في أيام المحن والشدائد. ومن ناحية أخرى فإن كلا الطرفين يحاول أن يصل إلى معادلة متوازنة تجاه الآخر، وذلك نتيجة لخبرات تراكمية تولدت من خلال اقتناع كل منهما بضرورة المحافظة على التوازن في تعامل كل منهما مع الآخر تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع والتي يهدف كل منهما – في نهاية المطاف – إلى توكيدها. وكذلك فإن التعامل السلمي بين الطرفين يعطي النظام نوعا من الشرعية، وبخاصة بعد اتساع القاعدة الشعبية للجماعة، مما يصب – في نهاية الأمر – في صالح بقائه.

وفي نهاية المطاف يمكن القول: إنه على الرغم من تذبذب العلاقة بين الطرفين في بعض الفترات، ومن خلال المحددات التي حكمت علاقة كل طرف بالآخر، فإنها سرعان ما كانت تعود إلى طبيعتها التعايشية، بعد أن أدت مؤسسة العرش دوراً مهماً في إنجاح تجربة التعايش مع الحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان، واحتفاظ الأخيرة بعناصر خصوصيتها وتميزها في عملها وأدائها عن سائر القوى السياسية الأخرى.

الهوامش

(1) إن تاريخ إعلان الجماعة موضع جدال؛ بعضهم يذكر أن تاريخ الجماعة يعود إلى عام 1934 وبعضهم الآخر يذكر أنه يعود إلى 1945، وبعض الإخوان المؤسسين يثبتون التاريخ بعام 1946، عندما تشكلت أول هيئة للجماعة.

(2) المادة (54) الفقرة الثالثة من الدستور الأردني تنص على أنه إذا كان مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً فيعتبر خطاب العرش السامي بيانا وزاريا.

المصادر

إبراهيم الغرايبة (1997). **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1996/1946**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

آمنون الكخن (1990). الإخوان المسلمون. ص ص 27-60 في م. الكيلاني (محرر) **الحركات الإسلامية في الأردن**. عمان: دار البشر للنشر والتوزيع.

بلال التل (1997). **الحركات الإسلامية والبرلمان**. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات.

تبرز حداد (1994). **ملف الأحزاب السياسية في الأردن 1919-1994**. عمان: المكتبة الوطنية.

توفيق شومان (1997). الإخوان المسلمون في الأردن وتيار المراجعة والتسوية. **شؤون الشرق الاوسط**، (64)، أغسطس (آب)، 108-115.

تيسير الضبيان (1994). **الملك عبدالله كما عرفته**. عمان: المكتبة الوطنية.

جمال الشاعر (1987). تجربة الديمقراطية في الأردن. ص ص 683-714 في س.إبراهيم (محرر) **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حازم نسيبة (1990). **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين 1952-1967**. عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.

حسن أبو غزلة (1996). **النظام الدولي الجديد والأصولية: إشكالية العلاقة**. عمان: د.ن.

خالد الشقران (1997). الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن 89-1995. أطروحة ماجستير، جامعة آل البيت الأردنية، المفرق: معهد بيت الحكمة.

زياد عمرو (1989). **الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي**. عكا – القدس: دار الأسوار.

سميح المعايطة (1994). **التجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن: تقييم ورؤيا مستقبلية**. عمان: دار البشير.

عبدالله أبو عزة (1992). **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية**. الكويت: دار العلم.

عبدالله العكايلة (1994). تجربة الحركة الإسلامية في الأردن. ص ص 101-112 في غ. التميمي (محرر) **مشاركة الإسلاميين في السلطة**. لندن: مركز أبحاث الديمقراطية في جامعة ويستمنستر.

عبدالله النفيسي (1992). **الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق**. الكويت: د.ن.

عبدالله نقرش (1992). **التجربة الحزبية في الأردن**. عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.

علي عبدالكاظم (1997). السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية. ص ص 15-42 في هـ الحوراني (محرر) **الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن**. عمان: مركز الأردن الجديد.

عوني العبيدي (1991). **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970: صفحات تاريخية**. عمان: د.ن.

ليونارد روبنسن (1994). الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن. **مجلة قراءات سياسية**، (14)، 33-54.

مروان العبدالات (1992). **خريطة الاحزاب السياسية الأردنية**. عمان: دار العبرة.

مهنا حداد (1991). **تَمَأسُس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن: ما بين الواقع والاتجاهات**. إربد: جامعة اليرموك.

ناصر المعايطة (1994). **نشاة الأحزاب السياسية: دراسة الأحزاب الأردنية من 21-1993**. عمان: مؤسسة البلسم.

نيفين مسعد (1991). جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن). **المستقبل العربي**، العدد (145): 54-74.

هاني الحوراني (1997). **الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن**. عمان: مركز الأردن الجديد.

هزاع المجالي (1960). **مذكراتي**. عمان: د.ن.

صحف:

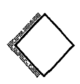
محمد أبو فارس (1998). الموقف من الصلح مع الكيان الصهيوني. **جريدة السبيل الأسبوعية**، العدد (222)، ص 13.

صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ 1993/8/26.

Abouzeid, O. (Ed.) (1995). *Islamic movements in a changing world.* Cairo: Center for Political Research and Studies.

Meguid, W. (1995). The Islamic movements in Jordan and Palestine: The case of the Muslim Brothers. in O. Abouzeid (Ed.) *Islamic movements in a changing world.* Cairo: Center for Political Research and Studies.

Munson, H. (1988). *Islam and revolution in the middle east.* New Haven & London: Yale University Press.



مجلس الوزراء السعودي والتنمية

سعود بن محمد العتيبي*

ملخص: يناقش هذا البحث الدور الذي يقوم به مجلس الوزراء السعودي في التنمية من خلال دراسة أعضائه الذين تم تجنيدهم في عام 1416هـ ولقد أظهرت النتائج أن هؤلاء الأعضاء يملكون المؤهلات التي تساعد على تخطيط التنمية وإدارتها والمتمثلة في المؤهل التخصصي، والمؤهل الوطني، والمؤهل البيروقراطي. وبالتحديد فقد أظهرت النتائج أن 87% من أفراد العينة من الحاصلين على درجة الدكتوراه بينما 13% من الحاصلين على درجة الماجستير، وأن 70% من أصحاب الخبرة السياسية، وأن 35% لديهم خبرة في الوزارة التي عينوا بها، بينما 22% لديهم خبرة في وزارات أخرى، و43% ليس لديهم خبرة في الوزارة التي عينوا بها. إضافة إلى هذا فقد ناقش البحث انعكاسات تجنيد هؤلاء الأفراد على سياسات التنمية.

مصطلحات أساسية: الجهاز التنفيذي، رئيس الجهاز التنفيذي، الخبرة التخصصية، الخبرة السياسية في المؤسسات المركزية، الخبرة الإدارية، التحول، المدخل الاستنتاجي، المدخل الاستقرائي، المجتمعات ما بعد الصناعية، الاختيار من قرب.

مقدمة

يضطلع الجهاز التنفيذي في الدول النامية بمسئوليات جسيمة ومتنوعة، فيقع على عاتقه رسم السياسات الداخلية والخارجية والإشراف على تنفيذ هذه السياسات، كما يقع على عاتقه التخطيط للرقي بمجتمعه إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال وضع الخطط التنموية، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط.

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

وبما أن عملية التنمية قد تكون مصحوبة بالعنف السياسي نظراً لما تحدثه من تغيرات ليس فقط في البيئة الاقتصادية والبناء الطبقي، بل في النظام الثقافي والقيم السائدة في المجتمع كذلك؛ فتقع على عاتق الجهاز التنفيذي أيضاً مسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار.

وحيث إن أحد العوامل الرئيسة في نجاح التنمية هو نوعية أعضاء الجهاز التنفيذي (Verner, 1973: 637)، فإن رئيس الجهاز التنفيذي يسعى إلى تجنيد أعضائه ممن يمتلكون الخصائص والصفات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم. هذه الخصائص تشمل: الخبرة التخصصية، والخبرة السياسية، والخبرة الإدارية (Lammers & Nyomarkay, 1982).

وبناءً عليه، فإن لهذا البحث هدفين رئيسين: أولهما معرفة درجة توافر هذه الصفات والمؤهلات في المجندين لمجلس الوزراء التاسع لعام 1416هـ، وثانيهما معرفة انعكاس هذه المؤهلات على الدور التنموي لمجلس الوزراء.

وتبرز أهمية هذا البحث في التالي: 1 - يضيف إلى دراسات مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، حيث إن هناك ندرة في الأبحاث التي عالجت التركيبة الوزارية لمجلس الوزراء في المملكة (الباز، 1998: 17). 2 - يضيف إلى أدبيات الجهاز التنفيذي في المكتبة الخليجية، حيث إن هناك عدداً محدوداً من الدراسات التي ناقشت الأجهزة التنفيذية في دول الخليج العربي، مثل دراسة أسيري والمنوفي (1988) التي ناقشت التركيبة الوزارية في الكويت، ودراسة الشاهين (1995) ودراسة العنزي (1997) اللتين ناقشتا السلطة التنفيذية في دولة الإمارات العربية المتحدة. 3 - يضيف إلى أدبيات التجنيد السياسي في المكتبة السعودية والعربية، حيث يناقش هذا البحث معايير وطرق التجنيد لمجلس الوزراء السعودي وانعكاس هذه المعايير على التنمية في المملكة.

ولتحقيق هدفي البحث فقد وزعت الدراسة إلى الأجزاء التالية: الجزء الأول يستعرض أدبيات الجهاز التنفيذي، أما الجزء الثاني فيحتوي على منهج البحث، والجزء الثالث يحتوي على نتائج البحث، أما الجزء الرابع فيحتوي على الخلاصة والخاتمة.

أدبيات الجهاز التنفيذي

يستعرض الباحث في هذا الجزء مفهوم الجهاز التنفيذي وتكوينه والوظائف التي يقوم بها كل من رئيس الجهاز التنفيذي وأعضائه، وأخيراً الدراسات السابقة.

مفهوم الجهاز التنفيذي: إن كلمة "executive" مشتقة من الكلمة اللاتينية "exsequi" والتي تعني المتابعة أو التنفيذ، ومن ثم فإن الهدف الرئيس للجهاز التنفيذي هو تنفيذ السياسات والقوانين (Danziger, 1991:136). وفي وقتنا الحاضر فإن لمفهوم الجهاز التنفيذي تعريفين. التعريف الواسع والشامل الذي يشير إلى أن الجهاز التنفيذي يتضمن جميع المؤسسات التي تهتم بتنفيذ سياسات الدولة وقوانينها (Johari, 1981: 486). وبناءً على هذا التعريف فإن الجهاز التنفيذي لا يشمل رئيس الدولة والوزراء بل جميع العاملين في أجهزة الدولة (أجهزة الخدمة المدنية) والجيش ولا يستثنى من هؤلاء إلا العاملين في الجهاز التشريعي والقضائي والدبلوماسي. ويبرر بعض العلماء شمولية هذا التعريف بأن مهمة الجهاز التنفيذي الرئيسة تطبيق السياسات التي يشترك في تطبيقها القيادة العليا والأفراد في الأجهزة المدنية والجيش (Danziger, 1991: 136).

أما التعريف الثاني لمفهوم الجهاز التنفيذي فهو التعريف الضيق والمحدود الذي يشير إلى أن الجهاز التنفيذي عبارة عن «رئيس الدولة والوزراء الذين يقومون بإدارة الحكومة من خلال صنع القرارات ومتابعة تنفيذها» (Johari, 1981: 486)، ولا يعتبر أنصار هذا التعريف أجهزة الخدمة المدنية أو الجيش جزءاً من الجهاز التنفيذي لأنهم لا يشاركون في صنع القرارات بل يقومون بتنفيذها فقط. وبناءً على هذا التعريف الأخير نجد أن الجهاز التنفيذي يتكون من: 1 – رئيس الجهاز التنفيذي «The Chief Executive». ورئيس الجهاز التنفيذي عبارة عن فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد يمثلون قمة الجهاز التنفيذي في النظام السياسي (Danziger, 1991: 136)، وتختلف مسميات رئيس الجهاز التنفيذي من دولة إلى أخرى، فقد يطلق عليه الرئيس، أو رئيس مجلس الوزراء أو المستشار أو الملك. 2– أعضاء الجهاز التنفيذي، وهم جميع الأفراد والمؤسسات التي تعمل تحت إشراف رئيس الجهاز التنفيذي، ويكون من هؤلاء الأفراد الوزراء الذين يحضرون اجتماعات الجهاز التنفيذي وجلساته (Ibid).

وظائف الجهاز التنفيذي: يقوم الجهاز التنفيذي بوظائف متعددة حددها «هيج» وزملاؤه في التالي:

1– يرسم السياسات الوطنية. 2– يشرف على تطبيق السياسات. 3– يحشد التأييد اللازم للسياسات. 4– يعتبر رمزاً للأمة ووحدتها. 5– يقود الأمة وقت الأزمات. (Hague *et al.*, 1992: 313-314).

معايير وطرق تجنيد أعضاء الجهاز التنفيذي

أولاً: معايير تجنيد أعضاء الجهاز التنفيذي: ناقش كثير من الباحثين المعايير التي يستخدمها رئيس الجهاز التنفيذي عند تجنيده للأعضاء. فعلى سبيل المثال حدد «بورستين» المعايير التالية: 1- المقدرة والكفاءة (competence) فيختار رئيس الجهاز التنفيذي الأفراد الذين يمتازون بالقدرة والمهارة الإدارية والتكنيكية. 2- الانتماء أو التمثيل (categorical) وهنا يسعى الرئيس لاختيار أفراد ينتمون أو يمثلون جماعة معينة. هذا الانتماء أو التمثيل قد يكون على أساس ديني أو عرقي أو قد يكون على أساس إقليمي أو قطاعي. 3 التوصية (recommendation) فيختار الرئيس الأعضاء بناءً على توصية مستشاريه.4 - الصداقة (friendship) وهنا يختار الرئيس أعضاء الجهاز التنفيذي من أصدقائه. 5- المساعدة السياسية (political help) فيختار الرئيس الأفراد الذين ساعدوه في الوصول إلى السلطة. 6- الاعتبارات الحزبية (party consideration) فيختار الرئيس أعضاء الجهاز التنفيذي، إما لحل خلاف داخل الحزب، وإما لتعويض عضو الحزب الذي خسر الانتخابات (Burstein, 1977: 192-193). أما «بلوسبي» فقد حدد المعايير التالية: 1- زيادة التمثيل السياسي، وهنا يحاول رئيس الجهاز التنفيذي معرفة الأفراد الذين تخدمهم كل وزارة، ويختار شخصاً ذا علاقة وثيقة بهؤلاء الأفراد.

2- اختيار أعضاء على درجة عالية من التخصص، فيحاول رئيس الجهاز التنفيذي أن يختار الأفراد الذين يمتلكون مهارة تكنيكية، ومعرفة بالبدائل العملية، ولهم خبرة ومعرفة تامة بنشاط الوزارة التي سيعينون عليها وبتأثير هذه الوزارة في المجتمع ككل. 3- اختيار العموميين: وهنا يختار الرئيس الأفراد الذين أثبتوا نجاحاً في الحقول التي يعملون بها أو المؤسسات التي يديرونها والتي غالباً ما تكون مؤسسات خاصة أو تعليمية (Plosby, 1978: 19-20). ويشير «روز» من جهته إلى المعايير التالية: 1- التمثيل السياسي، فيحاول رئيس الجهاز التنفيذي أن يختار أعضاء يمثلون الجماعات والتوجهات السياسية، والخلفيات الاجتماعية المختلفة، وهذا بدوره سيساعده على معرفة آراء جميع الفئات، وتوزيع المسئولية على جميع الأعضاء. وبالتالي على جميع الفئات. 2- الولاء لرئيس الجهاز التنفيذي، فيسعى الرئيس في هذه الحالة إلى اختيار الأفراد الذين يدينون له بالولاء، إما للصداقة التي تربطه بهم، وإما لتساويهم في المكانة

الاجتماعية، وإما لوجود تحالف بينه وبينهم. 3– المهارة والكفاءة، فيختار الأفراد الذين يملكون مهارة إدارية وتقنية وخطابية (Rose, 1975: 6-7).

ثانياً: طرق تجنيد أعضاء الجهاز التنفيذي: لخص «بورستين» طرق تجنيد أعضاء الجهاز التنفيذي في التالي: 1 – يقوم رئيس الجهاز التنفيذي بتجنيد الأفراد الذين يعرفهم معرفة شخصية، وتعتبر هذه الطريقة أسهل الطرق، نظراً لأنَّ تقييم الشخص الذي يعرفه الرئيس أسهل من تقييم أشخاص لا يعرفهم، وما يتطلبه ذلك من جمع معلومات عن هؤلاء الأشخاص وعن مدى دقة هذه المعلومات. 2 – يقوم رئيس الجهاز التنفيذي بتجنيد الأفراد المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة في الإدارة عموماً أو في حقل قريب من نشاط الوزارة التي سيعين عليها هؤلاء الأفراد. 3 – يقوم رئيس الجهاز التنفيذي بتجنيد الأفراد الذين ينتمون إلى إقليم معين أو إلى حزب معين. والاختيار بهذه الطريقة يوفر كثيرا من الجهد والوقت. ويشير «بورستين» إلى أنه لا يوجد رئيس يستخدم طريقة واحدة بل يستخدم أكثر من طريقة (Burstein, 1977: 194-195).

ويوجد كثير من الدراسات الأجنبية التي ناقشت خصائص وصفات المجندين للجهاز التنفيذي مقابل عدد محدود من الدراسات العربية في هذا الشأن. وسنستعرض أولاً الدراسات الأجنبية ثم الدراسات العربية. فعلى الرغم من كثرة الدراسات الأجنبية التي ناقشت خصائص وصفات المجندين للجهاز التنفيذي فإن قليلاً منها أشار إلى الخصائص والصفات الواجب توافرها في أعضاء الجهاز التنفيذي حتى يستطيعوا القيام بأعبائهم التنموية. ومن هذه الدراسات: دراسة «لامارس، ونيوماركاي» تبين أن هناك علاقة بين صفات المجندين في كل من بريطانيا وكندا وأمريكا وهولندا وبين مؤهلات المجندين لعضوية الجهاز التنفيذي. وبالتحديد أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما ازداد النمو الاقتصادي والتقني مقاساً بنسبة الإنفاق الحكومي من الدخل القومي – أدى ذلك إلى زيادة عدد المجندين للجهاز التنفيذي الذين يحملون المؤهلات التالية: الخبرة التخصصية (specialization) والخبرة السياسية في المؤسسات المركزية (nationalization or centralization of politics) والخبرة الإدارية (bureaucratization). كما أشار «ألموند، وباول» (Almond & Powell) إلى أن قيادة المجتمعات المتقدمة ذات الطبيعة التقنية المعقدة تحتاج إلى أفراد ذوي مهارة ومعرفة لا تكتسب إلا من خلال التعليم (Almond & Powell, 1987: 57). كما أشار «ميدلبروك» إلى أن التجنيد

لعضوية الجهاز التنفيذي والاضطلاع بمهمة التخطيط وصنع السياسات الاقتصادية، والقيام بالمسئوليات التنموية يعتمد غالباً على الخبرة التكنيكية التي يمتلكها المجندون (Middlebrook, 1988: 126) .

وبالإضافة إلى تحديد الخصائص والصفات الواجب توافرها في أعضاء الجهاز التنفيذي لكي يقوموا بأعبائهم التنموية، فقد أشار بعض الباحثين إلى أنه مع زيادة النمو الاقتصادي والتقني للدول النامية فسيكون هناك تغير في الخلفية الاجتماعية للمجندين لعضوية الجهاز التنفيذي، بحيث تتحول هذه الخلفية تدريجياً حتى تصبح مشابهة للخلفية الاجتماعية للمجندين للجهاز التنفيذي في الدول المتقدمة. وتعتمد هذه الدراسات في تبرير حدوث هذا التحول والتشابه في الخلفية الاجتماعية للمجندين في الدول النامية والمتقدمة على نظرية التحول "Conversion" والتي تشير إلى أن الدول النامية ستتحول في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية تدريجياً لتصبح مثل الدول المتقدمة. وتعزو هذه النظرية حدوث هذا التحول إلى النمو والتعقيد الاقتصادي والتصنيع الذي يحدث في الدول النامية وما يتطلبه من زيادة في التخصص الوظيفي، وتقسيم العمل، والتعددية الاجتماعية. وهذا بدوره سيقود إلى التعددية السياسية وفي نهاية المطاف سيقود إلى الديمقراطية (Blackwell, 1972: 126).

أما الدراسات العربية، فعند استعراضنا لدراسات الجهاز التنفيذي في المملكة العربية السعودية والخليج العربي وجدنا ما يلي: أن عدد هذه الدراسات محدود. وأن معظمها ركزت على اختصاصات الجهاز التنفيذي ومهامه، دون التطرق لصفات المجندين لعضوية الجهاز التنفيذي ومؤهلاتهم، ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة الخاشقجي (1993) والسنيدي (1994) وعبدالعزيز العتيبي (1995) والعنزي (1997). وأن بعضاً منها ناقش ضمن أهدافه التشكيلات المختلفة للجهاز التنفيذي مركزاً على الاستمرارية والتغير في هذه التشكيلات دون التطرق إلى الخلفية الاجتماعية للمجندين. ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة الشاهين (1995) الذي ناقش فيها التشكيلات الوزارية في الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر. فضلا عن أن عدد الدراسات التي ناقشت الخلفية الاجتماعية للمجندين لأعضاء الجهاز التنفيذي تكاد تعد على الأصابع، ومنها:

الدراسة التي أجراها أسيري والمنوفي (1988) على أعضاء مجلس الوزراء

الكويتي للفترة ما بين 1962-1986م والبالغ عددهم 75 وزيراً، والتي ناقشا فيها الخلفية الأسرية، والسن، ومتوسط الخدمة، والمستوى التعليمي، ونوع التخصص، ومكان العمل، وقنوات التجنيد، ومكان الميلاد، والخلفية الدينية.

والدراسة التي أجراها الباز (1998) على أعضاء مجلس الوزراء السعودي منذ نشأته إلى عام 1416هـ والبالغ عددهم (100) وزير، ولقد أظهرت نتائج دراسته ما يلي: من أصل (100) وزير، (21) وزيراً كانوا من أعضاء الأسرة المالكة مقابل (7) وزراء من أسرة آل الشيخ، وبقية الوزراء أتوا من مختلف شرائح المجتمع وطبقاته. وأنه في بداية نشأة المجلس وبالتحديد في الوزارة الأولى كان المستوى التعليمي للوزارة – بصفة عامة – دون المتوسط، ثم أخذ في الارتفاع حتى بلغ عدد حاملي الدكتوراه في الوزارة السابعة (9) من أصل (26) وزيراً، وفي الوزارة الثامنة (8) من أصل (23) وزيراً، وفي الوزارة التاسعة (٢٠) من أصل (29) وزيراً، بالإضافة إلى أنه في بداية نشأة المجلس كان التجنيد السياسي يعتمد على الجانب السياسي والمكانة الاجتماعية أكثر من الجانب المهني، ولكن بمرور الوقت تعددت مصادر التجنيد لتشمل الإدارات الحكومية والسلك الدبلوماسي والجامعات.

والدراسة التي أجراها «رودلف» وناقش فيها الخلفية الأسرية والمستوى التعليمي وقنوات التجنيد لأعضاء مجلس الوزراء السعودي الثامن. ولقد أظهرت نتائج دراسته أن (6) من أعضاء مجلس الوزراء الثامن كانوا من الأسرة المالكة و(3) وزراء كانوا من أسرة آل الشيخ و(16) وزيراً من أسر مختلفة. كما أشارت الدراسة إلى أن معظم هؤلاء الستة عشر وزيراً كانوا من الحاصلين على مؤهل تعليمي مرتفع من أمريكا وبريطانيا. إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن معظم المجندين لمجلس الوزراء أتوا من البيروقراطية. كما أشار «رودلف» إلى أنه مع زيادة نشاطات مجلس الوزراء سيزداد عدد «التكنوقراط» في عضوية مجلس الوزراء (Rudolph, 1984: 211).

والدراسة التي أجرتها إيمان الياسيني (1985) على كبار موظفي الدولة وأعضاء مجلس الوزراء السابع، وناقشت فيها الخلفية التعليمية لهؤلاء المجندين. أظهرت هذه الدراسة أن من بين (44) موظفاً يتولون مناصب إدارية عليا في عام 1972، حصل 65٪ منهم على تعليم حديث. أما بالنسبة لأعضاء مجلس الوزراء

السابع من غير أعضاء الأسرة المالكة والبالغ مجموعهم (23) وزيراً، فقد حصل (3) وزراء منهم على تعليم ديني مقابل عشرين وزيراً حصلوا على تعليم حديث من أمريكا وبريطانيا ومصر ولبنان. ولقد أشارت الياسيني إلى أن التعليم الديني كان عنصراً مهماً من عناصر التجنيد في الثلاثينيات، بينما أصبح التعليم الحديث عنصراً مهما من عناصر التجنيد في الخمسينيات نتيجة لإنشاء المؤسسات الإدارية الحديثة والتي تتطلب إدارتها تعليماً حديثاً (Al-Yassini, 1985: 97-98).

وبعد استعراضنا للدراسات السابقة سنناقش في الجزء التالي منهج البحث.

منهج البحث

يشير «رتشارد روز» إلى أن هناك مدخلين لدراسة تشكيل الجهاز التنفيذي. هذان المدخلان هما:

1 - المدخل الاستنتاجي (deductive approach)، ويعتمد على تحديد الأعمال المطلوب القيام بها من عضو الجهاز التنفيذي، ثم بعد ذلك تجنيد الأفراد الذين يمتلكون المهارات للقيام بهذه الأعمال.

2 - المدخل الاستقرائي (inductive approach)، ويعتمد على تحديد المؤهلات والخصائص التي يجب أن تكون في المجندين الذين يمكن تجنيدهم للجهاز التنفيذي، ثم بعد ذلك تحديد نوعية العمل الذي يمكن لهؤلاء المجندين القيام به (Rose, 1975: 4).

ويعتمد هذا البحث على المدخل الاستقرائي لتحليل مجلس الوزراء السعودي التاسع الذي تم تشكيله في عام 1416هـ، وبناءً على هذا المدخل فقد قمنا بالخطوات التالية:

أولاً: جمع المعلومات عن الخلفية الاجتماعية للوزراء الذين تم تجنيدهم في عام 1416هـ من غير أعضاء الأسرة المالكة. وتستخدم معلومات الخلفية الاجتماعية في دراسات التجنيد السياسي للأسباب التالية: (أ) تساعد على معرفة معايير الاختيار المستخدمة في التجنيد. (ب) سهولة الحصول على هذه المعلومات.

(ج) يوجد ترابط بين الخلفية الاجتماعية للمجندين وسلوكهم داخل النظام السياسي. (د) تعطي الخلفية الاجتماعية للمجندين مؤشراً عن نوعية المجندين وقدراتهم (العتيبي، 1997: 419-420).

ثانياً: تحديد الخصائص والصفات الواجب توافرها في المجندين للجهاز التنفيذي حتى يستطيعوا القيام بالوظائف التنموية. وقد تم تحديد هذه الخصائص والصفات بناءً على إطار «لامارس، ونيوماركاي» وهذه الخصائص تشمل: 1 – الخبرة التخصصية specialization، والتخصص بمعناه الواسع يشير إلى «التدريب الملائم لإدارة المؤسسات السياسية» (Lammers & Nyomarkey, 1982: 36). وأسوة بالباحثين فإن هذه الدراسة ستستخدم مستوى التعليم لقياس التخصص، فكلما زاد المستوى التعليمي دل على زيادة التخصص والعكس صحيح. 2– الخبرة السياسية، وتشير إلى «الخبرة المكتسبة من العمل في المؤسسات السياسية المركزية، وقد قيست هذه الصفة بالخبرة السياسية للأعضاء. 3– الخبرة الإدارية في المؤسسات البيروقراطية bureaucratization.

وقد قيست الخبرة الإدارية من ثلاث زوايا: أولا العمل في الوزارة التي عين عليها الوزير. ثانيا العمل في وزارات أخرى غير الوزارة التي عين عليها. ثالثا لم يسبق له العمل بأية وزارة.

نتائج البحث

يسعى هذا البحث كما أسلفنا، إلى تحقيق هدفين رئيسين هما: تحديد خصائص وصفات المجندين لمجلس الوزراء السعودي التاسع الذي شكل عام 1416هـ، ومعرفة انعكاس هذه الخصائص والصفات على الدور التنموي لمجلس الوزراء.

الهدف الأول للبحث هو معرفة مدى توافر الخصائص والصفات التي تمكن أعضاء الجهاز التنفيذي من القيام بأعبائهم التنموية، والتي حددها «لامارس، ونيوماركاي» في الخبرة التخصصية، والخبرة السياسية، والخبرة الإدارية.

الخبرة التخصصية Specialization: يشير التخصص بمعناه الواسع إلى «التدريب الملائم لإدارة المؤسسات السياسية» (Lammers & Nyomarkay, 1982: 36)، حيث إن الإنجاز التعليمي يعتبر واحداً من أفضل مؤشرات الاستعداد الإداري والمهارة لأي نظام سياسي مهتم بالتنمية (Verner, 1973: 642). فإن الخبرة التخصصية تقاس من خلال المستوى التعليمي ونوعية التخصص العلمي للمجندين لعضوية مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى جدول (1) الذي يوضح التوزيع التكراري للمستوى التعليمي لأعضاء مجلس

الوزراء نلاحظ أن جميع أعضاء مجلس الوزراء - مجال الدراسة - من الحاصلين على تعليم عال (١٣٪ من الحاصلين على درجة ماجستير و87٪ من الحاصلين على درجة الدكتوراه).

وبمقارنة مستوى التعليم لأعضاء مجلس الوزراء بمستوى تعليم أعضاء الجهاز التنفيذي في الدول الغربية والدول العربية نلاحظ ما يأتي: 1- بالنسبة للدول الغربية فقد أظهرت دراسة «كارول» أن أصحاب المراكز العليا - في البيروقراطية في كل من أمريكا وكندا - كانوا من حملة الدراسات العليا (Carroll, 1996: 390). كما أظهرت دراسة «مارتين» أن معظم المجندين للجهاز التنفيذي الأمريكي ما بين 1964 إلى 1984 كانوا من أصحاب التعليم المرتفع (Martin, 1991: 178). كما أظهرت دراسة «فيرنير» أن 73% من الوزراء في دول الكاريبي كانوا من الحاصلين على بكالوريوس أو دراسات عليا (Verner, 1973: 642). أما بالنسبة للدول العربية فقد أظهرت دراسة أسيري والمنوفي أن هناك ازدياداً في تجنيد الوزراء في الكويت من أصحاب التعليم المرتفع؛ فعلى سبيل المثال كان معظم المجندين لمجلس الوزراء في عام 1962 و1963 من أصحاب التعليم الابتدائي، ولكن في عام 1971 بلغت نسبة المجندين من أصحاب التعليم الجامعي 45,4%، أي ما يقارب نصف نسبة أعضاء مجلس الوزراء في ذلك العام. أما في الأعوام 1975، 1976، 1978، 1981، فقد بلغت نسبة المجندين لمجلس الوزراء الكويتي من أصحاب المؤهل الجامعي على التوالي: 60%، 55,5%، 61,0% و75,3% (أسيري والمنوفي، 1988: 52-53).

جدول (1): المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الوزراء السعودي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ماجستير	3	%13
دكتوراه	20	%87
المجموع	23	%100

ونلاحظ من نتائج هذه الدراسة، ونتائج الدراسات التي استعرضناها أن نسبة المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الوزراء السعودي لعينة الدراسة أكبر من الدول الأخرى؛ ولا يقتصر السبب على أن هناك تقدماً اقتصادياً وتقنياً

تشهده المملكة – مما استوجب وجود أفراد قادرين على إدارة المؤسسات السياسية في هذه المرحلة– وإنما يعود – أيضاً – إلى الأسباب التالية:

1 – يعتبر الملك فهد بن عبدالعزيز رائد التعليم في المملكة، وبالتالي فهو يفضل المتعلمين.

2 – زيادة نشاطات الحكومة وكثرة تعقيداتها تتطلب وجود أفراد على قدر عالٍ من المهارة تمكنهم من القيام بأعمالهم على أكمل وجه، وبعض هذه المهارات تكتسب من خلال التعليم (Almond & Powel, 1987: 57).

3 – هناك زيادة كبيرة في عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم في المملكة. وبالتالي أصبح عددُ المؤهلين – تأهيلاً مرتفعاً – كبيراً جداً، ومن ثَمّ، فإن نسبة المجندين من هؤلاء كانت كبيرة وتعكس هذه الزيادة (سعود العتيبي، 1997: 426).

4 – بعض الأدوار التي يقوم بها الوزير وبخاصة الدور الإداري يتطلب التالي:

القدرة على العمل مع الآخرين لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم، والقدرة على التحليل والإلمام بحقائق الأمور المتعلقة بالمشكلات والسياسات المختلفة. فضلا عن القدرة على القراءة السريعة واستنباط الأفكار الرئيسة فيها. والقيام بهذه المهام إنما يكون أسهل على الحاصلين على دراسات عليا (Rose, 1975: 24).

التخصص العلمي: أما من حيث التخصص العلمي للأعضاء – وبالنظر إلى جدول (2) – فإننا نلاحظ أن أكثر من نصف الأعضاء من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، وبالتحديد 57% من الأعضاء، بينما نجد 30% من المتخصصين في العلوم الطبيعية [هندسة وفيزياء وجيولوجيا] و9% من المتخصصين في العلوم الدينية و4% في الطب. وهذه النتائج تتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة «كارول» التي أظهرت أن هناك ميلاً في الدول الست التي قامت بدراستها إلى التجنيد من المتخصصين في حقل العلوم الاجتماعية (Carroll, 1996: 392). أما سبب وجود نسبة كبيرة من الحاصلين على شهادات عليا في تخصص العلوم الاجتماعية فيعود إلى أن هؤلاء الأفراد «أكثر تقديراً للدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى، كما أن هذا النوع من التعليم يؤدي إلى نشأة ثقافة تركز على أهمية الخدمة العامة، مع النظر بعين الاعتبار إلى جميع الجوانب الأخرى قبل اتخاذ أية سياسة (Carroll & Joypaul, 1993: 435)، أما سبب وجود نسبة 30% من الأعضاء الحاصلين على شهادات عليا في العلوم الطبيعية فقد يعود إلى أن هؤلاء الأفراد يكونون على

اتصال ودراية بالمستجدات والتطورات في المجتمعات ما بعد الصناعية "postindustrial society"، (Bertsch *et al.*, 1981, 10). أما سبب وجود نسبة 9% من الحاصلين على شهادات عليا في العلوم الدينية فيدل على استمرارية التأثير الديني وقوته في النظام السياسي والاجتماعي للمملكة (أسيري، والمنوفي، 1988: 53).

جدول (2): التخصص العلمي لأعضاء مجلس الوزراء

نوع التخصص	التكرار	النسبة
علوم اجتماعية	13	%57
علوم طبيعية	7	%30
علوم دينية	2	%9
طب	1	%4
المجموع	23	%100

الخبرة السياسية: Nationalization or Centralization of Politics: تعتبر الخبرة السياسية أحد معايير الأحقية في التجنيد للمناصب السياسية (Seligman, 1971: 106)، وبخاصة أن عملية التنمية تزيد من التمايز البنائي بين المؤسسات، ومن تقسيم العمل، وهذا بدوره يزيد من أهمية المؤسسات المركزية التي تدير شئون الدولة ككل. هذه الأهمية تنعكس في اختيار العاملين في هذه المؤسسات لعضوية الجهاز التنفيذي أكثر من اختيار العاملين في المؤسسات الإقليمية التي تدير أو تهتم بقطاع داخل إقليم معين (Lammers & Nyomarkay, 1982: 43). ولقد تم قياس الخبرة السياسية من خلال تصنيف الأعضاء بناءً على المركز الذي كانوا يشغلونه قبل اختيارهم لعضوية مجلس الوزراء، فالأفراد الذين عملوا وزراء أو وكلاء وزارة أو أعضاء في مجلس الشورى اعتبروا من أصحاب الخبرة السياسية في المؤسسات المركزية، أما غير هؤلاء فلم يصنفوا ضمن الأفراد الذين لديهم خبرة سياسية في المؤسسات المركزية (Turan, 1986: 464).

وبالنظر إلى جدول (3) الذي يوضح التوزيع التكراري للخبرة السياسية نلاحظ أن 70% من الأعضاء كانوا يعملون في مناصب سياسية قبل اختيارهم لمجلس الوزراء مقابل 30% من الأعضاء من غير أصحاب الخبرة السياسية.

جدول (3): الخبرة السياسية

الخبرة	التكرار	النسبة
خبرة سياسية	16	%70
لم يسبق له أن عمل بمنصب سياسي	7	%30
المجموع	23	%100

وبمقارنة هذه النتائج بالدراسات الغربية نلاحظ أن دراسة «نيكلوس» أشارت إلى أن 44% من أعضاء الجهاز التنفيذي الأمريكي منذ عهد «جورج واشنطن» إلى عهد «ريغان» كانوا من أصحاب الخبرة السياسية الطويلة، وأن 62% منهم كانوا يعملون في الحكومة أثناء اختيارهم أعضاء في الجهاز التنفيذي (Nicholls, 1991: 163).

أما دراسة «نيكلسون» فأشارت إلى أنَّ 35,4% من أعضاء مجلس الوزراء الهندي كانوا من أصحاب الخبرة في الأحزاب السياسية، وأنَّ 38.3% كانوا من أصحاب الخبرة في المجلس التشريعي، بينما لم تكن لدى 26.3% خبرة سياسية (Nicholson, 1975: 537). في حين أن دراسة «توران»، أظهرت أن الخدمة الطويلة في الجهاز التشريعي والعمل في منصب وزاري يعتبران من المعايير المهمة لاختيار الوزراء (Turan, 1986: 466). أما دراسة أسيري والمنوفي فأشارت إلى أن 40,5% من أعضاء الجهاز التنفيذي الكويتي كانوا من العاملين في مناصب عليا داخل البيروقراطية الحكومية، بينما 19% من الأعضاء كانوا من القطاع الخاص و14,9% كانوا من أعضاء المجلس التشريعي و6,8% أتوا من القطاع الدبلوماسي و5,3% كانوا من المحامين والأكاديميين والأطباء (أسيري، والمنوفي، 1988: 54). وقد أظهرت دراسة «ميدلبروك» زيادة في عدد الذين يجندون لمناصب سياسية عليا ولم يكونوا من النشطين في العمل السياسي، ومعظمهم كانت لهم خبرة في عمل إداري داخل جهاز البيروقراطية (Middlebrook, 1988: 126).

ويعود سبب اختيار أصحاب الخبرة السياسية إلى: أنهم أثبتوا ولاءهم للنظام السياسي، وأن لدى الفرد القدرة على اختيار الموضوعات الرئيسة وتحديد المشكلة قبل أن تتفاقم ووضع الحلول لعلاجها على ضوء القوانين الموجودة (Rose, 1975: 24). وأنَّ العملَ في منصب سياسي يساعد الفرد على اكتساب خبرة عن مشكلات مختلفة وأفراد متعددين (Headey, 1975: 78).

أما وجود 30% من الوزراء من دون خبرة سياسية، فهذا لا يعني أنهم لا

يتمتعون بالمهارة اللازمة للقيام بأعمالهم التي أوكلوا بها، بل العكس من ذلك فإن هؤلاء الأفراد قد أظهروا مهارة فائقة في الحقول التي أتوا منها، وبالتالي فسمعتهم في حقولهم وليست خبرتهم السياسية هي التي كانت وراء اختيارهم (Nicholson, 1975: 546).

الخبرة الإدارية bureaucratization: تعتبر الخبرة الإدارية وبخاصة في إدارة منظمات كبرى أحد وأهم المعايير المستخدمة لاختيار أعضاء الجهاز التنفيذي (Lammers & Nyomarkay, 1982: 431; Headey, 1981: 76).

ولقد تم قياس الخبرة الإدارية من ثلاث زوايا: خبرة في الوزارة التي عين عليها المجند، وخبرة في وزارات أخرى غير التي عين عليها المجند، وأنه لم يسبق للمجند العمل في الوزارة التي عين عليها أو في وزارات أخرى.

وبالنظر إلى جدول (4) الذي يوضح التوزيع التكراري للخبرة الإدارية، داخل الوزارات، نلاحظ أن 57% من الأعضاء أصحاب الخبرة الإدارية في مقابل 43% من دون خبرة إدارية. وبالتحديد نلاحظ أن 35% من الأعضاء عملوا فترة طويلة داخل الوزارة التي عينوا عليها، بينما نجد أن 22% من الأعضاء عملوا في وزارات مختلفة و43% لم يسبق لهم العمل في أية وزارة.

جدول (4): الخبرة الإدارية

الخبرة	التكرار	النسبة
خبرة في الوزارة المعين عليها	8	%35
خبرة في وزارات مختلفة	5	%22
من دون خبرة في الوزارة المعين عليها	10	%43
المجموع	23	%100

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة نلاحظ أن دراسة «مان» أشارت إلى أن معظم أعضاء الجهاز التنفيذي – في إدارة «روزفلت وترومان وأيزنهاور وكيندي» – كانوا من أصحاب الخبرة في أجهزة الخدمة المدنية (Mann, 1970: 325). كما أظهرت دراسة «كارول» أن النظام السياسي في كل من أمريكا وكندا واستراليا يميل إلى اختيار الأفراد الذين ليست لديهم خبرة في الأقسام التي عينوا عليها ولكن لديهم المهارة في إدارة هذه الأقسام (Carroll, 1996: 388).

كذلك أظهرت دراسة «كارول، وجوييول» أن 41% من كبار رجال البيروقراطية في موريتانيا عينوا في أقسام لم يعملوا بها قط (Carroll &

Joypaul, 1993: 430). كما أظهرت دراسة «روز» أن أقل من 10% من الوزراء في بريطانيا عينوا في أقسام لديهم خبرة بها (Rose, 1987: 178). كما أظهرت دراسة الشاهين (1416هـ) أن من بين 55 وزيراً عملوا في الجهاز التنفيذي بدولة الإمارات منذ التشكيل الأول إلى التشكيل الخامس، 40 منهم اختيروا وزراء لأكثر من مرة واحدة، بينما اختير 15 وزيراً لمرة واحدة (الشاهين، 1995: 70).

وتدل هذه النتائج على أن النظام السياسي السعودي يميل إلى اختيار الأفراد الذين ليست لديهم خبرة في الأقسام المعينين عليها، ولكن لديهم خبرة في أقسام أخرى أو لديهم المهارة اللازمة لإدارة هذه الأقسام. وبهذا فإن النظام السياسي السعودي يشترك مع النظام السياسي في كل من أمريكا وكندا وأستراليا في هذا الاتجاه (Carroll, 1996: 388).

أما سبب اختيار 35% من الأعضاء الذي عملوا فترة طويلة داخل الوزارة التي عينوا عليها فيعود إلى الأسباب التالية: 1- أصبح لدى هؤلاء الأفراد معرفة بدقائق الأمور في الوزارة التي عينوا عليها (Headey, 1981: 86)، وهذا بدوره يساعدهم على صنع سياسات واتخاذ قرارات أكثر فاعلية. 2- يصبح هؤلاء الأفراد أكثر فاعلية في تطبيق وتنفيذ البرامج الموكلة إليهم من الدولة، لمعرفتهم بحيثيات النظام والقانون الذي يحكم هذه البرامج (Pfiffner, 1987: 61). 3- إن استمرار هؤلاء الأفراد في العمل بالوزارة نفسها سيساعد على استمرارية السياسات التي تم وضعها سابقاً (Herman, 1975: 74).

أما سبب اختيار أفراد من الذين عملوا في وزارات مختلفة غير التي عينوا عليها فقد يعود إلى أن هؤلاء الأفراد أصبحوا على دراية بنشاطات الحكومة المختلفة وبمجالاتها المتعددة، وبالتالي فلديهم القدرة على اتخاذ سياسات وقرارات فعالة، ولديهم القدرة على إسداء النصح والمشورة حيال الموضوعات المختلفة التي تُناقَش في الجهاز التنفيذي.

في حين أن سبب اختيار أفراد لم يسبق لهم العمل في الحكومة يعود إلى التالي: 1- إن هؤلاء الأفراد يمتازون بقدرتهم على تحليل المشكلة من جميع جوانبها، ووضع الحلول المختلفة واختيار البديل الذي يعطي مردوداً أكبر (Bertsch *et al.*, 1986: 108). 2- جلب أفراد ذوي دماء جديدة وأفكار حديثة ممن لم يستهلكوا في العمل البيروقراطي، وبالتالي سيعملون بجهد واجتهاد كبيرين لسنوات عديدة. إضافة إلى أن هؤلاء الأفراد لديهم إلمام ومعرفة بالتطور التقني والإداري، وبالتالي سيقومون باستخدام هذه المعرفة لإنجاز الأعمال المنوطة بهم بفاعلية وعلى أحسن وجه (Pfiffner, 1987: 62).

لتحقيق الهدف الثاني للبحث تُستخدم خصائص المجندين وصفاتهم مؤشراً لقياس قدرتهم على التخطيط وإدارة التنمية (Verner, 1973: 638)، ومن هذا المنطلق نجد أن التشكيل الأخير لمجلس الوزراء والذي تضمن اختيار أفراد يمتلكون مؤهلاً تعليمياً مرتفعاً، وخبرة سياسية وإدارية، سيكون له أثر كبير في زيادة التنمية للمجتمع السعودي مع الحفاظ على قيمه واستقراره. فاختيار هؤلاء الأعضاء سيساعد على زيادة التنمية في المملكة من خلال: 1- زيادة الصناعات واستخدام التقنية الحديثة، وذلك نتيجة لوجود أعضاء في مجلس الوزراء من أصحاب التعليم المرتفع والمهارة التكنيكية الذين لديهم إلمام ودراية بالتطورات التقنية والصناعية في دول العالم المتقدمة، والذين سيحاولون إدخال هذه الصناعات والتقنية الحديثة إلى المجتمع السعودي. 2- الفاعلية والابتكار في وضع البرامج والخطط التنموية، وذلك بسبب وجود أعضاء جدد في مجلس الوزراء؛ هؤلاء الأعضاء سيأتون بأفكار جديدة وسيعملون بجد واجتهاد لتنفيذ ما أوكل إليهم من مهام، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفراد يمتازون بقدرتهم على تحليل المشكلات التنموية من جميع جوانبها ووضع الحلول المناسبة لها والعمل على تبسيط الإجراءات الحكومية. 3- سهولة إدارة برامج التنمية وتذليل العقبات التي تواجهها، وذلك لوجود أعضاء من ذوي الخبرة الإدارية في المؤسسات المركزية، أضف إلى ذلك أن هؤلاء الأعضاء سيساعدون زملاءهم الجدد في اكتساب الخبرة اللازمة لوضع البرامج التنموية موضع التنفيذ.

كما أن اختيار هؤلاء الأعضاء سيساعد على زيادة قدرة النظام السياسي السعودي في المحافظة على قيم المجتمع الإسلامية واستقراره أثناء سعيه للتنمية الاقتصادية والتقنية من خلال التالي: 1- المحافظة والتأكيد على ملاءمة البرامج التنموية للقيم الاجتماعية الإسلامية للمجتمع من خلال تجنيد بعض أعضاء مجلس الوزراء من الحاصلين على دراسات عليا في العلوم الدينية (9% من الأعضاء). 2 - التخفيف من مطالب المشاركة السياسية المصاحبة لعملية التنمية من خلال تجنيد أعضاء جدد لمجلس الوزراء. 3- وجود أعضاء لديهم خبرة سياسية سيساعد على تحديد الموضوعات الرئيسة (Key issue) التي لها انعكاسات سياسية ومحاولة التعامل معها من خلال وضع البدائل المختلفة واختيار البديل الأفضل (Rose, 1975: 42). 4 - إن الجمع بين وزراء من ذوي الخبرة الإدارية وآخرين من ذوي الخبرة السياسية سيساعد على زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة لمطالب الأفراد بفاعلية (Pfiffner, 1987: 60). 5- التدرج في تنفيذ البرامج التنموية منعاً لحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. فتعيين وزراء في الوزارات نفسها التي عملوا بها فترة طويلة يدل على رغبة النظام السياسي في الاستمرارية في السياسات التي تم وضعها سابقاً (Herman, 1975: 74). بينما تعيين وزراء جدد سيساعد على التخطيط لبرامج تنموية جديدة.

خاتمة

لقد أظهرت نتائج هذا البحث أن أعضاء مجلس الوزراء السعودي – الذين جندوا عام 1416هـ – كانوا على درجة عالية من التعليم، كما كانوا من أصحاب الخبرة السياسية والإدارية، وهذا بدوره يدل على أن رئيس الجهاز التنفيذي (الملك) حاول أن: 1 – يزيد من قدرة المجلس على القيام بأعبائه التنموية والحفاظ على قيم المجتمع السعودي واستقراره.

2– أنه استخدم طريقتين في اختيار أعضاء مجلس الوزراء؛ الطريقة الأولى هي الصداقة والمعرفة، فالغالبية العظمى (70%) من الأعضاء من أصحاب الخبرة السياسية الذين عملوا في أجهزة الحكومة المركزية المختلفة (وزراء، ووكلاء وزارة، وأعضاء في مجلس الشورى)، وعملهم هذا جعلهم على اتصال بصفة دائمة أو دورية بالملك، مما نتج عنه معرفة الملك لهم، وهذا بدوره ساعد على اختيارهم لعضوية مجلس الوزراء. أما الطريقة الثانية، فهي اختيار الأفراد المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة، فنجد أن (30%) من الأعضاء لم يعملوا في الأجهزة المركزية ولكنهم كانوا يتمتعون بسمعة جيدة في الحقول التي أتوا منها.

وتتفق نتائج هذا البحث مع الدراسات السابقة التي أظهرت: أولاً: إن وظيفة التجنيد السياسي تعتبر استجابة للواقع، ونتيجة للتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالنظام السياسي (Rouyer, 1975: 539). حيث أظهرت أن مراحل النمو والتقدم الاقتصادي أثرت في خصائص المجندين لمجلس الوزراء وصفاتهم، فعندما كان اقتصاد المملكة بدائياً ومعتمداً على الصيد وتجارة اللؤلؤ في المنطقة الشرقية، وعلى الحج والتجارة في المنطقة الغربية، وعلى الزراعة في المنطقة الجنوبية، وعلى تربية الإبل والماشية في إقليم نجد (الدخيل، 1996: 49) كان التجنيد لعضوية مجلس الوزراء يعتمد على الجانب السياسي والمكانة الاجتماعية (الباز، 1998: 71). ونتيجة لاكتشاف النفط – وزيادة الدخل الحكومي من النفط في الأربعينيات – زاد النمو الاقتصادي، وزادت الحاجة إلى العمالة المتخصصة والمتعلمة، مما دفع النظام السياسي السعودي إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية وبالسعوديين الذين يحملون مؤهلات علمية حديثة لشغل المناصب العليا (Rugh, 1973: 13). ولقد شهدت بداية السبعينيات ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، وبالتالي ارتفاعاً كبيراً في الدخل والإنفاق الحكومي. حيث زاد الإنفاق الحكومي بمعدل 92% عام 1975م، و91% في عام 1980م (آل مكي، 1993: 88). ونتيجة لهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي – شهدت المملكة العربية السعودية معدلات نمو مرتفعة في جميع المجالات؛ فعلى

سبيل المثال تطور الجهاز الإداري الحكومي – من حيث حجم الأجهزة الحكومية المختلفة وعددها ليقابل نمو وتغير احتياجات المجتمع والدولة، فمن حيث عدد الأجهزة الحكومية نجد أنه في عام 1996م بلغ عدد الوزارات إحدى وعشرين وزارة، كما بلغ عدد الأجهزة الحكومية المستقلة وشبه المستقلة أحد عشر جهازاً، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ثلاث وأربعين مؤسسة عامة (الملحم، 1998: 103).

أضف إلى ذلك ازدياد معدل نمو الناتج المحلي ليسجل نمواً قدره 13%، 2,5%، 6,9% للسنوات 1970، 1975، 1980، مما انعكس على القطاعات الاقتصادية، حيث ازداد عدد المنتجات الصناعية وازدادت الرقعة الزراعية، وحققت المملكة اكتفاءً ذاتياً في إنتاج القمح والخضراوات (آل مكي، 1993: 87). ونتيجة لهذا النمو الكبير فقد تضاعفت الحاجة إلى تجنيد أفراد ممن يملكون القدرة على التخطيط وإدارة البرامج التنموية، فلجأ النظام السياسي السعودي إلى تجنيد الأفراد ذوي التعليم المرتفع وأصحاب الخبرة السياسية والإدارية، وبالتالي نلاحظ أن عدد أعضاء مجلس الوزراء الذين يحملون مؤهلاً علمياً مرتفعاً أخذ في الارتفاع من (9) وزراء في التشكيل السابع ليصل إلى (20) وزيراً في التشكيل التاسع (الباز، 1998: 17). كما ارتفع عدد المجندين من أصحاب الخبرة الإدارية في التشكيل الثامن ليبلغ أوجه في التشكيل التاسع، حيث وصل إلى 57% من مجموع الأعضاء، أضف إلى هذا أنَّ السلك الدبلوماسي أصبح من أهم قنوات التجنيد (الباز، 1998: 72)، كما أصبحت الخبرة السياسية معياراً مهماً من معايير التجنيد لمجلس الوزراء. ثانياً: إن الأفراد الذين يعرفهم رئيس الجهاز التنفيذي أو المعروفين والبارزين في المجتمع يكونون أكثر حظاً في الاختيار لعضوية الجهاز التنفيذي من غيرهم، وهذا ما يطلق عليه الاختيار من قرب "short distance movement" (Burstein, 1977: 197).

المصادر

إبراهيم الملحم (1998). سبل معالجة عجز الميزانية في المملكة العربية السعودية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 26، العدد (4)، ص ص 98-116.

أحمد الباز (1998). التشكلات الوزارية لمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية. **مجلة التعاون**، العدد 47، ص ص 15-93.

حبيب آل مكي (1993). أثر تغير الإيرادات النفطية على الاقتصاد السعودي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت، العدد (68)، ص ص 87-101.

سعود محمد العتيبي (1997). التجنيد السياسي في المملكة العربية السعودية: دراسة لأعضاء مجلس الشورى ومجالس المناطق. **مجلة الملك سعود (العلوم الإدارية)**، مجلد 9، ص ص 413-433.

عبدالرحيم الشاهين (1995). السلطة التنفيذية الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة: المعوقات والحلول. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (79)، ص ص 43-87.

عبدالعزيز الدخيل (1996). الاقتصاد السعودي: مراجعة الحاضر واستشراق المستقبل، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد السادس، ص ص 47-84.

عبدالعزيز بن شافي العتيبي (1995). السلطة التنفيذية، الفصل الثالث في كتاب: **الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية**، تأليف محمد بن عبدالرحمن الطويل وآخرين. الرياض: مطابع الإدارة العامة.

عبدالله العنزي (1997). النظام الاتحادي لدولة الإمارات: دراسة مقارنة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد 25، العدد (3)، ص ص 29-58.

عبدالله راشد السنيدي (1994). **مراحل تطور وتنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من إنجازاتها**. الرياض: مرامر.

هاني يوسف الخاشقجي (1993). **التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

Almond, G., & Powell, G. (1978). *Comparative politics*. Boston: Littile, Brown & Company.

Almond, G., & Powell, G. (1987). *Comparative politics today: A world view.* Glenview, Illinois: Scott, Foresman & Company.

Al-Yassini, Ayman (1985). *Religion and state in the kingdom of Saudi Arabia.* Boulder: Westview Press.

Assiri, A., & AL-Monoufi, K. (1988). Kuwait political elite: The cabinet. *The Middle East Journal*, 42, 48-58.

Bertsch, G., Clark, R., & Wood, D. (1986). *Comparing political systems: Power and policy in three worlds.* New York: John wiley & Sons.

Blackwell, R. (1972). Elite recruitment of functional change: An analysis of the Soviet obkonn elite, 1986, 1990, *Journal of Politics*, 34, 124-152.

Burstein, P. (1977). Political elites and labor markets: Selection of American cabinet members, 1932-72, *Social Forces*, 56, 189-201.

Carroll, B. (1996). Bureaucratic elites: Some patterns in career paths overtime. *International Review of Administrative Sciences*, 62, 383-399.

Carroll, B. & Joypaul, S. (1996). The Mauritian Senior public services since independence: Some lessons for developing and developed nations. *International Review of Administrative Sciences*, 59, 423-440.

Cord, R., Medeiros, J., & Jones, W. (1974). *Political science: An introduction.* New York: Appleton - Century - Crofts.

Danziger, S. (1991). *Understanding the political world: An introduction to political science.* New York: Longman.

Hague, R., Harrop, M. & Breslin, S. (1992). *Political Science: A comparative introduction.* New York: St. Martin's Press.

Headey, B. (1974). *British cabinet ministers.* London: George Allen & Unwin Ltd.

Headey, B. (1981). The role skills of cabinet ministers: A cross - national review. *Political Studies*, 22, 66-85.

Herman, V. (1975). Comparative perspective on ministerial stability in Britain,

Ch. 3. in Herman, V. and J. Alt (Ed.) *Cabinet studies: A reader*. New York: St. Martin's Press.

Johari, J.C. (1986). *Comparative politics*. New Delhi: Sterling Publishers, 3rd ed.

Lammers, W., & Nyomarkay, J. (1982). The Canadian cabinet in comparative perspective. *Canadian Journal of Political Science*, 15, 29-46.

Mann, D. (1970). The selection of federal political executives. ch. in S. Monsma, and J. Derslik, (Ed.), *American politics: Research and readings*. New York: Holt and Winston, Inc.

Martin, J. (1991). An examination of executive branch appointments in the Reagan Administration by background and gender. *Western Political Quarterly*, 44, 173-184.

MiddleBrook, K. (1988). Dilemmas of change in Mexican politics. *World Politics*, 41, 120-141.

Nicholls, K. (1991). The dynamics of national executive services: Ambition theory and careers of presidential members. *Western Political Quarterly*, 44, 149-172.

Nicholson, N. (1975). Integrative strategies: A national elite: Career patterns in the Indian council of ministers. *Comparative Politics*, 7, 533-557.

Pfiffner, J. (1987). Political appointees and career executives: The democracy- bureaucracy nexus in the third century. *Public Administration Review*, 47, 57-65

Plosby, N. (1978). Presidential cabinet making: Lessons for the political system. *Political Science Quarterly*, 93, 15-25.

Rose, R. (1975). The making of cabinet ministers. Ch. 1 in V. Herman, and J. Alt (Ed.) (1975) *Cabinet studies: A reader*. New york: St. Martin's Press.

Rose, R. (1987). Politics in England. In G. Almond, and G. Powell (Ed.) *Comparative politics today: A world view*. Glenview, Illinois: Scott, Foresman and Company. p. 178.

Rouyer, A. (1975). Political recruitment and political change in Kenya. *Journal of Developing Areas*, 9, 539-562.

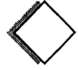
Rudolph, J. (1984). Government and politics. ch. 4. in R.F. Nyrop (Ed.), *Saudi Arabia: A country study*. Washington, D.C.: area handbook series, American University.

Rugh, W. (1973). The emergence of a new middle class in Saudi Arabia. *Middle East Journal*, 27, 9-20.

Seligman, L. (1971). Elite recruitment and political development. in. J. Finkle and R. W. Gable (Ed.), *Political development and change*. New York: John Wiley & Sons, Inc.

Turan, I. (1986). The recruitment of cabinet minister as a political process: Turkey, 1946-1979. *International Journal of Middle Eastern Studies*, 18, 455-472.

Verner, J. (1973). The recruitment of cabinet minister in the former Caribbean: A five country study. *Journal of Developing Areas*, 7, 635-652.



المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي

عدنان عباس علي*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى استعراض المنهج النقدي في تحليل القوى المتحكمة في أسعار الصرف المتغيرة، هذا المنهج الذي يعد في الواقع امتداداً لآراء هاري جونسن وزملائه أقطاب المنهج النقدي في تعريف ميزان المدفوعات.

وفي بادىء الامر سلط المنهج النقدي الضوء على القوى المتحكمة في سعر الصرف المتغير في الأمد الطويل وانطلاقا من نموذج كلي يحدد القيم التوازنية لسعر الصرف الأجنبي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد المعنى وفي الاقتصاد الأجنبي في آن واحد simultaneous، مفترضا وحدة السعر في السوق العالمية بالنسبة للسلع المتاجر بها دوليا. ويمكن تلخيص النتيجة التي توصل إليها النقديون على النحو التالي: يتحدد سعر الصرف الأجنبي من خلال حصة كل بلد من مجمل العرض والطلب النقديين في كلا الاقتصادين المعنيين، إنه السعر النسبي الذي يحقق التوازن بين الرصيد المعروض والرصيد المطلوب من العملتين، أي أنه السعر النسبي للعملتين (Price of National monies).

وبما أن هذا المنهج النقدي قد ركز على تحليل التوازن الآني في سوقي السلع والنقد مهملا أسواق المال، لذا انبرى روديغر دورن بوش إلى إصلاح هذه الثغرة من خلال صياغة نموذج يأخذ في الاعتبار الأسواق الثلاثة: أسواق السلع والنقد ورأس المال. وملخص النتيجة التي توصل إليها دورن بوش أن زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى إفراط سعر الصرف في التكيف مع زيادة المعروض النقدي (overshooting)، أي أنه سيرتفع في

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) وخبير اقتصادي بمؤسسة التعاون الفني الالمانية (GTZ)، فرانكفورت، المانيا.
يتقدم الباحث بالشكر إلى أ.د.عبدالمنعم السيد علي من جامعة آل البيت في الأردن على مراجعته للبحث.

الأمد القصير إلى مستوى أعلى من المستوى الذي يتحتم أن يصل إليه في الأجل الطويل، فارتفاعه المفرط هو الذي يضمن عودة سوق رأس المال إلى التوازن من جديد. وبما أن درجة إفراط سعر الصرف الحاضر ستكون أكبر، كلما انخفض سعر الفائدة بمعدل أعلى، لذا يمكن القول أيضا بأن درجة الإفراط هذه ستكون أكبر، كلما كانت مرونة الطلب النقدي بالنسبة لتغير سعر الفائدة أدنى. إذ سيحتم توازن السوق النقدية انخفاضاً أكبر نسبيا في معدل الفائدة عند زيادة المعروض النقدي بمقدار معين.

مصطلحات أساسية: المنهج النقدي، سعر الصرف الأجنبي، سعر الصرف المرن، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الاسمي، توازن سوق النقد، توازن سوق الأصول المالية، نموذج مونديل فلمنج، نموذج دورن بوش، إفراط سعر الصرف، نظرية تعادل القوة الشرائية، سعر الفائدة الاسمي، نظرية المرونات، النظرية الكمية في النقود، التضخم الجامح، توازن الأرصدة، توازن التدفقات المالية.

مقدمة

حينما اتخذت – في آذار/ مارس من عام 1973 – غالبية البلدان المشاركة في منظمة التنمية والتعاون الدولي قرارها بالتحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة، رأى كثير من الاقتصاديين – في هذا التحول – قراراً صائباً وبديلاً أفضل من نظام أسعار الصرف الثابتة.

وكانت التجارب السلبية التي نجمت عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد أبانت أن هذا النظام يحتم أن تنسق الدول المشاركة في النظام النقدي الدولي المسمى بنظام «برتن وودز» سياساتها الاقتصادية. وبما أن هذا التنسيق لم يتحقق إلا بصعوبة بالغة، لذا رحب الاقتصاديون بنظام أسعار الصرف المرنة، وأشادوا به معتقدين بأن هذا النظام سيحقق الاستقرار في أسواق العملات الأجنبية، وسيعزز دور السياسة الاقتصادية الوطنية في تحقيق التوازن الداخلي وفي التخلص من مغبة عدوى السياسات الاقتصادية اللاتوازنية في العالم الخارجي.

إلا أن تجارب ربع القرن الماضية أبانت بما فيه الكفاية أن هذه النظام لا يخلو من العيوب أيضاً، فمنذ بدء العمل به وحتى الآن مرت أسعار صرف العملات الرئيسة بتقلبات عظيمة لم تؤخذ في الحسبان من قبل النظريات التي

كانت تشرح - حتى أوائل السبعينيات - جدارة هذا النظام، وتحلل القوى المتحكمة فيه. فهذه النظريات التقليدية - أعني نظرية تعادل القوة الشرائية (The Purchasing Power Parity) (Cassel, 1922) ونظرية المرونات (Meade, 1951) (elasticity model) - كانت جزئية النظرة (partial)، وذلك لأنها ركزت على دراسة ميزان الحساب الجاري باعتباره الحساب الذي يرصد - عند إهمال الهبات - الصادرات والواردات السلعية، متجاهلة أن سعر الصرف. شأنه في ذلك شأن الدخل القومي الحقيقي، والمستوى العام للأسعار، ومعدلي الفائدة والأجر «متغير اقتصادي كلي» لا يمكن تجديده إلا بمعية متغيرات اقتصادية أخرى، وفي إطار نموذج اقتصادي شامل (Total Model)، أي أن النموذج الأمثل لا يجوز أن يكتفي بالسوق السلعية فقط، بل يتعين عليه أن يأخذ الأسواق الكلية الأخرى - ذات الشأن - في الاعتبار، ويحلل دورها في تحديد سعر الصرف الأجنبي انطلاقاً من العلاقات الاقتصادية السائدة بين قطرين، وليس انطلاقاً من الأسواق الكلية في قطر واحد فقط.

وكان Mundell (1961, 1963) و Fleming (1962) أول من قدما - في مطلع الستينيات - نموذجاً يفي بهذه المتطلبات إلى حد كبير، وذلك حيث قاما بتحليل مستوى سعر الصرف الأجنبي، انطلاقا من شروط التوازن الآني في السوق السلعية (IS) والسوق النقدية (LM).

ومع أن هذا النموذج قد حظي باهتمام كبير، وأمسى مادة لا غنى عنها لأي كتاب يتناول الجوانب النقدية في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن تركيزه على تحليل سعر الصرف في الأمد القصير، وإهماله تحليل العلاقة القائمة بين سعر الصرف وعناصر المحافظ الاستثمارية، وافتراضه عدم مرونة الأسعار، انسجاماً مع التحليل الكينزي، إن تركيزه على كل ذلك، لم يرق لكثير من الاقتصاديين.

من هنا، ولهذه الأسباب جميعاً ازداد الاهتمام بنظرية أسعار الصرف المرنة ازدياداً ملحوظاً منذ منتصف السبعينيات، فتعددت الآراء، وكثرت النماذج الساعية إلى تحديد القوى المتحكمة في أسواق الصرف الأجنبي، بغية تفسير ما يطرأ على أسعار العملات من تقلبات شديدة. وكان Rudiger Dornbusch (1976a) و(1976) Frenkel وMichael Mussa (1976) أول من صاغ نموذجاً نقدياً عاماً مستقى من نظرية Harry Johnson (1973) النقدية في توازن ميزان المدفوعات، وذلك في بحوث منفصلة كانوا قد قدموها إلى الندوة التي دعا إليها معهد دراسات الاقتصاد الدولي في جامعة ستوكهولم في آب/ أغسطس من عام 1975،

خصصها للبحث في محددات أسعار الصرف المرنة، وشاركت فيها جمهرة من أعلام الاقتصاديين، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: Franco Modigliani, M. Fleming, R. Mundell, P. Kouri, E-M. Claassen, J. Myhrman, Alexander Swoboda, Stanley Fischer, W. Branson.

وانسجاماً مع التحليل «الكلاسيكي» المحدث لم يعر هذا النموذج النقدي أهمية لمحددات سعر الصرف التوازني في الأمد القصير، بل ركز تحليله على الكشف عن العوامل المتحكمة في سوق العملات الأجنبية في الأمد الطويل فقط. ومن هنا، فما كان لهذا النموذج أن يكون بديلاً تاماً لنموذج Mundell-Fleming الساعي إلى تحديد سعر الصرف التوازني في الأجل القصير.

إن Dornbusch هو الذي أخذ على عاتقه تطوير النموذج النقدي العام، لأنه كان قد نشر في عام 1976 بحثا في مجلة Journal of Political Economy صاغ في سياقه نموذج النقدية، يحدد سعر الصرف التوازني في الأجل الطويل والمتوسط والقصير، وذلك من خلال الأخذ بفرضية تجانس الأصول المالية– في السوق الدولية – بباقي فرضيات النموذج النقدي العام.

ولا مراء في أن نموذج Dornbusch هذا قد شكل فتحاً كبيراً في نظرية أسعار الصرف، إذ إنه أتاح للآخرين إمكانية تطوير نماذج أخرى صارت لا تعد ولا تحصى. ولربما كان نموذج Branson ونموذج Rodriguez من أشهر هذه النماذج اللاحقة، فقد صاغ Branson في عام 1979 نموذجاً يتفق مع فرضية نموذج Dornbusch في أنَّ أسواق الأصول المالية الدولية تتكيف بأسرع من السوق السلعية في حالة تغير المعروض النقدي، إلا أنه اختلف معه من حيث إنه افترض عدم تجانس الأصول المالية وعدم مرونة الأسعار انسجاماً مع التحليل الكينزي. أما نموذج Rodriguez فإنه يطور نموذجي Dornbusch وBranson، إذ يفترض أن المستثمرين في الأصول المالية يرون في العملات الوطنية والأجنبية بدائل تامة، مثلها في ذلك مثل الأوراق المالية.

وبما أن كل هذه النماذج لم تعر أهمية تذكر للتوقعات، لذا تبلورت في السنوات الأخيرة نماذج تسد هذه الثغرة.

إن هدف هذا البحث هو استعراض النموذج النقدي العام ونموذج Dornbusch وذلك لأهمية هذين النموذجين. أما النماذج الأخرى المطورة لهما فإننا نترك التعريف بها إلى بحث آخر نستكمل به هذا البحث.

ويسعى النموذج النقدي العام – بالصيغة التي قدمها Dornbusch وFrenkel وMussa – إلى تحديد سعر الصرف التوازني في الأمد الطويل، انطلاقاً من افتراض أن السلع المتجانسة لن يكون لها إلا سعر واحد في السوق العالمية (Law of one price).

وما أخذ هذا القانون بنظر الاعتبار – عند الحديث عن القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي، أي (سعر العملة الأجنبية مقيماً بالعملة الوطنية) إلا تعبيراً آخر، في الواقع عن نظرية تعادل القوة الشرائية (The Purchasing Power Parity Doctrine)، إذ يفترض هذا القانون أن المراجحة السلعية ستؤدي إلى القضاء على الفروقات السعرية بين الدول المتاجرة في السلع المتجانسة، بحيث يتساوى سعر «البضاعة الأجنبية مقيماً بالعملة الوطنية» مع سعر البضاعة الوطنية المماثلة. من هنا، وبالنظر إلى ارتكاز النموذج النقدي العام على نظرية تعادل القوة الشرائية يجدر بنا أن نتناول باختصار هذه النظرية قبل الحديث عن النموذج ذاته.

النقديون ونظرية تعادل القوة الشرائية

ترتبط نظرية تعادل القوة الشرائية ارتباطا وثيقاً باسم الاقتصادي السويدي «جوستاف كاسل» (1866-1945)، وإن كانت جذورها الأولى تعود إلى منتصف القرن السادس عشر حسب ما يقوله Niehans (151 و1995) وكان «كاسل» قد قدم صيغتين لنظريته هذه. ترى الصيغة الأولى، التي يسميها (1964) Balassa بالنظرية المطلقة (Absolute Hypothesis)، أن سعر الصرف الأجنبي هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين. وإذا ما افترضنا أن E هو سعر الصرف وأن P و*P ترمزان – على التوالي– إلى مستويات الأسعار الوطنية والأجنبية، فإنه يمكننا التعبير عن فحوى هذه النظرية من خلال المعادلة التالية:

$$P = E \cdot P^{*} \qquad (1)$$

أو بصورة أخرى من خلال المعادلة:

$$E = \frac{P}{P^{*}} \qquad (2)$$

بهذا المعنى يتحدد سعر الصرف من خلال النسبة بين مستوى الأسعار

الوطنية ومستوى الأسعار الأجنبية، فإذا كان مستوى الأسعار الوطنية يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية، فإن هذا يحتم، حسب منطوق المعادلة (2)، أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية بوحدتين من العملة الوطنية، وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة الواحدة من العملة الأجنبية تبلغ ضعف القوة الشرائية للوحدة الواحدة من العملة الوطنية.

أما الصيغة الثانية، وهي الصيغة التي سماها Balassa بالتفسير النسبي (The Relative Interpretation)، فإنها طرحت السؤال عن مستوى سعر الصرف التوازني بعد تعرض الاقتصاد الوطني إلى تضخم اقتصادي مفرط إلى حد ما، ويمكن اختصار جواب «كاسل» بالعبارات الثلاث التالية (Cassel, 1922: 138-140):

(1) على المرء أن يختار فترة زمنية سادها التوازن والاستقرار ليحصل منها على مستوى الأسعار وسعر الصرف الأجنبي اللذين سادا آنذاك.

(2) يتعين، من ثم، احتساب المستوى العام للأسعار السائد في الحاضر.

(3) لتحديد سعر الصرف التوازني الجديد، على المرء أن يغير سعر الصرف الذي ساد في الفترة الزمنية التوازنية بمعدل التغير نفسه الذي طرأ على المستوى العام للأسعار.

وكانت هذه النظرية قد نالت الاهتمام على نحو واسع في عام 1964، وذلك حينما انطلق منها بعض الاقتصاديين للتدليل على أن سعر صرف الدولار الأمريكي الثابت (في نظام برتن وودز) لم يعد يتناسب مع قوته الشرائية، أي أنه يُقوَّم بأعلى من قيمته الحقيقية، وفي سياق المناقشات التي دارت آنذاك استعرض Balassa (1964) وPaul Samuelson (1964) هذه النظرية في بحثين منفصلين أبانا عما يسودها من قصور وإشكاليات. فَحَسبَ رأيهما: تُهْمِلُ هذه النظرية تكاليفَ النقل، والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تنقل السلع وتُعيقُ تحقق قانون وحدة السعر. ولربما كان الأهم من هذا أن هذه النظرية تتجاهل كلية أن مستويات الأسعار تشتمل على سلع يتاجر بها دولياً، وسلع أخرى لا يتاجر بها دوليا كالخدمات والعقارات وما سوى ذلك، فهذه السلع التي تختلف أهميتها النسبية في مستويات أسعار البلدان المتاجرة في السوق العالمية لا يسري عليها قانون وحدة السعر، وبالتالي فإنها ليست بالأمر المهم بالنسبة لسعر الصرف.

يعترف النقديون بهذا النقد وبهذه الإشكاليات، ولذا فإنهم يقصرون قانون وحدة السعر وتعادل القوة الشرائية على السلع المتاجر بها دولياً فقط، أي أنهم يرون أن سعر الصرف لا يتحدد بالضرورة من خلال مستوى الأسعار الوطنية (P) ومستوى الأسعار الأجنبية (P^*)، إنما يتحدد إذا ما أهملنا تكاليف النقل، وافترضنا عدم وجود عوائق جمركية من خلال أسعار السلع الوطنية (P_T) والأجنبية (P_T^*) المتاجر بها دولياً:

$$E = \frac{P_T}{P_T^*} \qquad (3)$$

من هنا، وبما أن المستوى العام للأسعار (P) في البلد الذي نحن بصدد الحديث عنه يشتمل على أسعار السلع المتاجر بها دوليا (P_T) وأسعار السلع غير المتاجر بها دولياً (P_N)، ولذا، يمكننا القول بأن:

$$P = \alpha . P_T + (1 - \alpha) P_N \qquad (4)$$

علماً بأن (α) يرمز هنا إلى حصة السلع المتاجر بها دولياً من مجموع السلع المنتجة في اقتصاد ذلك البلد.

وينطبق الأمر ذاته على مستوى الأسعار في البلد الأجنبي (P^*) أيضا، إذ يمكن القول بأن:

$$P^* = \alpha^* . P_T^* + (1 - \alpha^*) P_N^* \qquad (5)$$

وإذا عرفنا (β) بأنه السعر النسبي التوازني بين السلع الوطنية غير المتاجر بها دوليا والسلع الوطنية المتاجر بها دوليا، أي أن:

$$\beta = \frac{P_N}{P_T} \qquad (6)$$

وبالنسبة للبلد الأجنبي:

$$\beta^* = \frac{P_N^*}{P_T^*} \qquad (7)$$

فسيكون عندئذ بالإمكان القول أيضاً إن:

$$P_N = \beta . P_T \qquad (8)$$

وإن:

$$P_N^* = \beta^* . P_T^* \quad (9)$$

وبالتالي فإنه بالإمكان تعريف مستوى الأسعار من خلال مستوى أسعار السلع المتاجر بها دوليا فقط، أي أنه بالإمكان القول بأن:

$$P = \alpha . P_T + (1 - \alpha) . \beta . P_T$$
$$= [\alpha + (1 - \alpha) \beta] P_T$$

وإن:

$$P^* = \alpha^* . P_T^* + (1 - \alpha^*) . \beta^* . P_T^*$$
$$= [\alpha^* + (1 - \alpha^*) \beta^*] P_T^*$$

وإذا ما عوضنا عن $[\alpha + (1-\alpha) . \beta]$ بـ $(\wp)$ وعن $[\alpha^* + (1-\alpha^*) . \beta^*]$ بـ $(\wp^*)$، فسيكون بإمكاننا تعريف مستوى الأسعار الوطني على النحو التالي:

$$P = \wp . P_T$$

وبالنسبة لمستوى أسعار البلد الأجنبي على أنه:

$$P^* = \wp^* . P_T^*$$

وعند أخذ المعادلة رقم (3) $(E = P_T / P_T^*)$، في الاعتبار، فسيكون بالإمكان القول أيضاً (Dornbusch, 1976a: 257):

$$E = \frac{P}{P^*} . \frac{\wp^*}{\wp} \quad (10)$$

توضح لنا هذه المعادلة أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار – في البلد المعني – إلى مستوى الأسعار في البلد الأجنبي، ومن خلال حصة السلع المتاجر بها دولياً (α) و (α^*) في سلة البضائع المنتجة في الاقتصادين، ومن خلال الأهمية النسبية لأسعار السلع المتاجر بها دوليا (β) و(β^*) في الرقم القياسي لمستوى الأسعار السائد في القطرين.

وكما هو بيِّن، تختلف المعادلة (10) اختلافاً جوهرياً عن مقولة «كاسل» في أن سعر الصرف يساوي نسبة مستوى الأسعار الوطنية إلى مستوى الأسعار الأجنبية، أي أن $E = P/P^*$. فإذا افترضنا أن مستوى الأسعار الأجنبية

قيمة معطاة، فإن المعادلة (10) تؤكد أن سعر الصرف الأجنبي لا يتحدد من خلال مستويات الأسعار فقط، بل تحدده عوامل أخرى ذات طابع حقيقي (real) ، أي عوامل أفرزها «هي ذاتها» التوازن في السوق السلعية. بهذا المعنى لن يكون سعر الصرف مساوياً لقيمة (P/P*)، أي أنه لن يتطابق منظور النقديين مع منظور «كاسل» إلا إذا كان (℘) و (℘*) يساويان الواحد الصحيح، أي إلا إذا تماثل (℘) مع (℘*) تماماً، أما إذا كانا لا يساويان الواحد الصحيح، فإن (E) لن يساوي (P/P*).

ومع هذا، فلا توضح المعادلة (10) الشيء الكثير في الواقع، فهي متحققة دائماً وأبداً، مثلها في ذلك مثل المعادلة الكمية في النقود المسماة بمعادلة Fischer والقائلة بأن ($M.V = P.Y_r$). فكما أن هذه المعادلة المتحققة دائماً لم تعنِ الكثير إلا بعد أن تحولت إلى نظرية تفترض ثبات سرعة التداول النقدي (V)، كذلك الحال بالنسبة للمعادلة (10). فهي تتحول إلى نظرية تقيم علاقة دالية واضحة، متى ما قلنا شيئاً عن قيمة (℘) و (℘*) أو عن تطورهما عبر الزمن.

يحول النقديون المعادلة (10) إلى نظرية من خلال دعواهم بأن (℘) و (℘*) قيمتان لا تتغيران (على نحو جوهري) في الأمد القصير. وتبرر هذه الفرضية من خلال تشابك مستويات الأسعار بين الدول (الرأسمالية المتقدمة). فحسب رأيهم لن تبقى أسعار السلع غير المتاجر بها دولياً بمنأى عن التغيرات الطارئة على أسعار السلع المتاجر بها دولياً. فلو ارتفعت أسعار السلع الأخيرة (وظلت أسعار السلع غير المتاجر بها دولياً ثابتة في البداية)، فإن هذا سيؤدي إلى أن يتوسع المنتجون في إنتاج هذه السلع، الأمر الذي يعني أن طلبهم على السلع الوسيطة وعلى خدمات عناصر الإنتاج سيرتفع هو الآخر أيضاً، ولا مراء في أن هذا الطلب المتزايد سيؤدي – حينما تسود الاقتصاد حالة الاستخدام الشامل – إلى ارتفاع الأسعار في هذه الأسواق أيضاً. من هنا، سينعكس ارتفاع أسعار السلع المتاجر بها دولياً على أسعار السلع غير المتاجر بها دولياً في نهاية المطاف.

وبما أن الاقتصاد الأجنبي سيمر بتطور مشابه، لذا يفترض النقديون أن هيكل مستويات الأسعار في الدول المتقدمة يتطور على نحو متواز تقريباً، وإن كانت أسعار السلع المتاجر بها دولياً فقط تتصف بالتشابك (Jarchow & Ruehmann, 1994: 215).

من هنا، ولما كان النقديون يفترضون – في تحليلهم للقوى المتحكمة في مستوى سعر الصرف – ثبات كل من ($\wp$) و ($\wp^*$)، في الأمد القصير على أدنى تقدير، لذا فإنهم يهملون البحث في هذه العوامل الحقيقية، ويركزون اهتمامهم على العلاقة السائدة بين سعر الصرف ومستويات الأسعار.

ولتعرف أثر تغيرات مستويات الأسعار في سعر الصرف ينطلق النقديون من المعادلة (10)، مشتقين منها معدل تغير سعر الصرف الأجنبي :(Baltensperger & Boehm, 1982: 117)

$$\frac{dE}{E} = \frac{dP}{P} - \frac{dP^*}{P^*} \qquad \frac{\wp^*}{\wp} = \text{const.} \tag{11}$$

ولا مراء في أن هذه المعادلة على جانب كبير من الأهمية في المنهج النقدي، فهي تتفادى كلية ما ادعته نظرية تعادل القوة الشرائية بصيغتها المطلقة، من أن سعر الصرف يجسد القوة الشرائية للعملة أو العملات المعنية. فالمعادلة (11) لا تقول إن سعر الصرف التوازني كان أو أصبح يجسد القوة الشرائية للعملات المعنية، بل هي تقول فقط إن سعر الصرف الأجنبي سيرتفع بمقدار تفوق معدل التضخم الوطني على مثيله الأجنبي، وإنه سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم الوطني دون معدل التضخم الأجنبي (Dornbusch & Fischer, 1992: 809).

ويمكن شرح الأسباب التي ستؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية من خلال العجز الذي سينجم في ميزان الحساب الجاري، فإذا كان شرط Marshall (1932: 171) -Lerner (1944: 378) متحققاً فعلاً، فسيؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني إلى عجز في ميزان الحساب الجاري، الأمر الذي سيحتم انخفاض قيمة العملة الوطنية إذا ما أهملنا ميزان رأس المال (Dornbusch, 1978: 83). ومعنى هذا أن النقديين يوعزون تقلبات سعر الصرف – في الأمد الطويل على أدنى تقدير – إلى اختلاف معدلات التضخم الاقتصادي بين البلدان، ولا يتعارض هذا المنظور مع مضمون المعادلة (10) التي تبرز – إلى جانب مستويات الأسعار – أثر العوامل الحقيقية في سعر الصرف؛ فالقول بأن تفوق معدل التضخم الوطني على معدل التضخم الأجنبي سيتسبب – إن آجلاً أو عاجلاً – في رفع سعر الصرف الأجنبي، أي سيتسبب في خفض قيمة العملة الوطنية. ولا يعني إنكار أثر العوامل الحقيقية التي يعكسها المعاملان ($\wp$) و($\wp^*$)، بل يفترض أن هذين المعاملين

سيبقيان على ما هما عليه من قيمة، أو بالأحرى فإن معدلات تغيرهما ستتطابق من حيث القيمة ومن حيث الاتجاه، الأمر الذي يحتم ألا يكون لهما أثر كبير في تطور سعر الصرف التوازني في الأمد الطويل.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل التضخم وتغير سعر الصرف باستخدام مصطلح سعر الصرف الحقيقي (E_r) (Real Exchange Rate)، الذي نحصل عليه من خلال إعادة صياغة المعادلة رقم (3) على النحو التالي (Sachs & Larrain, 1995: 387):

$$E_r = \frac{E \cdot P_T^*}{P_T} \qquad (12)$$

فمن هذه المعادلة يتبين لنا أن سعر الصرف الحقيقي يقيس لنا مقدار السلع الأجنبية التي يحصل عليها الاقتصاد المعني، لقاء تصديره كمية معينة من السلع الوطنية، أي أنه يقيس القوة الشرائية للسلعة الوطنية (Siebert, 1994: 305) بهذا المعنى فهو قيمة معكوسة لمعدلات التبادل التجاري الوطنية التي تعرف بأنها $[P_T/(E.P_T^*)]$، أو أنه – وبمعنى آخر – يجسد معدلات التبادل التجاري للبلد الأجنبي (Claassen, 1996: 123). وعلى هذا، يمكننا وصف العلاقة السائدة بين التضخم الاقتصادي من ناحية، وسعر الصرف الحقيقي (E_r) وسعر الصرف السائد في سوق العملات الأجنبية (E) والذي يسمى عادة بسعر الصرف الاسمي (nominal exchange rate) من ناحية أخرى – على النحو التالي: عندما يكون معدل التضخم الوطني أعلى من معدل التضخم في البلد الآخر، فستنخفض عندئذ نسبة أسعار السلع الأجنبية إلى أسعار السلع الوطنية (P*/P). من هنا، وبناء على منطوق المعادلة (12) فلن يبقى سعر الصرف الحقيقي (E_r) ثابتاً إلا إذا ارتفع سعر الصرف الاسمي (E) بالمقدار نفسه الذي انخفض به (P*/P).

على ضوء هذا يمكن القول بأن ثبات سعر الصرف الحقيقي – عبر الزمن – هو المعيار الأكيد لمصداقية النظرية النقدية في سعر الصرف. ففي ثباته فقط تتحقق نظرية النقديين الممثلة بالمعادلة (11) والتي فحواها أن معدل تغير سعر الصرف الأجنبي يتحدد – في الأمد الطويل – من خلال مستويات التضخم في البلدان المعنية، أي أنه يتغير على نحو يضمن بقاء سعر الصرف الحقيقي $[(E. P_{T^*}) (P_T]$ ثابتاً (Dornbusch & Fischer, 1992: 808).

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يجسدها ثبات سعر الصرف الحقيقي بالنسبة

لمصداقية النظرية النقدية، قدم كثير من الاقتصاديين بحوثاً تطبيقية، تتناول تطور أسعار الصرف الحقيقية عبر الزمن. فعلى سبيل المثال دَرَسَ Paul Krugman (1989) تطور أسعار الصرف الحقيقية لأهم البلدان الصناعية المتقدمة، ووجد أن النظرة طويلة الأجل تدعم النظرية النقدية. ومن ناحية أخرى اختار Felipe Larrain و:1995) Jeffrey Sachs (388 أسعار الصرف الحقيقية والاسمية السائدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، اعتقادا منهما بأن متانة الروابط الاقتصادية السائدة بين الاقتصادين تشكل محكا جيداً لاختبار النظرية النقدية، فوجدا أن سعر الصرف الحقيقي قد تعرضِ في الفترة الواقعة بين عامي 1976، 1978 والفترة الواقعة بين عامي 1985، 1988 إلى تقلبات شديدة، إلا أنه لم يتغير إلا بمعدل يبلغ (4) بالمائة فقط في خلال عشرين عاما، الأمر الذي دعاهما إلى الاعتراف بأن النظرية النقدية تفسر على نحو جيد تطور سعر الصرف بين الدولتين.

النموذج النقدي العام

إن تأكيد النقديين على أن سعر الصرف الاسمي (E) يتغير تبعا لتغيرات مستويات الأسعار لا يمكن أن يعتبر خصوصية أساسية تميز المنهج النقدي عن المناهج الأخرى، فليس هناك اقتصادي ينفي أنّ لتغيرات مستويات الأسعار دوراً ما في تحديد معدل تغير سعر الصرف.

إن ما يميز المنهج النقدي هو – في الواقع – نظريته في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ذاتها. فالشرح الذي قدمناه حتى الآن كان يربط بين سعر الصرف الأجنبي ومستويات الأسعار على أساس أن الأخيرة معطاة من خارج النموذج (exogen)، أي أنه كان يتجاهل أن مستويات الأسعار ذاتها متغير تابع. ولتلافي هذا القصور صاغ النقديون نموذجا كليا يحدد القيم التوازنية لسعر الصرف الأجنبي ومستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني وفي الاقتصاد الأجنبي في آن واحد (simultan)، أي أنهم صاغوا نموذجا كليا يحدد كلا المتغيرين من داخل النموذج (Endogen). فهذا النموذج وما استقوا منه من نتائج هو الأمر الذي يضفي عليهم في الواقع خصوصيتهم المميزة.

يتكون النموذج النقدي العام من المعادلات التالية :Dornbusch, 1976a) :256)

$$E = P / P^* \qquad \frac{\wp^*}{\wp} = \text{const.} \tag{13}$$

$$Y = Y_f \quad (14)$$

$$Y^* = Y_f^* \quad (15)$$

$$M = P.L\,(\overset{+}{Y}_r, \overset{-}{i}) \quad (16)$$

$$M^* = P^*.L^*\,(\overset{+}{Y}{}_r^*, \overset{-}{i}{}^*) \quad (17)$$

$$i = i^* \quad (18)$$

في هذا النموذج تجسد المعادلة (13) سريان قانون وحدة السعر في السوق العالمية في حالة ثبات المعاملين ($\wp$) و ($\wp^*$) أو بالأحرى في حالة تطورهما على نحو متماثل. أما المعادلتان (14) و(15) فإنهما يوضحان أن الاقتصادين تسودهما حالة الاستخدام الشامل، إذ يساوي الدخل القومي المتحقق في الاقتصاد الوطني (Y) وفي الاقتصاد الأجنبي (Y*) الدخل القومي الوطني (Y_f) والدخل القومي الأجنبي (Y_f^*) اللذين يفترض تحققهما في حالة بلوغ الاقتصادين درجة الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج. هذا وتمثل المعادلتان (16) و (17) شرط التوازن في سوق النقد في كلا البلدين. فتبعاً لهاتين المعادلتين الدارجتي الاستخدام يتحدد التوازن النقدي من خلال العرض النقدي (M) والطلب النقدي (L) بالنسبة للسوق الوطنية، ومن خلال العرض النقدي (M*) والطلب النقدي (L*) بالنسبة للسوق الأجنبية. هذا وتوضح المعادلتان أن (L) دالة في معدل سعر الفائدة (i) والدخل القومي الحقيقي (Y_r) الوطنيين وأن (L*) دالة في معدل سعر الفائدة (i*) والدخل القومي الحقيقي (Y_r) الأجنبيين.

من ناحية أخرى تشير علامة الزائد الموجودة إلى الأعلى من (Y_r) و (Y_r^*) وعلامة الناقص الموجودة إلى الأعلى من (i) و(i*) إلى أن العلاقة السائدة بينهما وبين الطلب النقدي ذات طبيعة طردية بالنسبة لإشارة الزائد وعكسية بالنسبة لإشارة الناقص.

المعادلة (18) تفترض أن رأس المال يتمتع بالحرية التامة في التنقل عبر الحدود الدولية، وأن الاستثمار المالي مرن إلى ما لا نهاية إزاء تباين أسعار الفائدة، أي أن المراجحة في أسعار الفائدة ستضمن تعادل عائد رأس المال في الأمد الطويل.

وعند حل المعادلتين (16)، (17) انطلاقا من P، P*، سنحصل بالنسبة للاقتصاد الوطني علي:

$$P = \frac{M}{L(Y_r, i)} \qquad (19)$$

وبالنسبة للاقتصاد الأجنبي على:

$$P^* = \frac{M^*}{L^*(Y_r^*, i^*)} \qquad (20)$$

من المعادلتين – أعلاه – يتبين لنا أن مستوى الأسعار يتحدد من خلال (M) و(L) بالنسبة للاقتصاد الوطني (المعادلة 19) ومن خلال (M*) و (L*) بالنسبة للاقتصاد الأجنبي (المعادلة 20).

وعند أخذ المعادلة (13) بنظر الاعتبار والتعويض عن (P) و(P*) بقيمهما التوازنية التي حصلنا عليها من المعادلتين (19) و(20)، فسنحصل على :(Dornbusch, 1976a: 257)

$$E = \frac{M.L^* (Y_r^*, i^*)}{M^*.L(Yr, i)} \qquad \frac{\wp^*}{\wp} = \text{const.} \qquad (21)$$

بناء على هذه المعادلة يتحدد سعر الصرف الأجنبي من خلال حصة كل بلد من مجمل العرض والطلب النقديين في كلا الاقتصادين، إنه السعر النسبي الذي يحقق التوازن بين الرصيد المعروض والرصيد المطلوب من العملتين (price of national .monies)

بهذا المعنى تجسد المعادلة (21) الخصوصية المميزة للنموذج النقدي العام؛ إنها بمثابة جوهره الأساسي، فمنها يتبين أن سعر الصرف يتحدد، عند ثبات المعاملين الحقيقيين ($\wp$) و ($\wp^*$)، من خلال ظروف العرض النقدي والطلب الحقيقي على النقد في كلا الاقتصادين وأنه سيتغير، عند أخذ المعادلة (11):

$$\frac{dE}{E} = \frac{dP}{P} - \frac{dP^*}{P^*} \qquad \frac{\wp^*}{\wp} = \text{const.}$$

بنظر الاعتبار، تبعا لتغير هذه الظروف (Dornbusch, 1976 a: 257)

$$\frac{dE}{E} = \left(\frac{dM}{M} - \frac{dM^*}{M^*}\right) + \left(\frac{dL^*}{L} - \frac{dL}{L}\right) \qquad (22)$$

فمن هذه المعادلة يتبين أن نمو الكمية النقدية الوطنية بمقدار (7) بالمائة

مثلا سيؤدي – في حالة نمو المعروض النقدي الأجنبي بمعدل يبلغ (2) بالمائة فقط – إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أي سيؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية بمقدار (5) بالمائة أيضا، وذلك لأن معدل التضخم الوطني قد تفوق على معدل التضخم الأجنبي بخمس نقاط.

ومن ناحية أخرى فإننا إذا انطلقنا من دخل قومي حقيقي معطى، فسيكون سعر الصرف – حسب هذه المعادلة – أدنى كلما ارتفع المعروض النقدي الوطني بمعدل أدنى من معدل ارتفاع المعروض النقدي في البلد الآخر، إذ سيرتفع عندئذ مستوى أسعار السلع الوطنية بمعدل أدنى من معدل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي، أي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية بمقدار الفارق بين المعدلين.

ولا ريب في أن هذه النتائج – المستخلصة من النموذج النقدي الممثل جوهره في المعادلتين (21) و(22) – لم تعد لها علاقة تذكر بقانون وحدة السعر الذي تحتمه المراجحة بين السلع. فأخذ هاتين المعادلتين – خاصة – بنظر الاعتبار، واستخلاص القول منهما بأن سعر الصرف دالة في ظروف العرض والطلب النقديين، كل ذلك لم تعد له – في الواقع– علاقة تذكر بتعادل القوة الشرائية؛ فالنتائج المستخلصة من المعادلتين ستظل صحيحة حتى إذا افترضنا عدم وجود أي تبادل تجاري بين الدولتين بالمرة، وأن حركة رؤوس الأموال فقط هي التي تجسد علاقاتهما الاقتصادية، أي حتى وإن تحدد سعر الصرف من خلال قوى سوق الأوراق المالية فقط، وبناء على هذا المنظور يمكن القول - فعلاً - بأن النظرية النقدية في أسعار الصرف المرنة ليست إلا النتيجة الحتمية للنظرية الكمية في النقود (quantity theory of money)، هذه النظرية التي تدعى بأن أسعار السلع الوطنية والعملات الأجنبية ترتفع – في الأمد الطويل – بارتفاع الكمية النقدية وتنخفض بانخفاضها (Niehans, 1995: 155). ومن هنا فلا شك في أن صواب النموذج النقدي في تفسير العلاقة الدالية القائمة بين تغير المعروض النقدي ومعدل تغير سعر الصرف يتوقف أولا وأخيرا على الشروط التي تضمن تحقق العلاقات الدالية التي تفترضها النظرية الكمية في النقود.

وعلى الرغم من صواب هذا النقد، فلا يجوز لنا أن نتجاهل أن تأكيد النموذج

النقدي على دور السوق النقدية في تحديد سعر الصرف، لا يعني أبدا أن هذا النموذج ينفي دور السوق السلعية في التأثير في سعر الصرف الأجنبي. إن كل ما في الأمر هو أن هذا النموذج لا يبرز هذا الأثر صراحة (exogen)، بل هو يعترف به ضمنيا (endogen)، أي أنه يحلل أثر هذه السوق في سعر الصرف عبر الطلب النقدي؛ فارتفاع الطلب الأجنبي على السلع الوطنية – على سبيل المثال – سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، وسيتسبب – بالتالي – في خفض سعر الصرف الأجنبي. ويمكن التعميم ها هنا والقول بأن النموذج النقدي ينطلق من عرض نقدي معطى، أي عرض نقدي حدده المصرف المركزي الوطني على ضوء سياسة نقدية معينة، ويحلل مِن ثَمَّ، تأثير المتغيرات الحقيقية في الطلب النقدي المواجه لهذا المعروض النقدي. فمن المعادلة (21) يتبين لنا بجلاء أن تغيرات معدل سعر الفائدة والدخل القومي الحقيقي يؤثران – عبر ما يصاحبهما من تغير في الطلب النقدي – في سعر الصرف الأجنبي؛ فارتفاع معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. والعكس بالعكس طبعا في حالة ارتفاع معدل سعر الفائدة في الاقتصاد الأجنبي. أما ارتفاع الدخل القومي فإنه يؤدي – في حالة ثبات المعروض النقدي والعلاقات الدالية المحددة للطلب النقدي – إلى تنامي الطلب النقدي الحقيقي، الأمر الذي يحتم انخفاض مستوى الأسعار الوطنية، وتراجع سعر الصرف الأجنبي. وبالعكس سيؤدي ارتفاع الدخل الحقيقي في الخارج إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي؛ أي سيؤدي إلى رفع قيمة العملة الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية. أما في حالة ارتفاع الدخل الحقيقي في كلا البلدين، فإن عملة البلد – الذي يتفوق في نمو دخله الحقيقي – هي التي ستكسب الجولة، أي هي التي سيرتفع سعر صرفها مقارنة بعملة البلد الآخر، إذا ما افترضنا ثبات المعروض النقدي والعلاقات الدالية المحددة للطلب النقدي في كلا الاقتصادين طبعا (Jarchow & Ruehmann, 1994: 238).

ولا مراء في تدافع كلتا النتيجتين، أعني القول بأن ارتفاع معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وأن ارتفاع الدخل الوطني يحتم خفض سعر الصرف الأجنبي، إنما هو على النقيض تماما لما توصل إليه نموذج Mundell-Fleming. فحسب منطوق هذا النموذج يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى خفض سعر الصرف الأجنبي، في حين يتسبب ارتفاع الدخل القومي الوطني في ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. ويكمن سبب هذا الاختلاف في

الطريقة التي يتعامل بها النموذجان في تحليل التوازن. فنموذج Mundell-Fleming يحلل العوامل المحددة لسعر الصرف التوازني، انطلاقا من ميزان المدفوعات باعتباره الحساب الذي يرصد التدفقات السلعية والرأسمالية، فارتفاع سعر الفائدة يحفز رأس المال الأجنبي على الانتقال إلى الاقتصاد الوطني، قصد اغتنام معدلات الفائدة المتزايدة، وبهذا فسوف يحقق حساب رأس المال فائضا. ويؤدي هذا الفائض في حساب رأس المال إلى رفع قيمة العملة الوطنية، أي يؤدي إلى تدهور سعر الصرف الأجنبي. من ناحية أخرى سيثبط ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة أو العملات الأجنبية التصدير، ويحفز الاستيراد، الأمر الذي سيتسبب في تحقيق عجز في الميزان التجاري، أي أن توازن ميزان المدفوعات يحتم أن يستمر سعر الصرف الأجنبي في الانخفاض إلى أن يحقق الميزان التجاري عجزا مساوياً لفائض ميزان رأس المال. والعكس بالعكس طبعاً في حالة انخفاض سعر الفائدة، إذ سيؤدي هذا الانخفاض إلى تدفق رأس المال إلى الخارج، الأمر الذي يخلق عجزا في حساب رأس المال. ويؤدي هذا العجز في حساب رأس المال إلى تدهور قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف الأجنبي. من ناحية أخرى، يحفز تدهور قيمة العملة الوطنية التصديرَ ويثبطُ الاستيراد، محققاً بذلك فائضاً في الميزان التجاري، ومن هنا، سيستمر سعر الصرف في الارتفاع، أي أن قيمة العملة الوطنية ستستمر في التدهور إلى أن يحقق الميزان التجاري فائضاً مساوياً لعجز ميزان رأس المال، بهذا المعنى فإن نموذج Mundell-Fleming لا يحلل التوازن المتحقق في لحظة زمنية معينة، بل هو يركز على تحليل التوازن الذي سيتحقق خلال الفترة الزمنية التي سيتكيف فيها الميزان التجاري (عبر التدفقات السلعية) وميزان رأس المال (عبر التدفقات الرأسمالية) مع زيادة المعروض النقدي (flow equilibrium).

ولا مراء في أن نموذج Mundell-Fleming أكثر منطقية – في هذا الشأن على وجه الخصوص – من النموذج النقدي العام، فالنتيجة التي يتوصل إليها النقديون – بشأن تأثير تغيرات معدل الفائدة والدخل القومي في سعر الصرف – تفتح ثغرة في تماسك نموذجهم بكل تأكيد، ولاسيما أنهم يفترضون تمتع رأس المال بالحرية التامة في التنقل عبر الحدود الدولية، ومع هذا لا يجوز استخدام هذه الثغرة دليلا على عدم واقعية النموذج النقدي؛ فالنتائج التي توصلوا إليها في هذا السياق تنسجم كلية مع تعريفهم للتوازن في السوق النقدية؛ فحسب هذا التعريف

المستقى من Harry Johnson (1973)، يرغب الأفراد عادة في الاحتفاظ برصيد حقيقي (Stock) أمثل، وبالتالي فإذا ارتفع سعر الفائدة الوطني وتبين للأفراد أن الرصيد النقدي الموجود بحوزتهم يفوق الرصيد النقدي الذي يرغبون في الاحتفاظ به، فإن هذا سيدفعهم إلى التخلص من هذا الفائض وذلك باستيراد سلع وأوراق مالية على نحو متزايد، وبناء على هذا فإن ارتفاع سعر الفائدة الوطني سيحفز الأفراد على تخفيض ما في حوزتهم من نقد، وذلك لأن ارتفاعه يعني ارتفاع كلفة الكمية النقدية التي يحتفظون بها.

من هنا فلن تعود السوق النقدية إلى التوازن إلا إذا انتقلت الكمية النقدية الفائضة إلى الخارج، ومعنى هذا أن النقديين يحللون التوازن انطلاقا من رصيد نقدي معطى، ورصيد نقدي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به، أي أنهم لا يحللون التوازن الذي سيتحقق في أعقاب اندلاع التدفقات السلعية والرأسمالية، بل يحللون التوازن الذي سيتحقق إثر اختلال توازن قائم بين رصيد معطى ورصيد مطلوب (stock equilibrium).

ومهما كان الحال، فلا شك في أن النظرية النقدية تشرح على نحو جيد العوامل المتحكمة في مستوى سعر الصرف في حالات التضخم الجامح (hyperinflation) على وجه الخصوص. فقد أثبتت الدراسة التي قام بها Frenkel لتطور سعر صرف المارك الألماني إبان التضخم الجامح الذي عم ألمانيا في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير من عام 1920 وتشرين ثانٍ/ نوفمبر من عام 1923 أن ثمة علاقة متينة بين ارتفاع المعروض النقدي وتدهور سعر صرف العملة الألمانية (Frenkel, 1976: 206). من هنا يصلح النموذج النقدي لتحليل تطور أسعار الصرف في الأمد الطويل فقط، وفي الحالات التي تتسم بالتضخم السافر أو الجامح؛ ففي مثل هذه الحالات يكون مستوى الأسعار شديد المرونة فعلا، ولكنه يفشل بكل تأكيد في شرح العوامل المتحكمة في أسعار الصرف في الأمد القصير؛ فمن الملاحظ أن هذه الأسعار تتقلب على نحو شديد في الأمد القصير، أي حينما ندرس تطور سعر الصرف يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، فهذه التقلبات لا يمكن أن توعز إلى تغيرات مستويات الأسعار، أو إلى تغيرات الكميات النقدية المعروضة، لأنه لا هذه ولا تلك تتغير بهذه السرعة أصلا» (Dornbusch & Fischer, 1992: 811).

نموذج Dornbusch: سعر الصرف الأجنبي في الأجل الطويل والمتوسط والقصير

يرى النموذج النقدي العام – في سعر الصرف الأجنبي – سعراً توازنياً نسبياً للسلع الوطنية والأجنبية كما لاحظنا، وبالتالي – وانطلاقا من منظوره هذا – فقد ركز على تحليل التوازن الآلي في سوقَيْ السلع والنقد معتبراً أن تطور سعر الصرف التوازني يتحدد في الأجل الطويل، من خلال تطور العرض والطلب النقديين، ولا مراء في أن هذا المنظور لا يتمشى مع الواقع السائد في الدول الصناعية (الرأسمالية) على وجه الخصوص؛ ففي هذه الدول تتسم أسواق المال بحرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود الدولية بصورة تكاد تكون كاملة. من هنا فلا مناص من دراسة أثر حرية تنقل رؤوس الأموال في سعر الصرف الأجنبي. وانطلاقاً من هذا المنظور، فلا يقوم سعر الصرف بتحقيق التوازن في السوق السلعية فقط، بل يأخذ على عاتقه تحقيق التوازن في سوق الأصول المالية (asset market) الوطنية والأجنبية أيضاً.

وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة متى ألقينا نظرة سريعة على الأهمية النسبية للتجارة الدولية من ناحية، وحجم المعاملات المالية اليومية من ناحية أخرى، فإذا كان Frankel و Froot قد توصلا إلى نتيجة مفادها أن حجم المعاملات اليومية في أسواق العملات قد بلغ (430) مليار دولار في نيسان/ أبريل من عام 1989، وأن خمسة بالمائة فقط من هذه المعاملات كانت حصيلة المتاجرة السلعية، وأن (95) بالمائة منها كانت انعكاسا للمتاجرة بالأصول المالية الصرفة، فإن بنك التسوية الدولي أعلن في تقريره المنشور في نيسان/ أبريل من عام 1992 أن حجم هذه المعاملات المالية قد ارتفع بعد ثلاثة أعوام فقط إلى (916) مليار دولار، أي أنه بلغ ما يساوي (80) بالمائة من مجموع ما تحتفظ به المصارف المركزية في الدول المشاركة في منظمة التنمية والتعاون الدولي من احتياطي أجنبي (Frankel & Froot, 1990: 182). وبناء على ما نقلته صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung فقد أعلن بنك التسوية الدولية في تقريره الصادر عام 1998 بأنه: في خلال يوم واحد تجري الآن عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ – في المتوسط – 1971 مليار دولار.

من هنا فلا عجب أن يزداد الاهتمام – في توضيح أثر الاستثمار المالي – في تقلبات أسعار الصرف، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية الاقتصادية لم تتوافر –

إبان تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة - على نماذج اقتصادية متطورة تفي بمتطلبات النظام الجديد. ولعل المشكلة التي عانى منها الدولار الأمريكي في صيف عام 1974 خيرُ دليلٍ على ما ساد النظرية الاقتصادية من قصور في هذا الشأن. فبناء على النماذج المتاحة استعصى - على كثير من المهتمين - إعطاء تفسير مقنع للقيمة التي كان عليها الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى آنذاك؛ فالدولار الأمريكي كان في اعتقاد جميع المهتمين - مقوماً بأدنى من قيمته الحقيقية، أي أن سعر صرفه كان أدنى من قوته الشرائية النسبية، وعلى الرغم من ذلك لم يكن المضاربون على استعداد لشرائه. ولأن النظرية الاقتصادية لم تتوافر - آنذاك - على النماذج المناسبة، لذا عزا كثير من الاقتصاديين تدهور قيمة الدولار إلى اللاعقلانية المخيمة على المضاربين بالعملات (Niehans, 1995: 160). إلا أن بعض الاقتصاديين لم يقتنعوا بهذا التفسير، فراحوا يطرحون السؤال عما إذا كان سبب هذا التدهور يعود إلى سلوك عقلاني وتوقعات صائبة.

وعلى ما يبدو فقد توصل كثير من الاقتصاديين المهتمين بنظرية أسعار الصرف في وقت واحد تقريباً، إلى نتائج مشابهة بشأن هذا الموضوع. إلا أن Rudiger Dornbusch[1] كان أول من حلل هذه الظاهرة في بحث نشره عام 1976 في Journal of Political Economy تناول فيه دور التوقعات في أسواق المال الدولية - في تحديد أسعار الصرف، انطلاقا من نموذج كلي يأخذ السوق السلعية والسوق النقدية وسوق الأوراق المالية الدولي بنظر الاعتبار، قصدْ تتبع الطريقة التي ستتكيف بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن، أي في الأمد الطويل والمتوسط والقصير وهي تنتقل من توازن قائم إلى توازن جديد طويل الأجل إثر زيادة المعروض النقدي. وما من شك في أن هذا المنظور قد أضفى خصوصية مهمة على نموذج Dornbusch مقارنة بالنماذج الأخرى السابقة عليه؛ فقد استطاع Dornbusch أن يقدم نموذجاً كلياً ديناميكيا، أكسبه صيتا ذائعاً باعتباره أحد أشهر الاقتصاديين النقديين الآخذين بنهج Harry Johnson، وباعتباره أول من قدم نموذجا يوائم بين النموذج النقدي العام القائم على فرضية مرونة الأسعار في الأمد الطويل ونموذج Mundell- Fleming القائم على عدم مرونة الأسعار (في الأجل القصير).

وعموما يمكن القول بأن Dornbusch على اتفاق تام مع النموذج النقدي العام من حيث إن أسعار الصرف التوازنية طويلة الأجل تعكسُ القوة الشرائية النسبية للعملات المختلفة، إلا أنه يطور هذه الفكرة بتأكيده على أن أسعار

الصرف التوازنية قصيرة الأجل تعكسُ تعادل عوائد رأس المال في البلدان المختلفة، أي أن سعر الصرف ليس سعرا نسبياً للسلع الوطنية والأجنبية فقط، بل هو سعر نسبي للأصول المالية الوطنية والأجنبية أيضاً، بهذا المعنى يقوم نموذجه على نظرية تعادل القوة الشرائية (بالنسبة للسوق السلعية) وعلى نظرية تعادل عائد رأس المال (بالنسبة للسوق الدولية للأصول المالية)، أي أنه نموذج نقدي صرف، وذلك لأن كلتا النظريتين توصلان إلى نتيجة واحدة مفادها أن أسعار الصرف تتحدد في نهاية المطاف من خلال السوق النقدية كما سنرى من العرض التالي:

فرضيات النموذج وعناصره:

عموماً يمكن القول بأن نموذج Dornbusch يقوم على فرضيات النموذج النقدي العام نفسها، فهو أيضاً يفترض أولاً: سريان قانون وحدة السعر في السوق العالمية بالنسبة للسلع المتجانسة، ثانياً: ثبات العلاقات الدالية المحددة للطلب النقدي، ثالثاً: تمتع رأس المال بالحرية التامة في التنقل عبر الحدود الدولية (perfect capital mobility)، رابعاً: تجانس الأوراق المالية المتاجر بها دوليا من حيث المخاطر والآجال، خامساً: تحقق حالة الاستخدام الشامل في الاقتصاد المعني، إلا أنه يدخل بعض التعديل على فرضيات النموذج النقدي العام، وذلك من حيث إنه يقوم أولا بدراسة أسعار الصرف من واقع بلد صغير نسبيا، «أي بلد من الصغر في السوق العالمية بحيث لا تؤدي التغيرات المتحققة في اقتصاده إلى تغيرات تذكر في مستوى الأسعار وفي معدل الفائدة السائدين في السوق العالمية»، وثانيا: يفترض تحكم التوقعات الرشيدة (rational expectations) في سلوك المتعاملين في أسواق المال الدولية، وثالثاً: يعتقد، انسجاما مع التحليل الكينزي عموماً، ونموذج Mundell-Fleming على وجه الخصوص، أن أسعار السلع غير مرنة في الأمد القصير، وأنها – انسجاما مع التحليل النقدي – مرنة في الأمد الطويل. ومعنى هذه الفرضية – الأخيرة– أن الأسعار تتباطأ في التكيف مع ظروف العرض والطلب في السوق السلعية.

انطلاقاً من هذه الفرضيات يمكن القول بأن النموذج يتكون من الأسواق والمعادلات التالية (Gaertner, 1997: 38):

1 – السوق السلعية:

منحنى فيليبس $$\frac{dp}{dt} = \pi (y^d - y) \quad (23)$$

الطلب السلعي الكلي $$y^d = (e - p) + \wp y + g \quad (24)$$

2 – السوق النقدية:

الطلب النقدي $$m^d = p + \Phi - \lambda i \quad (25)$$

شرط التوازن النقدي $$m = m^d \quad (26)$$

3 – سوق المال الدولية:

توازن سوق المال $$i = i^* + \frac{E_t - E_o}{E_o} \quad (27)$$

وما خلا معادلات سوق المال الدولية فقد استخدمنا الأسلوب اللوغاريتمي في توصيف معادلات السوق السلعية والسوق النقدية انسجاماً مع الأسلوب الذي انتهجه Dornbusch نفسه. لكننا – وخلافاً لنموذجه الأصلي – أغفلنا في المعادلة (24) الطلب السلعي التابع لسعر الفائدة (= الاستثمار) وذلك تبسيط للشرح. ونود أن ننبه إلى أن عدم أخذ الطلب الاستثماري التابع لسعر الفائدة بنظر الاعتبار لا يغير شيئاً من الجوهر الأساسي للنموذج أبداً، بل يزيده تبسيطاً ووضوحاً في الكشف عن العوامل الرئيسة المحددة لسعر الصرف في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة (Dornbusch, 1978: 41).

1 – السوق السلعية: يتحدد التوازن في هذه السوق من خلال الطلب السلعي (y^d) والعرض الكلي المتاح في حالة تحقق حالة الاستخدام الشامل (y). بهذا تبين المعادلة (23) أن معدل التضخم سيكون أعلى كلما كان الطلب السلعي أكثر تفوقاً على المعروض السلعي. أما (π) فإنها قيمة تجسد سرعة تكيف الأسعار في حالة اختلال التوازن في السوق السلعية. وتؤدى (π) دوراً مهماً في النموذج، فهي تعكس فرضية Dornbusch بأن الأسعار تامة المرونة في الأمد الطويل ($\pi = \infty$) انسجاماً مع النظرية الكلاسيكية المحدثة، وعديمة المرونة في الأمد القصير ($\pi = 0$)، انسجاماً مع النموذج الكينزي التقليدي.

أما المعادلة (24) فإنها تشتمل على مكونات الطلب الكلي (y^d): صافي

الصادرات باعتباره دالة في سعر الصرف الحقيقي (e-p)[2] والطلب السلعي التابع للدخل القومي ($\wp y$) والإنفاق الحكومي التلقائي (g).

2- السوق النقدية: بناء على المعادلة (26) يسود التوازن السوق النقدية دائماً وأبداً، ففي هذه السوق يتصف معدل الفائدة بالمرونة التامة، الأمر الذي يعني أن معدل الفائدة يقضي في الحال - على أية حالة لا توازنية قد تتعرض لها السوق النقدية.

أما المعادلة (25) فهي ليست إلا تعبيراً آخر عن دالة الطلب النقدي المتعارف عليها والتي كنا قد تحدثنا عنها في سياق عرضنا للنموذج النقدي العام.

3- سوق المال الدولية: المعادلة (27) تجسد شرط التوازن في سوق المال «في حالة تجانس الأصول المالية الوطنية والأجنبية من حيث المخاطر والآجال» من ناحية، وفي حالة «تمتع رأس المال بالحرية التامة في التنقل عبر الحدود الدولية» من ناحية أخرى. ففي ظل هذه الفرضيات ستعمل المراجحة بالفائدة على تعادل عائد رأس المال في الاقتصاد المعني مع عائد رأس المال في العالم الخارجي، إذ يعبر (i) عن معدل الفائدة الوطني، و(i^*) عن معدل الفائدة الأجنبي، و (E_0) عن سعر الصرف الأجنبي السائد حالياً، و (E_t) عن سعر الصرف الأجنبي المتوقع بعد عام على سبيل المثال، وذلك بافتراض أن الأصول المالية هي سندات حكومية تستحق بعد هذا الأجل[3].

بهذا فإن $(E_t\text{-}E)/E$ يعطينا - إذا كان قيمة موجبة - المعدل المتوقع لارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أما إذا كان قيمة سالبة، فإنه سيمثل المعدل المتوقع لانخفاض سعر الصرف الأجنبي، ومن هنا فإن تعادل عائد رأس المال في كلا الاقتصادين (أي كف رؤوس الأموال عن الانتقال إلى الاقتصاد الوطني قصد اغتنام الفائدة الأعلى) لن يتحقق في حالة تفوق سعر الفائدة الوطني (i) على سعر الفائدة الأجنبي (i^*) إلا إذا اعتقد المستثمرون في الأوراق المالية أن سعر الصرف الأجنبي سيرتفع في المستقبل (أي عند استحقاق سداد قيمة السندات الحكومية أو ما سواها من الأصول المالية) إلى معدل لن يستطيعوا في ظله تحقيق أرباح تزيد على الأرباح التي يحققونها من معدل الفائدة السائد في الاقتصاد الأجنبي. وبالعكس طبعا في حالة كون سعر الفائدة الوطني أدنى من سعر الفائدة الأجنبي، إذ لا يتحقق تعادل عائد رأس المال وكف رؤوس الأموال الوطنية عن الانتقال إلى

الخارج إلا إذا تعزز الاعتقاد لدى المستثمرين بأن سعر الصرف المتوقع سينخفض في المستقبل إلى القدر الذي لن يجنوا في ظله ما هو أكثر مما يحصلون عليه في الاقتصاد الوطني. فقط في حالة تطابق سعر الصرف المتوقع مع سعر الصرف السائد فعلا (سيعني تساوي معدل الفائدة الوطني مع معدل الفائدة الأجنبي تعادل عائد رأس المال) (Rose & Sauernheimer, 1992: 215).

إن المراجحة في الفوائد تضمن – بناءً على افتراض حرية تنقل رؤوس الأموال وتجانس الأصول المالية – تحقق تعادل عوائد رأس المال في الأمد القصير، أي تحقق المعادلة (27) كشرط للتوازن في سوق المال الدولية، فإذا انخفض سعر الفائدة الوطني، فسيكون الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية أعلى عائدا؛ الأمر الذي يتسبب في تصدير رؤوس الأموال. وبما أن تصدير رؤوس الأموال سيزيد الطلب على العملة أو العملات الأجنبية. ولذا سيرتفع سعر الصرف الأجنبي إلى أن يتحققَ تعادلُ عوائد رأس المال مجددا، أي إلى أن يتحقق شرط التوازن الممثل بالمعادلة (27). بهذا يفترض نموذج Dornbusch أن سوق المال الدولية في حالة توازن دائما وأبداً، مثلها في ذلك مثل السوق النقدية؛ فإذا كان سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن الفوري في السوق الأخيرة، فإن سعر الصرف السائد هو الذي يحقق التوازن في سوق المال الدولية في خلال ساعات وجيزة، وليس في خلال بضعة أسابيع كما يؤكد (Dornbusch (1978: 48.

ولا مراء في أن التوقعات بشأن سعر الصرف المستقبلي تقوم بدور مهم في الطريقة التي يتحقق بها تكيف سعر الصرف الحاضر، وهو يحقق التوازن في سوق الأصول المالية، فالمعادلة (27) لا توضح – لا من قريب ولا من بعيد – المستوى المطلق (absolute niveau) لسعر الصرف الحاضر. إنها تنطلق من مستوى معطى لسعر الصرف المتوقع (E_t) مفترضة أن هذا السعر هو الذي سيحدد المستوى المطلق لسعر الصرف الحاضر، وبهذا فإن هذه المعادلة تبين فقط القيمة التي سيتفاوت بها سعر الصرف الحاضر عن سعر الصرف المتوقع، في حالة تفاوت سعر الفائدة الوطني عن سعر الفائدة الأجنبي.

ومعنى ذلك أن سعر الصرف المتوقع هو الأساس (anchor) الذي يرتكز عليه سعر الصرف الحاضر. ولكن ما العوامل المحددة لسعر الصرف المتوقع؟

يفترض Dornbusch (1976b: 1167) أن الأفراد يبنون توقعاتهم بشأن سعر

الصرف المستقبلي على نحو رشيد (rational): إنهم يصوغون توقعاتهم من خلال الإفادة من كل ما يتاح لهم من اطلاع ومعرفة بشأن العوامل المتحكمة في سعر الصرف الطويل الأجل (perfect foresight) أي من خلال معرفتهم الدقيقة بتطور المعروض النقدي المحدد للقوة الشرائية ولسعر الصرف الطويل الأجل، أو بتعبير آخر يفترض النموذج معرفة الأفراد بفحوى المعادلة (22).

بناء على هذه الفرضية يمكننا القول أيضاً إن سعر الصرف المتوقع (E_t) ليس إلا سعر الصرف الطويل الأجل (E_L):

$$E_t = E_L$$

أي أنه يتطابق مع سعر الصرف المحدد بتعادل القوة الشرائية للعملات المختلفة. وبالتالي فلا مراء في أن بوسعنا عندئذ صياغة المعادلة (27) على النحو التالي أيضاً:

$$i = i^* + \frac{E_L - E_O}{E_O} \qquad (28)$$

السياسة النقدية والتوازن الآني في الأسواق الثلاثة: تعميقاً للشرح وزيادة في التوضيح نود الآن استعراض التوازن الآني في الأسواق الثلاثة، ودور السياسة النقدية في تحديد سعر الصرف من خلال الأسلوب الوصفي أولاً، ومن خلال النظام الإحداثي ثانياً.

1– العرض الوصفي للنموذج: لنفترض بادئ ذي بدء أن السياسة النقدية اتصفت في الفترات الزمنية السابقة بالثبات والاستقرار بناء على نموذج Dornbusch، وهذا يعني أن التوقعات المتحكمة في سلوك المتعاملين في سوق المال ستكون ذات طبيعة ساكنة (Static expectations)؛ أي أنهم لن يتوقعوا تغيراً ملحوظا في سعر الصرف في المستقبل القريب، وبما أن هذا يعني ضمنياً أن $(E_L- E_o)/E_o$ سيساوي الصفر، أي أن سعر الصرف الحاضر (spot exchange rate) سيتطابق مع سعر الصرف المتوقع (E_t)، ولذا سيساوي سعر الفائدة الوطني (i) سعر الفائدة الأجنبي (i^*) في حالة سيادة التوازن الآني في الأسواق الثلاثة.

لنفترض الآن – وانطلاقا من هذه الحالة التوازنية– أنَّ سلطة الإصدار

النقدي قد انتهجت سياسة نقدية توسعية، أي أنها زادت المعروض النقدي بمقدار معين ولمرة واحدة.

فإن زيادة المعروض النقدي ستؤدي - في الحال - إلى تخفيض سعر الفائدة الوطني، وذلك لأن هذا التخفيض - فقط - هو الذي يضمن تحقيق التوازن في السوق النقدية (المعادلة 25).

ومن ناحية أخرى فستترك زيادة المعروض النقدي آثارها على التوازن في سوق الأصول المالية وسعر الصرف الحاضر؛ فزيادة المعروض النقدي تؤدي إلى خفض عائد رأس المال في الاقتصاد الوطني على نحو مضاعف، وذلك لأن هذه الزيادة سترفع - من ناحية - مستوى الأسعار الوطنية في الأمد الطويل، الأمر الذي يحتم ارتفاع سعر الصرف طويل الأجل (= سعر الصرف المتوقع) وستخفض - من ناحية ثانية - سعر الفائدة الوطني، وفي هذه الحالة سيحفز انخفاض عائد - رأس المال - في الاقتصاد الوطني - تصدير رأس المال إلى الخارج، الأمر الذي يزيد الطلب على العملات الأجنبية. وسيؤدي هذا الطلب المتزايد على العملات الأجنبية إلى ارتفاع سعر الصرف الحاضر إلى مستوى يتفوق فيه على سعر الصرف الطويل الأجل (المتوقع حديثاً) بمقدار الفارق (السالب) السائد بين سعر الفائدة الوطني، وسعر الفائدة الأجنبي (المعادلتان 27 ,28). فهذا المستوى فقط هو الذي يضمن عودة سوق المال إلى الحالة التوازنية.

وإذا ما عرفنا الأمد القصير بأنه يتصف بعدم مرونة الأسعار إزاء ارتفاع المعروض النقدي، والأمد المتوسط بتكيف الأسعار تدريجيا مع هذا الارتفاع، والأمد الطويل بارتفاع الأسعار بمعدل مساو لمعدل ارتفاع المعروض النقدي، فعندئذ سيكون بإمكاننا القول - أيضاً - بأن سعر الصرف الحاضر يجب أن يفرط في التكيف (overshooting) مع زيادة المعروض النقدي، أي أنه يجب أن يرتفع، في الأمد القصير، إلى مستوى أعلى من المستوى الذي يتحتم أن يصل إليه سعر الصرف طويل الأجل؛ فالأخير يرتفع بمقدار معدل التضخم لا غير، أما سعر الصرف الحاضر فإنه سيتفوق عليه بمقدار انخفاض سعر الفائدة الوطني تماما؛ فارتفاعه بهذا المقدار هو الذي يضمن عودة سوق المال إلى التوازن من جديد، وذلك لأن هذا الارتفاع هو الذي سيولد لدى المستثمرين في الأوراق المالية الوطنية توقع انخفاض سعر الصرف المستقبلي بالقدر الذي يضمن تحقق تعادل عائد رأس المال.

والتفسير الاقتصادي لهذا الإفراط (overshooting) هو أن تدهور قيمة العملة الوطنية على نحو غير متناسب مع قوتها الشرائية سيُعوِّضُ في المستقبل (أي عندما يتحقق سعر الصرف طويل الأجل) أولئك الأفراد الذين استثمروا رؤوس أموالهم في الأوراق المالية الوطنية عن الخسارة التي تحملوها بسبب انخفاض سعر الفائدة الوطني؛ فتحقق سعر الصرف طويل الأجل سيعني - مقارنة بسعر الصرف الحاضر - ارتفاع قيمة العملة الوطنية، أي أن المستثمرين الذين كانوا قد حولوا عملتهم الأجنبية إلى العملة الوطنية، إبان التدهور المفرط في قيمة العملة الوطنية سيحصلون - عند تحويلهم العملة الوطنية إلى عملاتهم الأجنبية، علاوة على الفوائد الوطنية - على ربح إضافي ناجم عن ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

وبما أن درجة إفراط سعر الصرف الحاضر ستكون أكبر «كلما انخفض سعر الفائدة بمعدل أعلى»، فلذا يمكن القول - أيضا - بأن درجة الإفراط هذه ستكون أكبر «كلما كانت مرونة الطلب النقدي بالنسبة لتغير سعر الفائدة أدنى». إذ سيحتم توازن السوق النقدية انخفاضاً أكبَر نسبيا في معدل الفائدة عند زيادة المعروض النقدي بمقدار معين.

وإذا كان هذا هو المستوى الذي سيصل إليه سعر الصرف في الأجل القصير والطويل، فما هو إذن المسار الذي سيتخذه هذا السعر في الأجل المتوسط؟ أي «بعد أن تأخذ السوق السلعية في التكيف مع زيادة المعروض النقدي وما نجم عنها من ارتفاع في سعر الصرف الحاضر».

إن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي سيؤدي إلى زيادة الصادرات وتراجع الواردات. بهذا وكما هو بين من المعادلة (23) - ستبدأ الأسعار في الارتفاع تدريجياً، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب النقدي - فمن هنا، إذا افترضنا أن سلطة الإصدار النقدي لم تعد عازمة على زيادة المعروض النقدي مجددا، فعندئذٍ سيأخذ سعر الفائدة الوطني في الارتفاع تدريجياً، أي بسرعة متناغمة مع ارتفاع الأسعار، وسيستمر في الارتفاع إلى أن يتلاشى الفارق السائد بين معدل الفائدة الوطني، ومعدل الفائدة الأجنبي، أي إلى أن يتلاشى الفارق السائد بين سعر الصرف الحاضر، وسعر الصرف (المتوقع) في الأمد الطويل. ومعنى هذا أن معدل الفائدة سيأخذ في الارتفاع، وسعر الصرف الحاضر سيأخذ في التراجع

عن مستواه المفرط إلى أن تحقق السوق السلعية توازنها من جديد، أي إلى أن يرتفع مستوى الأسعار الوطنية بمعدل ارتفاع المعروض النقدي نفسه (Dornbusch, 1978: 45)، وعندئذ ستكون الأسواق الثلاثة، أعني السوق النقدية وسوق المال والسوق السلعية في حال «توازنية» جديدة تتسم – من ناحية – ببلوغ معدل الفائدة الوطني المستوى الذي كان عليه قبل زيادة المعروض النقدي، أي بلوغه مستوى يتساوى فيه مع سعر الفائدة الأجنبي (الثابت)، وتتسم من ناحية أخرى بتطابق سعر الصرف الحاضر ومستوى الأسعار الوطنية مع قيمهما التوازنية الجديدة طويلة الأجل.

ولربما يثير اقتران ارتفاع المستوى العام للأسعار بارتفاع قيمة العملة الوطنية في الأمد المتوسط بعض الإشكاليات، وذلك لأنه يخالف مخالفة تامة منطوق نظرية تعادل القوة الشرائية التي ينطلق منها النقديون عامة ونموذج Dornbusch خاصة. إن تفسير الأمر يكمن في أن قيمة العملة الوطنية قد تدهورت في بادىء الأمر على نحو أشد من التدهور الذي يحتمه تعادل القوة الشرائية.

2– عرض النموذج من خلال النظام الإحداثي: النظام الإحداثي – أدناه – يوضح القيم التي سيتخذها سعر الصرف، ومعدل الفائدة، والمستوى العام للأسعار في الآجال الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

وقد سمينا منحنى توازن السوق السلعية بمنحنى (IS) ومنحنى توازن السوق النقدية بمنحنى (LM) انسجاما مع التقليد المتبع في عرض شروط توازن السوقين في اقتصاد مغلق، أما منحنى (FE) فإنه منحنى توازن سوق المال.

ونحصل على منحنى (IS) من خلال التعويض عن (y^d) في المعادلة (23) بقيمته المحددة في المعادلة (24).

$$\frac{dp}{dt} = \pi\, [\delta\,(e - p) + \wp y + g - y] \qquad (29)$$

وبما أن dp/dt يساوي صفرا في الحالة التوازنية، أي أن ($y^d = y$) ضمنيا، لذا يمكن القول أيضاً إن:

$$O = \delta\,(e - p) + y\,(\wp - 1) + g$$

وعند نقل $[y(\wp - 1) + g]$ إلى الطرف الآخر من المعادلة، فسنحصل على:

$$-g - y(\wp - 1) = \delta(e - p)$$

وعند قسمة طرفي المعادلة على (δ)، فسيكون:

$$\frac{-g - y(\wp - 1)}{\delta} = (e - p)$$

وعند نقل (e) إلى الطرف الآخر، فسنحصل على:

$$-e \frac{-g - y(\wp - 1)}{\delta} = -p$$

وإذا ما ضربنا طرفي المعادلة بـ (-1) فسنحصل على:

$$e + \frac{g + y(\wp - 1)}{\delta} = p$$

أو أن:

$$e + \frac{g}{\delta} + y\frac{(\wp - 1)}{\delta} = p$$

وبالتالي فإن:

$$e + \frac{g}{\delta} - y\frac{(1 - \wp)}{\delta} = p \qquad (30)$$

إن هذه هي معادلة منحنى توازن السوق السلعية (IS) في اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، وكما هو بين يحتم استمرار توازن السوق السلعية أن يتطور سعر الصرف والمستوى العام للأسعار على نحو متناسب (proportional)، وفي الاتجاه نفسه – وانطلاقاً من طلب حكومي معطى – هناك سعر صرف حقيقي واحد فقط، يضمن تساوي الطلب السلعي مع الناتج المتحقق في ظل فرضية الاستخدام الشامل (y). ومعنى هذا أن منحنى (IS) يبين لنا إذا ما كان سعر الصرف يأتلف مع مستوى الأسعار السائد أم لا؛ فكل نقطة عليه تعطينا توليفة توازنية. أما إذا كانت التوليفة السائدة تقع في الشمال من المنحنى، فإن معنى هذا أن ($y^d < y$)، أما إذا كانت التوليفة تقع إلى اليمين من المنحنى، فإن هذا يعني أن ($Y^d > Y$).

أما منحنى (LM) فإننا نحصل عليه عند التعويض عن (m^d) في المعادلة (26) بقيمته المعرفة في المعادلة (25):

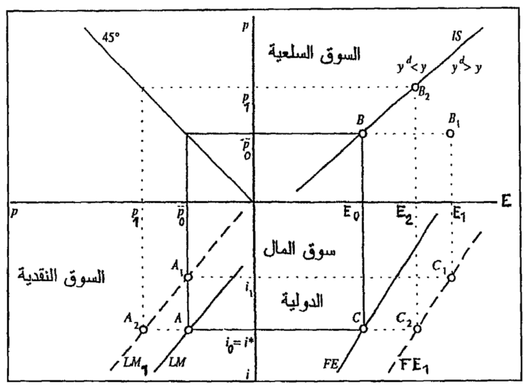
$$m = p + \phi y - \lambda i$$

وعند حل هذه المعادلة انطلاقاً من (i) فسنحصل على:

$$i = \frac{1}{\lambda}(p - m + \Phi y) \quad (31)$$

هذه المعادلة تعطينا التوليفات العديدة التي تتساوى فيها الكمية النقدية، التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها مع المعروض النقدي المعطى من خارج النموذج. إنَّ ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني خفض المعروض النقدي الحقيقي، وبالتالي فلكي يتراجع الطلب النقدي – على نحو متناسب – يجب أن ترتفع كلفة الكمية النقدية التي يحتفظ بها الأفراد، أي يجب أن يرتفع معدل الفائدة. وبما أن معدل الفائدة مرن إلى ما لا نهاية، لذا فستكون السوق النقدية في حالة توازن دائماً وأبداً، أي أننا نتحرك دائماً وأبداً على المنحنى نفسه (LM) وأن مستوى الأسعار الأعلى لا يأتلف إلا مع معدل فائدة أعلى أيضاً، ولا مراء في أن منحنى التوازن النقدي هذا لا يجسد التوازن النقدي إلا انطلاقاً من قيم معطاة؛ فارتفاع الكمية النقدية يؤدي – كما هو بين من المعادلة (31) – إلى تحرك منحنى (LM) إلى الأعلى أو بالأحرى إلى ناحية الشمال، وسبب ذلك يكمن في أن المعروض النقدي المتزايد – اسميا – لن يرغب الأفراد في الاحتفاظ به، انطلاقاً من معدل الفائدة السائد، إلا إذا ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل يضمن عودة العرض النقدي إلى القيمة الحقيقية نفسها (real) التي كان عليها قبل التوسع النقدي.

أما توازن سوق المال الدولية – وكذا ميزان رأس المال أيضاً – فإنه يتحدد من خلال المعادلة (27) أو بالأحرى المعادلة (28). وكما يتضح من هاتين المعادلتين إذا ما افترضنا ثبات (i^*) و (E_t) أو بالأحرى (E_L)، فإن انخفاض سعر الفائدة الوطني يحتم ارتفاع سعر الصرف السائد حالياً، وذلك لأن هذا الارتفاع هو الذي سيولد لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية توقع انخفاض سعر الصرف في المستقبل، من هنا فإن منحنى FE يمثل هذه العلاقة العكسية؛ فسوق المال لن تكون في حالة توازنية إلا إذا صاحب ارتفاع سعر الفائدة انخفاض مناسب في سعر الصرف، والعكس بالعكس طبعاً. وبما أن سعر الصرف متغير مرن إلى ما لا نهاية، لذا فإنه يحيد في الحال البوادر اللاتوازنية، أي أن سوق المال ستكون دائماً وأبداً في حالة توازنية.



أما سعر الفائدة الأجنبي (i^*) وسعر الصرف المتوقع (E_t) (في المعادلة 27) أو بالأحرى سعر الصرف طويل الأجل (E_L) (في المعادلة 28)، فإنهما معاملان (parameters) يحددان موقع المنحنى في النظام الإحداثي، أي أن تغيرهما يسبب انتقال المنحنى برمته.

في النظام الإحداثي في الصفحة السابقة، يمثل المربع المتصل الأضلاع حالة التوازن الآني في الأسواق الثلاثة: فبما أن السياسة النقدية اتصفت بالثبات في الفترات السابقة، لذا لم يكن هناك سبب لتوقع ارتفاع الأسعار في المستقبل، ومن هنا فإن سعر الصرف الحاضر (E_o) يساوي سعر الصرف المتوقع (E_t) أو بالأحرى سعر الصرف طويل الأجل (E_L). وبما أن $E_o = E_t = E_L$، لذا تساوي سعر الفائدة المحقق للتوازن في السوق النقدية الوطنية (i) مع معدل الفائدة الأجنبي (i^*)، أي أن عائد رأس المال في سوق المال الوطنية قد تعادل مع عائد رأس المال في سوق المال الدولية.

وانطلاقاً من القيم التوازنية لكل من (i_o) و (p_o) و (E_o)، لنفترض الآن أن المصرف المركزي – انتهج سياسة نقدية توسعية – كما سبق أن قلنا، فسيؤدي ارتفاع المعروض النقدي إلى انتقال منحنى التوازن النقدي من (LM) إلى (LM_1). والسؤال الآن هو: ما ردود أفعال كل من (i) و(p) و(E) في الأمد القصير والمتوسط والطويل؟

بما أن المستوى العام للأسعار يتصف بعدم المرونة في الأمد القصير، لذا فلن يكون في الإمكان إرجاع الكمية النقدية المتزايدة اسمياً إلى القيمة الحقيقية التي كانت عليها قبل انتهاج السياسة النقدية التوسعية، ومن هنا – وطالما ظل عند المستوى نفسه (p_o) – فيستولى معدل الفائدة تحقيق التوازن في السوق النقدية، أي أنه سينخفض إلى (i_1)؛ وذلك لأن سعر الفائدة هذا هو المعدل الذي يأتلف مع (p_o).

من ناحية أخرى، وبما أن المتعاملين في سوق المال يتوافرون على معرفة دقيقة بالعلاقات الدالية السائدة بين المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، وسعر الصرف، لذا فستدفعهم زيادة الكمية النقدية إلى توقع ارتفاع مستوى الأسعار وسعر الصرف الأجنبي في المستقبل. وبما أن توقعاتهم تحدد موقع منحنى توازن سوق المال (FE) في النظام الإحداثي، لذا فسينتقل هذا المنحنى إلى (FE_1). وكما هو بين يحتمُ منحنى توازن سوق المال الجديد أن يرتفع سعر الصرف إلى (E_1)، وذلك لأن معدل الفائدة الجديد (i_1) لا يأتلف إلا مع (E_1). بهذا فقد أدى انخفاض معدل الفائدة الوطني من ناحية، وتوقع ارتفاع سعر الصرف في المستقبل من ناحية أخرى، إلى تدهور قيمة العملة الوطنية على نحو مضاعف، ومن هنا فسينخفض – في الأمد القصير – عائد رأس المال في الاقتصاد الوطني، أي أنه سيكون أدنى من العائد السائد في الخارج. وبالتالي فسيرتفع صافي تصدير رأس المال.

وانطلاقا من مستوى الأسعار (p_o) (الثابت في الأمد القصير) ومن سعر الصرف الجديد (E_1) فلن تكون السوق السلعية في حالة توازنية. ففي (B_1) سيكون الطلب السلعي أعلى من المعروض السلعي بكل تأكيد، ومن هنا يمكننا تعريف الأمد القصير بأنه الأمد الذي يتصف بتوازن سوقي المال والنقد وبعدم توازن السوق السلعية.

وفي الأمد المتوسط تشكل الحالة اللاتوازنية في السوق السلعية قوة الدفع المحركة في اتجاه التوازن الآني في الأسواق الثلاثة، فتفوق الطلب على العرض في السوق السلعية سيؤدي إلى أن يأخذ المستوى العام للأسعار في الارتفاع، والاتجاه – تدريجياً – صوب مستواه التوازني الجديد (p_1). وفي النظام الإحداثي

أعلاه يتجسد هذا الارتفاع من خلال الانتقال من (B_1) إلى (B_2) في السوق السلعية ومن (A) إلى (A_2) في السوق النقدية. وكما هو واضح يعني التحرك من (A_1) إلى (A_2) أن سعر الفائدة قد أخذ يرتفع من مستواه المنخفض نسبيا (i_1) إلى مستواه التوازني القديم (i_o). وسيترك هذا الارتفاع آثاره في سوق المال طبعا. إذ سيأخذ تصدير رأس المال في التراجع وسعر الصرف في الانخفاض تدريجياً. وتتجسد هذه التحولات من خلال انتقال التوليفة التوازنية في سوق المال من (C_1) إلى (C_2).

وستستمر هذه التحولات في الأسواق الثلاثة إلى أن يتحقق توازن آني طويل الأجل من جديد، أي إلى أن يتطابق – من جديد – سعر الصرف السائد (E) مع سعر الصرف طويل الأجل (E_L) (= سعر الصرف المتوقع E_t)، إذ سيتساوى عندئذ معدل الفائدة الوطني (i) مع معدل الفائدة الأجنبي (المعطى من خارج النموذج) (i^*). في نظامنا الإحداثي أعلاه يتجسد هذا التوازن الجديد في التوليفات (A_2) في السوق النقدية و (B_2) في السوق السلعية و (C_2) في سوق المال.

وكما يتضح من العرض أعلاه فقد أفرط سعر الصرف في الارتفاع في الأجل القصير، إلا أنه عاد وانخفض من جديد بحيث صار يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة الوطنية. إن هذا الإفراط هو جوهر نموذج Dornbusch.

خاتمة

لا مراء في أن القارىء قد وقف الآن على السمة النقدية لهذا النموذج، فكما يتضح من العرض أعلاه لم تستطع السياسة النقدية – في الأمد الطويل – التأثير في قيم المتغيرات الحقيقية، أعني الناتج القومي الحقيقي ومعدل الفائدة الوطني. من هنا – وانسجاماً مع المنظور النقدي – ظلت زيادة المعروض النقدي حيادية في نهاية المطاف؛ فهي وإن أثرت – في الأمد القصير – في معدل الفائدة الوطني، إلا أنها لم تؤثر – في الأمد الطويل – إلا في المتغيرات النقدية فقط، أعني مستوى الأسعار، وسعر الصرف طويل الأجل، اللذين كان النموذج النقدي العام قد حدد معدلات تغيرهما انطلاقاً من ظروف العرض والطلب النقديين.

وعلى الرغم من تطابق النتيجة النهائية – التي توصل إليها Dornbusch مع

مضمون النموذج النقدي العام – فهناك خاصية مميزة لنموذجه بكل تأكيد، ففرضية أن معدلات الفائدة وأسعار الصرف – من ناحية – وأسعار السلع – من ناحية أخرى – تتكيف بسرعة متفاوتة مع زيادة المعروض النقدي، مكنته من التمييز بين العوامل المتحكمة في سعر الصرف تمييزاً واضحاً؛ ففي الأمد القصير يكيف سعر الصرف نفسه (ومعدل الفائدة) على نحو يضمن تساوي الرصيد النقدي، ورصيد الأوراق المالية المعروضين مع ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من هذين الرصيدين.

أما في الأمد المتوسط والطويل فإن أسعار السلع هي التي تأخذ على عاتقها مهمة تحييد الطلب السلعي المتزايد بفعل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. ومن هنا فإذا كانت متطلبات التوازن في سوق المال قد حتمت أن يفرط سعر الصرف في الارتفاع في الأجل القصير، فإن متطلبات التوازن في السوق السلعية قد أجبرت سعر الصرف على التراجع، من مستواه المفرط إلى مستواه الطويل الأجل، المحدد بظروف العرض والطلب في السوق النقدية، وبشرط تعادل عائد رأس المال في سوق المال الدولية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه Dornbusch في الكشف عن المستويات التي سيتخذها سعر الصرف الأجنبي في الآجال المختلفة، فإن نموذجه لم يقدم تحليلا وافيا لعملية الانتقال من التوازن القصير الأجل إلى التوازن الطويل الأجل؛ ففي عملية الانتقال هذه كان سعر الصرف الحقيقي أعلى من مستواه التوازني، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد المعني قد حقق – طوال هذه الفترة – فائضا في ميزان الحساب الجاري. وأنه كان قد صدر إلى العالم الخارجي رؤوس أموال بمقدار هذا الفائض، ومن هنا فلا بد أن تكون دائنية البلد – في الصافي – قد ارتفعت، في سياق عملية الانتقال إلى التوازن الجديد. إن ارتفاع صافي الدائنية يعني في الواقع أن الاقتصاد المعني بات يجني فوائد متزايدة من رؤوس الأموال المصدرة على نحو موسع، وأن تحسنا ملحوظاً قد طرأ على ميزان الخدمات باعتباره الميزان الذي يرصد هذه التدفقات. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فمن الجلي أن سعر الصرف الحقيقي لن يكون – في التوازن الجديد – على المستوى نفسه الذي كان عليه قبل انتهاج المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية.

الهوامش

(1) Rudiger Dornbusch اقتصادي ألماني ولد في مدينة Krefeld عام 1942. وكان قد انتقل بعد حصوله على الماجستير من جامعة جنيف السويسرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليقدم أطروحة الدكتوراه في جامعة شيكاغو تحت إشراف H. Johnson. بعد تخرجه عين أستاذاً للاقتصاد في جامعة Rochester ثم في جامعة شيكاغو. في عام 1978 تحول للتدريس في Massachusetts Institute of Technology الأمريكي الشهير.

(2) نود أن ننبه ههنا إلى أننا كنا قد عرفنا سعر الصرف الحقيقي على انه يساوي EP^*/P. وبالتالي وإذا ما استخدمنا الأسلوب اللوغاريتمي، فإنه سيساوي في الواقع: $(e + p^* - p)$. ولكن وبما أن (p^*) قيمة ثابتة معطاة من خارج النموذج، لذا أعتبرنا $(p^* = 1)$، الأمر الذي مكننا من تجاهله في المعادلة (24).

(3) لعله تجدر الإشارة إلى أن المعادلة (27) لا تعبر – على نحو دقيق – عن شرط التوازن في سوق المال، فلو توخينا الدقة لتعين علينا صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$1 + i = 1 + i^* + [(E_t - E_o)/E_o] + i^*[E_t - E)/E]$$

حيث يعطينا $1+i^*$ العائد الذي سيدره علينا سعر الفائدة (i^*) في حالة الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. أما $(Et-E)/E$ فإنه يعطينا الأرباح التي سنجنيها عند تحويل المبلغ الأصلي من العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية التي تم الاستثمار المالي فيها. ويجسد $i^*[(E_t - E_o)/E_o]$ ارتفاع قيمة الفوائد بفعل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. وبما أن معدل الفائدة نسبة مئوية متواضعة القيمة عادة، ولما كانت أسعار الصرف لا تتقلب على نحو كبير في الحالات الاعتيادية. فلذا تجاهلنا في المعادلة (27) ارتفاع قيمة الفوائد بسبب ارتفاع سعر الصرف وركزنا فقط على الأرباح الإضافية التي سيجنيها المستثمر من رأسماله الأصلي عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي تسهيلاً للشرح.

المصادر

Balassa, B. (1964). The purchasing-power parity doctrine: a reappraisal. Journal of Political Economy, 72 (6), 584 - 596.

Baltensperger, E., & Boehm, P. (1982). *Stand und entwicklungstendenzen der wechselkurstheorie - Ein Ueberblick* pp. 103 - 157 in: Aussen-wirtschaft, St Gallen 37.

Cassel, G. (1922). *Money and foreign exchange after 1914.* London: Macmillan.

Claassen, E.-M. (1996). *Monetaere aussenwirtschaft.* Muenchen: Vahlen Verlag.

Dornbusch, R. (1976). The theory of flexible exchange rate regimes and macroeconomic policy. *Scandinavian Journal of Economics*, 255 - 276.

Dornbusch R. (1976b). Expectation and exchange rate dynamics. *Journal of Political Economy*, 84, 1161 - 1176.

Dornbusch R. (1978). *Managed floating: eine wuerdigung des internationalen finazsystems nach Bretton Woods,* in: Zeitschrift fuer die gesamte Staatswissenschaft, 134, 37 - 56.

Dornbusch, R. & Fischer, S. (1992). *Makrooekonomik.* Muenchen: Oldenbourg Verlag.

Fleming, J. M. (1962). Domestic financial policies under floating exchange rates. *International Monetary Fund Staff Papers,* 9, 369 - 379.

Frankfurter Allgemeine Zeitung 1998/10/19.

Frankel, J. A., & Froot, K. A. (1990). *Chartists, fundamentalists and trading in the foreign exchange market.* pp 181 - 185 in: American Economic Review, Papers and Proceedings, Mai.

Frenkel, J. A. (1976). A monetary approach to the exchange rate: Doctrinal aspects and empirical evidence. *Scandinavian Journal of Economics*, 178, 200 - 224.

Gaertner, M. (1996). *Makrooekonomik flexibler und fester Wechselkurse*. Berlin: Springer Verlag.

Jarchow, H-J., & Ruehmann, P. (1994). *Monetaere aussenwirtschaftstheorie*. Goettingen: Vandenhoech Verlag.

Johnson, H. G. (1973). The monetary approach to balance-of-payments theory. pp 206-284 in: M. Conolly and A. Swoboda (Ed.) *International Trade and Money*, London: Allen & Unwin.

Krugman, P., (1989). Differences in income elasticities and trends in real exchange rates. p1031 - 1054 in: *European Economic Review*, Mai, Amsterdam.

Lerner, A. P. (1944). *The economics of control*. New York: Macmillan.

Marshall, A. (1932). *Money, credit and commerce*. London & New York: Macmillan.

Meade, J.E. (1952). *The balance of payments*. London: Oxford University Press.

Mundell, R. A. (1961). Flexible exchange rates and employment policy. *Canadian Journal of Economics and Political Science*, 27, 509 - 517.

Mundell R.A. (1963). Capital mobility and stabilization under fixed and flexible exchange rates, *Canadian Journal of economics and Political Science*, 29, 475 - 485.

Mussa, M. (1976). The Exchange rate, the balance of payments and monetary fiscal policy under a regime of controlled floating. *Scandinavian Journal of economics*. 229 - 248.

Niehans, Juerg (1995). *Geschichte der aussenwirtschaftstheorie im ueberblick*. *Tuebingen*: J.C.B. Mohr Verlag.

Rose, K., & Sauernheimer, K. (1992). *Theorie der aussenwirtschaft*. Muenchen: Vahlen Verlag.

Sachs. J. D., & Larrain, F. (1993). *Makrooekonomik in globaler Sicht*. Muenchen: Oldenbourg Verlag.

Samuelson, P. A. (1964). Theoretical Notes on trade problems. *Review of Economics and Statistics*, 46, (2), 145 - 154.

Siebert, H. (1994). *Aussenwirtschaft*. Stuttgart: UTB Gustav Fischer Verlag.



الاختيار الزواجي:
دراسة على العاملات في المجال الأكاديمي والطالبات الجامعيات

عبدالمنعم شحاته*

ملخص: هدفت هذه الدراسة لاكتشاف الفروق بين العاملات في المجال الأكاديمي وطالباتهن في السمات المرغوبة للزوج المأمول. وقد قدمت قائمة من 30 صفة للزوج المفضل و7 أسئلة عن مرات الخطبة السابقة وأسباب فشلها وأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، قدمت إلى 78 آنسة من العاملات في المجال الأكاديمي، و120 من طالبات الفرقة الرابعة في كلية الآداب – جامعة المنوفية، وذلك لتقدير مدى أهمية كل صفة – وكل سبب – منها عند اختيار الزوج، وقد تبين ما يلي: 1 – أن نسبة المخطوبات من الطالبات أعلى منها لدى الأكاديميات، وأن نسبة من الطالبات المخطوبات ما زالت خطبتهن مستمرة بينما فشلت خطبة من سبقت خطبتها من الأكاديميات المشاركات في البحث. 2 – تعزو الأكاديميات فشل خطبتهن إلى كونهن يتسمن بالطموح والذكاء والتشبث بالرأي، بينما تعزوه الطالبات إلى الظروف الاقتصادية وتدخل الأهل. 3 – أن كلاً من الطالبات والأكاديميات يرجعن تردد الرجال في الزواج بأكاديميات إلى تقدمهن في العمر وعدم إجادتهن للأعمال المنزلية. ويتسق هذا مع نتائج بحوث أخرى. 4 – أن الزوج المفضل للطالبات هو الذي يحترمهن أمام الآخرين ويتسم بالكرم والصراحة والجدية والالتزام واتساع الأفق، بينما الزوج المفضل للأكاديميات هو من تتوافر فيه الاستطاعة المادية حتى وإن اتسم ببعض الخصال السلبية كالتشبث بالرأي. وقد نوقشت هذه النتائج على ضوء ما تثيره من نقاط اتفاق أو اختلاف مع نتائج البحوث السابقة.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم علم النفس، كلية التربية – جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية.

مصطلحات أساسية: الاختيار الزواجي - الزوج المفضل لدى الطالبات - الزوج المأمول للأكاديميات - الإتاحة الزواجية.

مقدمة

إن تكوين الأسرة ضرورة حيوية (بيولوجية) ونفسية ونسق اجتماعي تجمع على أهميته جميع الثقافات بغض النظر عن مصدرها (إلهي[1] أو بشري) أو زمانها (قديمة أو معاصرة) أو مكانها (شرقاً أو غرباً). ويعد الاختيار الزواجي الخطوة الأكثر أهمية لتكوين الأسرة، إذ يعد بحق نصف المعركة (سناء الخولي، 1988 :81) ومحدداً مهماً لسعادة الأسرة واستمرار كيانها الاجتماعي، كما يعد أهم صور الاختيار الاجتماعي، إذ يعكس تأثر الشخص الذي يختار بكل جوانب السياق المحيط به، إضافة إلى كونه - أي الاختيار الزواجي - مقدمة لظواهر عديدة إيجابية وسلبية على السواء (Buss, 1989)، فهو المساهم الأكبر في العلاقة الإيجابية التي تؤكد البحوث وجودها بين الحالة الزواجية والصحة النفسية wellbeing (Mastekaosa, 1992)، ومن ناحية أخرى يعد الاختيار الزواجي غير الموفق المسئول الأول عن التفكك الأسري وما ينتج عنه من إصابة الأبناء بالاكتئاب والتأخر الدراسي وانحرافهم وتورطهم في أفعال مضادة للمجتمع أو في تعاطي المخدرات (Deaux & Wrightsman, 1988: 302).

وقد أشار النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى أهمية الاختيار الزواجي بقوله: «تخيروا فإن العرق دساس»، «إياكم وخضراء الدمن»[2]، كما حدد أبو الفرج الجوزي (المتوفى عام 1202) الصفات التي يجب أن يتخيرها الرجل في شريكة حياته (الجوزي، ب ت: 47-49؛ 1929 :481)، ويجب على الأنثى - إذا كانت ثيباً أو وليها إذا كانت بكراً - أن تختار زوجها، إذ يلزم الإمام الغزالي (المتوفى عام 1111) والد الفتاة بضرورة الاحتياط عند الاختيار والتدقيق فيه (الغزالي، ب ت، 3 :24).

وقد بدأت الدراسة المنظمة للاختيار الزواجي قبل أكثر من نصف قرن، وذلك عندما نشر «هل» Hill دراسته الرائدة عن «خصال شريك الحياة لدى طلاب الجامعة» عام 1945 (Sprecher *et al*, 1994)، إلا أن اهتمام علماء النفس بهذا الموضوع ظل - على ضوء المعلومات المتاحة لنا - محدوداً، وما زالت الدراسات التي تناولته قليلة العدد.

ويمكن عرض هذا العدد الضئيل على النحو التالي:

أولاً: دراسات تتعامل مع تأخر سن الزواج كنتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية مثل ارتفاع تكاليف الزواج (كالمغالاة في المهور والتأثيث) وزيادة معدلات البطالة وطبيعة البناء الأسري ومدى تأثره بالعرف السائد في المجتمعات العربية (إبراهيم العبيدي وعبدالله خليفة، 1992؛ السيد الحسيني وجهينة العيسى، 1980).

ثانياً: دراسات تتعامل مع تأخر سن زواج الفتيات كمقدمة لسوء الصحة النفسية لديهن، ويتمثل هذا السوء في كونه المساهم الأول في زيادة الإحساس بالاغتراب والقلق العصابي (علي عبدالسلام ومحمد زعتر، 1992) والإحساس بفقدان الآخر ورسم صورة سلبية مشوهة للرجل، ووجود نزعات عدوانية موجهة للسلطة الذكرية (محمد رمضان، 1992).

ثالثاً: دراسات تقارن بين النوعين في الاختيار الزواجي، ونعرض لها تفصيلاً لارتباطها المباشر بموضوع البحث الحالي:

1 – دراسة «سبرشر» Sprecher وزملائه (1994) وشارك فيها 329 أمريكياً عزباً من النوعين، تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، وطلب منهم تقدير مدى موافقتهم (طبقاً لأسلوب «ليكرت») على 12 صفة لشريك الحياة، وتكشف النتائج عن رغبة الإناث في الزواج بمن هو أقل وسامة وأكبر منهن عمراً بخمس سنوات، ومن مستوى تعليمي ومهني أعلى، بينما يفضل الذكور الزواج بمن هي أكثر وسامة وأصغر منهم عمراً بخمسة أعوام، ومن مستوى تعليمي ومهني أدنى وليس بالضرورة أن يكون لها عمل.

2 – دراسة فنجولد Feingold (1992) وتسعى لمعرفة المؤشرات التي يستند إليها أفراد كلا النوعين عند تقييم جاذبية أفراد النوع الآخر، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها 48 رجلاً و61 امرأة، وتبين منها أنه عند الاختيار الزواجي يعطي الذكور وزناً أكبر لجاذبية الأنثى جسمياً معتمدين على مؤشرات ظاهرية مباشرة، مثل اتساع العيون وقوام الجسم، بينما تعطي الإناث وزناً أكبر لطموح الرجل ومكانته الاقتصادية وحالته المزاجية.

3 – دراسة عبدالمنعم شحاته (1992)، حيث وجه إلى 109 طلبة و204 طالبات في كليتي الآداب والتربية – جامعة المنوفية قائمة من 32 صفة للزوجة،

وأخرى من 30 صفة للزوج، وتبين تقديرات أفراد العينة لهذه الصفات أن الزوج المفضل للإناث هو الذي: يحترمها أمام الآخرين - ويلتزم بأحكام الدين - ويشعرها بكيانها كامرأة - وجاد في تصرفاته - وصريح. بينما الذكور يفضلون أن تكون الزوجة: مطيعة - وتقف بجانب زوجها في السراء والضراء - وتلتزم بأحكام دينها - وتحترم أقارب زوجها - وتتحفظ في علاقاتها مع الذكور - ولا تحب السيطرة.

4 - دراسة «ريجسكي» Rajceki وآخرين (1991)، حيث طلبوا من 51 رجلاً، و87 امرأة تقدير مدى تفضيلهم لصفات الزوج، وتبين أن الرجال أكثر اهتماماً بجمال المرأة وعمرها، في حين ينظر الإناث لمكانة الرجل ومهنته ودخله باعتبارها عوامل أساسية عند اتخاذهن قراراً باختيار شريك الحياة.

5 - دراسة «بايلي» Bailey وآخرين (1994) والتي تمت بمشاركة 72 مبحوثاً ومبحوثة، يمارسون الجنس مع أفراد من نوعهم نفسه، بالإضافة إلى 65 مبحوثاً ومبحوثة آخرين يمارسونه مع أفراد من النوع المغاير، وذلك بهدف معرفة الفروق بين النوعين في التوجه الجنسي نحو النوع سواء المماثل أو المغاير، ومدى إسهام هذه الفروق في الاختيار الزواجي. وتوضح البيانات أن عوامل الجاذبية الجسمية (مثل ملامح الوجه - وملمس الشعر - وما شابه) محدد مهم للتوجه الجنسي نحو النوع الآخر، ويتضاءل إسهامها، مقارنة بعوامل نفسية، في حالة التوجه نحو أفراد من النوع نفسه.

رابعاً: دراسات تتناول الاختيار الزواجي لدى الإناث، من هذه الدراسات:

1 - دراسة كوثر رزق (1989) وأجريت بهدف معرفة اتجاهات 304 من الطالبات الجامعيات نحو شريك الحياة، وتبين الدراسة أن الطالبات يفضلن أن يكون الزوج المأمول ذا سن مناسبة وشخصية قوية ومركز مرموق وحال ميسور (كما يظهر من امتلاكه شقة وسيارة) ومن عائلة محترمة ومملوء حناناً وطيبة وأن يحترم الزوجة، ويفترض أن ذكاءه مرتفع.

2 - دراسة نادية حسن قاسم (1988) وتمت بهدف معرفة دوافع 145 فتاة للزواج وأسس اختيار الزوج، وتكشف الدراسة عن أن أهم دوافع الفتيات للزواج هو الدافع للأمومة والمخاوف من فقدانها نتيجة تأخر الزواج بسبب التقدم في السن، وترى أغلب فتيات عينة البحث أن الأمومة هي السبيل الناجح للحفاظ على

استمرارية العلاقة الزوجية وقوتها، كما تكشف الدراسة أيضاً عن درجة من التوحد بين الصورة الوالدية لدى الفتيات وصورة الزوج المأمول.

وباستعراض الدراسات السابقة نلحظ ما يلي:

أ – قلة عدد الدراسات التي تقتصر على دراسة الاختيار الزواجي لدى الإناث.

ب – يشوب هذا العدد القليل أوجه قصور منهجية أهمها: اقتصاره على شريحة طالبات الجامعة، وانخفاض الكفاءة السيكومترية للأدوات التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات.

جـ – أهملت شريحة من الإناث يعتقد أن تأخر سن زواجهن يرجع إلى إصرارهن على ملامح معينة لصورة الزوج المأمول، هذه الشريحة هي العاملات في المجال الأكاديمي، ويسعى البحث الحالي لدراسة عينة من هذه الشريحة.

مشكلة البحث

يشهد العالم تراجعاً في معدلات الزواج، إذ تظهر الإحصاءات الأمريكية – على سبيل المثال – أن ما بين 24% و31% من الفتيات ممن تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة لم يسبق لهن الزواج (Sears *et al.*, 1991: 449). وفي مصر، تقدر نسبة التراجع في معدلات الزواج بـ 2.4%، فقد كان هناك نصف مليون عقد زواج عام 1987، انخفضت إلى 488 ألف عقد سنة 1991، وتظهر الإحصاءات أن نسبة من لم يسبق لهن الزواج هي 49% ممن هن في الفئة العمرية 20-25 سنة، و19% ممن هن في فئة 25-30 سنة، و11% ممن هن في فئة العمر 30-35 سنة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1992: 16-18)، وفي محافظة المنوفية – حيث إن سكانها هم الجمهور الذي سحبت منه عينة البحث الحالي – يظهر التعداد العام لسنة 1986 أن اللاتي لم يسبق لهن الزواج هن أكثر من واحد وثلاثين ألف فتاة من فئة العمر 20-25 سنة، وقرابة عشرة آلاف فتاة من فئة العمر 25-30 سنة، ونحو خمسة آلاف فتاة من فئة العمر 30-35 سنة، ونحو سبعة عشر ألف فتاة تجاوز عمرهن الخامسة والثلاثين عاماً (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1990: 693)[3].

ويشير الباحثون إلى تأثير قوي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في الاختيار الزواجي، وأنها – في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة – تعد المسئول الأول عن تراجع معدلات الزواج عموماً، وعن تأخر سن زواج الفتيات بوجه خاص (إبراهيم العبيدي، وعبدالله خليفة، 1992؛ السيد الحسيني وجهينة العيسى، 1980، Brown *et al.*, 1987; Fossett & Kiecolt, 1993; South,

1996). ومع ذلك هناك توقع أن تمثل خصائص الفتاة الديموجرافية – وخاصة عمرها ومكانتها المتمثلة في نوعية العمل الذي التحقت به – عاملاً يقف وراء تأخر سن زواجها، حيث يترتب على ارتفاع مكانة الفتاة المهنية رسم صورة معينة للزوج المأمول، تجعل احتمالات انطباقها على فرد ما قليلة، وبالتالي تتناقص احتمالات تقدم الزوج المناسب لها. وعلى هذا يصبح السؤال الأساسي الذي يتصدى البحث الحالي للإجابة عنه هو: هل تختلف صورة الزوج المفضل للعاملات في المجال الأكاديمي عن تلك المفضلة لطالباتهن؟

وللإجابة عن السؤال السابق، صيغت الفروض الصفرية التالية:

1 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات كل من الأكاديميات والطالبات لأهمية أسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات.

2 – لا تختلف ملامح صورة الزوج المفضل عند العاملات في المجال الأكاديمي عن الصورة المفضلة لدى الطالبات.

المنهج

العينة

تتكون عينة البحث من مجموعتين:

الأولى: 78 آنسة مسلمة يعملن في جامعات منطقة الدلتا بمصر، تتراوح أعمارهن بين 25 و40 سنة بمتوسط 29,34 سنة وبانحراف معياري قدره 4.02 سنوات، منهن 38.7% معيدات، و25.8% مدرسات مساعدات، و25.8% مدرسات، 9.7% أساتذة مساعدات، و13 منهن بنسبة 16.67% سبقت خطبتهن، وجميع المبحوثات لحظة جمع البيانات غير مخطوبات.

الثانية: 120 آنسة مسلمة من طالبات الفرقة الرابعة بكلية الآداب – جامعة المنوفية، أعمارهن فيما بين 19 و21 سنة، بمتوسط 20.5 وبانحراف معياري قدره 1.06 سنة، و25 منهن سبقت خطبتهن بنسبة 42.5%، و38 منهن خطبتهن مستمرة حتى وقت جمع البيانات بنسبة 74.15% (32.3% من عينة الطالبات).

الأداة

وتتكون من قسمين:

الأول: قائمة من 30 صفة للزوج الذي تتمنى الفتيات الاقتران به في المستقبل، وقد اختيرت هذه الصفات وفق الخطوات التالية:

1 – استخلاص قائمة بالصفات التي أظهرت دراسات سابقة أهميتها للاختيار الزواجي (نادية قاسم، 1988، كوثر رزق، 1988؛ عبدالمنعم شحاته، 1992). 2 – وجه إلى 50 طالبة في الفرقة الرابعة بكلية الآداب – جامعة المنوفية سؤال مفتوح مؤداه: «ما الصفات التي ترين ضرورة توافرها أو عدم توافرها في الرجل الذي تفضلين الاقتران به؟». وتم تحليل مضمون إجاباتهن واستخلاص قائمة أخرى. 3 – بمطابقة القائمتين السابقتين وحذف المتشابه فيهما أمكن الوقوف على 30 صفة للزوج. 4 – تم ترتيب هذه الصفات عشوائياً حتى لا توحي بوجهة معينة للاستجابة، وتم تقدير الأداء عليها بحيث تشير الدرجة (1) إلى ضرورة عدم توافر الصفة، فتوافرها في الشخص يعني رفضه كزوج، والدرجة (2) تشير إلى استحسان عدم توافر الصفة وإن كان بالإمكان قبول ذلك، والدرجة (3) تعني عدم الاهتمام باتسام الشخص أو عدم اتسامه بالصفة عند اختياره زوجاً، والدرجة (4) تشير إلى استحسان توافر الصفة ويمكن قبول عدم اتسام الشخص بها، والدرجة (5) تشير إلى ضرورة تمتع الشخص بها، فعدم تمتعه بها يعني رفضه كزوج.

الثاني: يتكون من ستة أسئلة عن مرات الخطبة السابقة وأسباب فشلها، وعشر عبارات عن أسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، وطلب من المبحوثات ترتيب هذه الأسباب العشرة وفق أهميتها في دفع الرجال إلى التردد في الزواج بأكاديميات، وقد أعطى الترتيب الأول 10 درجات والثاني 9 درجات والثالث 8 درجات، وهكذا حتى الترتيب العاشر الذي أعطى درجة واحدة، ثم حسب متوسط الدرجات على كل سبب منها.

وقد حسب معامل ثبات الأداة بقسميها بطريقة إعادة الاختبار لـ 25 فتاة (من المجموعتين) والذي تم في غضون أسبوعين من الاختبار الأول، وحسب معامل ارتباط «بيرسون» بين استجابتي بنود القسم الأول (30 صفة) فتراوحت معاملات الارتباط بين 0.56 و0.89، كما حسبت نسبة الاتفاق بين إجابتي المبحوثة عن أسئلة القسم الثاني في التطبيقين، فتراوحت هذه النسب بين 68% و92%. أما صدق الأداة فسوف نستدل عليه من مؤشرين هما:

الأول: ويتمثل في اتفاق 8 من أهل الاختصاص في علم النفس[4] على ملاءمة كل بند من بنود الأداة لموضوع البحث وهدفه.

الثاني: هو اتساق النتائج مع توقعات مستمدة، إما من نتائج البحوث السابقة أو من تأمل الواقع المجتمعي المصري، ومن هذه التوقعات:
1 – أن نسبة المخطوبات من الطالبات تفوق مثيلتها لدى الأكاديميات.
2 – الاستطاعة المادية للزوج تحظى بقيمة أعلى لدى العاملات في المجال الأكاديمي مقارنة بالطالبات. 3 – أن ملامح صورة الزوج المأمول للأكاديميات تختلف كثيراً عن مثيلتها لدى الطالبات.

يمكن التعامل مع اتساق نتائج بحث ما مع نتائج بعض ما سبق إجراؤه من دراسات عن الظاهرة نفسها بوصفه نوعاً من الصدق التلازمي. فإذا كان الإجراء عند تقدير هذا النوع من الصدق هو الاعتماد على اتساق درجات اثنين من المقاييس، أحدهما قديم والآخر مستحدث، يقيسان ظاهرة واحدة، فقياساً على ذلك، يمكن الاعتماد على اتساق نتائج الدراسة الراهنة – إذا تحقق – مع نتائج بعض البحوث السابقة كمؤشر لصدق الأداة.

وسوف يتضح لاحقاً عند عرض النتائج مدى توافر المؤشر الثاني لصدق الأداة.

جمع البيانات وتحليلها[5]

تم جمع البيانات بشكل فردي من أفراد المجموعة الأولى، وبطريقة جماعية من أفراد المجموعة الثانية، كما تم تحليلها إحصائياً بواسطة الحزمة SPSS باستخدام الحاسب الآلي لمختبر قسم علم النفس بكلية التربية بأبها، وتمثل هذا التحليل في استخراج نسبة تكرار إجابة بعض البنود في كلتا المجموعتين وحساب دلالة الفروق بين هذه النسب، إضافة إلى حساب متوسط – وكذلك الانحراف المعياري – تقدير أفراد كل مجموعة على حدة لصفات الزوج المفضل ولأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، ومن ثم حساب قيم «ت» لدلالة الفروق بين هذه المتوسطات.

النتائج ومناقشتها

سوف تُعرض النتائج وفق محورين يشكلان جزأي الأداة من ناحية، ويعكسان الفروض التي يسعى البحث الحالي إلى اختبار صحتها من ناحية أخرى، وهما: 1 – المقارنة بين الطالبات والأكاديميات في نسبة المخطوبات

منهما، ومعدل فشل الخطوبة وأسبابه، وأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات. ومن خلال هذه المقارنة نتحقق من صحة الفرض الأول. 2 – المقارنة بين متوسطات تقدير كل من الطالبات والأكاديميات لأهمية صفات الزوج المفضل، وتمثل هذه المقارنة اختباراً للفرض الثاني.

ونعرض فيما يلي لهذه المقارنات:

المحور الأول: أ – تبين أن معدل خطبة الطالبات أعلى وبشكل دال إحصائياً عند مستوى 0.05 بنسبة حرجة 1.998، إذ نسبة المخطوبات من الطالبات هي 42.5% (منهن 74.5% خطبتهن مستمرة) مقابل 16.7% من الأكاديميات (لم تستمر خطبة أي منهن). وهذه الفروق سواء في نسبة المخطوبات أو في استمرارية الخطبة تتناقض مع عمر المبحوثات، إذ الطالبات أصغر سناً من الأكاديميات بشكل دال إحصائياً عند مستوى 0.001، حيث قيمة «ت» للفرق بين متوسطي عمر أفراد المجموعتين بلغت 19.86، ويمكن تفسير ذلك بأحد التفسيرات التالية أو بها معاً:

(1) أن تقدم الأكاديميات في السن يقلل من احتمالات تقدم الراغبين في الزواج لخطبتهن، ففي دراسة عبر ثقافية cross-cultural أجريت على 37 عينة من 33 بلداً، تبين أن الذكور يفضلون الزواج بإناث أصغر منهم عمراً، بينما تفضل الإناث أن يكون الزوج أكبر منهن سناً (Buss, 1989)، ويبدو أن هذا التفضيل يتمتع بدرجة عالية من العمومية والثبات، إذ أمكن استعادته في دراسات أخرى (Rajceki *et al.*, 1991; Sprecher *et al.*, 1994). وكون الأكاديميات يتقدمن في العمر يقلل احتمالات كونهن مطلوبات أو مرغوبات للزواج، أو ما يسمى بـ «الإتاحة الزواجية» mare availability وتكشف البحوث عن تأثير إيجابي لهذه الإتاحة تمثل في زيادة معدلات زواج الأمريكيات ذوات البشرة السوداء في الثمانينيات (Fassett & Kiecolt, 1993)، كما تشير بحوث أخرى لتأثير متناقض لهذه الإتاحة، بمعنى أن تأثيرها قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً في زواج الأمريكيات لأن هذا التأثير مرهون بتوافر ظروف معينة (South, 1996)، وتشير فئة ثالثة من البحوث إلى أن التفاوت العمري بين الزوجين – أياً كان مصدره عموماً، وفي حالة كون الزوجة هي الأكبر عمراً من الزوج بوجه خاص – أهم عوامل فشل الزواج (Hall & Zhao, 1995).

جدول (1): ترتيب كل من الطالبات والأكاديميات لأهمية صفات الزوج ومتوسطات تقديراتهما وانحرافه المعياري

	المجموعة / الصفة	طالبات (ن = 120)			أكاديميات (ن = 78)			ت
		المتوسط	الانحراف	الترتيب	المتوسط	الانحراف	الترتيب	
1	واسع الافق.	4.52	0.65	8	4.67	0.52	3	1.71
2	صريح.	4.88	0.28	5	4.0	0.93	12	*9.77
3	ميسور الحال (دخله مرتفع).	3.88	0.53	19	3.9	0.61	13	0.24
4	تربطني به علاقة عاطفية.	4.4	0.78	11	3.32	1.02	22	*8.37
5	مثقف (يقرأ كثيراً).	4.24	0.88	15	4.83	0.65	1	*5.06
6	كريم.	4.92	0.28	2	3.88	0.96	15	*10.91
7	أكبر مني سناً.	4.44	1.02	10	4.03	1.22	11	**2.68
8	يهتم بالمسائل الاجتماعية للآخرين.	4.18	0.86	17	3.9	0.83	14	**2.26
9	يشغل وظيفة حكومية محترمة (كالقضاء والجامعة مثلاً).	3.56	0.93	22	4.17	0.44	8	*5.04
10	لا يدخن السجائر.	4.26	0.75	14	3.68	1.3	18	*3.95
11	هادئ الطباع.	4.48	0.76	9	4.06	0.81	10	*3.68
12	يمكنه تجهيزي بأثاث فاخر.	3.76	0.72	21	4.52	1.09	4	*5.88
13	يشعرني بكياني كامرأة.	4.9	0.65	4	3.67	1.62	20	*7.64
14	لديه مسكن (شقة) مستقل.	4.6	0.65	7	4.1	1.04	9	*4.13
15	مريح (يتسم بخفة الدم).	4.22	0.76	16	3.68	1.19	19	*3.88
16	يهتم بالمناسبات الخاصة بي.	4.32	0.99	12	3.74	1.18	17	*3.56
17	شكله جذاب.	3.96	0.88	18	3.13	1.06	26	*5.93
18	يشتغل بالأعمال الحرة (تجارة أو حرفة ما).	3.04	1.17	26	4.48	0.85	5	*9.35
19	ملتزم بأحكام الدين.	4.92	0.77	3	3.26	1.24	23	*11.53
20	يقدم شبكة ثمينة.	3.24	1.17	25	4.23	1.02	6	*6.074
21	جاد في تصرفاته.	4.88	0.35	6	3,23	1.52	24	*11.34
22	من عائلة دون عائلتي في المستوى الاجتماعي.	3.46	1.5	23	4.19	1.05	7	*3.72
23	يحترمني امام الآخرين.	4.94	0.48	1	3.23	1.73	25	*10.18
24	يتشبث برأيه.	2.82	1.7	28	4.83	0.41	2	*10.2
25	متواضع.	3.88	1.4	20	1.67	1.21	29	*11.38
26	يتدخل في أمور لا تعنيه (أشياء نسائية مثلاً).	1.88	1.6	30	3.5	1.64	21	*6.16
27	«ودني»***.	2.0	1.8	29	1.66	1.48	30	1.38
28	يهتم بمظهره.	4.28	0.45	13	2.52	1.63	28	*11.13
29	ياخذ رايي في شئونه الخاصة.	3.34	1.28	24	3.87	1.26	16	**2.9
30	يمضي وقت فراغه مع اصحابه	2.88	1.13	27	2.84	1.24	27	0.23

* دال عند 0.001

** دال عند 0.05

*** لفظ باللهجة العامية المصرية مدلوله: أنه يستمع إلى غيره ويردد كلامه دون تمحيص.

وكون الطالبات في البحث الحالي – كما يوضح جدول (1) – أعطين تقديراً أعلى وبشكل دال إحصائياً عند مستوى 0.02 من تقدير الأكاديميات لكون الزوج المفضل أكبر منهن عمراً، يعد هذا دليلاً مؤيداً لنتائج البحوث التي عرضناها آنفاً.

(2) ارتفاع مستوى تعليم الأكاديميات يقلل من احتمالات تقدم الراغبين في الزواج إلى خطبتهن، إذ تظهر البحوث أن الرجال يفضلون الزواج بمن هي أدنى منهم في مستوى التعليم (Sprecher *et al.*, 1994). وتظهر بيانات البحث الراهن (انظر جدول 2) أن الأكاديميات يضعن «إحساس بعض الرجال بعدم التكافؤ (في المكانة والدخل)»، في المرتبة الثانية، بينما تضعه الطالبات في المرتبة الخامسة كسبب يؤدي إلى تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، ومن ناحية أخرى، فقد أولت الأكاديميات – في هذا البحث كما يبين جدول (1) – تقديراً أعلى بشكل دال إحصائياً عند مستوى 0.001 لكون الزوج المأمول مثقفاً وكونه يشغل وظيفة حكومية محترمة (في الجامعة أو القضاء مثلاً)، كما أعطين تقديراً أدنى بشكل دال إحصائياً عند مستوى 0.001 مقارنة بالطالبات لكون الزوج المفضل من عائلة دون عائلاتهن في المستوى الاجتماعي. وهذا وذاك يقللان من احتمالات تقدم الراغبين في الزواج إلى الأكاديميات، لتضاؤل عدد من يتسمون بتلك الصفات التي تحظى بتقدير أعلى من الأكاديميات.

جدول (2): القيم النسبية لأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات التي أعطتها الطالبات والأكاديميات وترتيبهن لها

السبب	طالبات (ن = 120)			أكاديميات (ن = 78)			ت
	الترتيب	المتوسط	الانحراف	الترتيب	المتوسط	الانحراف	
لا تجيد الأعمال المنزلية.	1	6.41	3.56	4	5.58	3.49	16.02*
تحب الظهور (المنظرة).	4	6.19	3.27	1	6.42	3.06	4.95*
لا تجيد التعبير عن عواطفها.	10	3.85	2.74	9	3.81	2.39	1.06
إحساس بعض الرجال بعدم التكافؤ (في المكانة والدخل).	5	6.17	3.18	2	6.29	3.73	2.25**
تحب الجدال والنقاش الدائم.	7	5.12	2.99	5	5.13	3.33	0.22
أقل جاذبية كأنثى من العاملات في مجالات أخرى.	2	6.33	3.81	8	4.45	2.17	41.27*
تؤمن بأفكار تتعارض وقوامة الرجل (كالمساواة).	3	6.29	3.31	7	4.48	2.22	43.72*
تتعالى على الآخرين.	8	4.98	2.11	3	5.71	2.75	19.99*
دماغها ناشفة***	6	5.23	3.49	10	3.42	2.38	51.9*
جديتها الزائدة.	9	4.18	2.75	6	4.9	3.37	15.93*

* دال عند 0.001

** دال عند 0.005

*** لفظ باللهجة العامية المصرية يعني: متصلبة، أي تتشبث بمواقفها إلى درجة العناد.

(3) الصورة التي يرسمها الذكور للعاملة في المجال الأكاديمي والتي يغلب عليها الطابع السلبي، وتدفع الراغبين في الزواج إلى عدم التقدم للأكاديميات، وهذه الصورة تشيع بين العاملين في المجال الأكاديمي، فما بالك بالذكور في المجالات الأخرى، فبسؤالهم عن الصفات التي تتسم بها المرأة العاملة في المجال الأكاديمي وتقلل من قدرتها على القيام بمهامها كزوجة، ذكروا الصفات التالية: الطموح – وحب السيطرة – والتشبث بالرأي – وتوجيه الانتقاد للآخرين – والنفور من التقاليد الاجتماعية (عبدالمنعم شحاته، 1999). وتؤيد بيانات البحث الحالي ما سبق – انظر جدول (2) – إذ ترى الأكاديميات أن إحجام الرجال عن الزواج بهن يرجع إلى كونهن يتسمن بـ : حب «الظهور» – والتعالى على الآخرين – ولا يُجِدْنَ الأعمال المنزلية – وحب الجدال والنقاش الدائم، على الترتيب.

ب – تكشف البيانات أن 74.15% (أي 33% من عينة الطالبات) من الطالبات المخطوبات ما زالت خطبتهن مستمرة في مقابل فشل خطبة كل من سبقت خطبتها من الأكاديميات. وبسؤال المبحوثات اللاتي فشلت خطبتهن من المجموعتين عن أسباب هذا الفشل تبين أن الأكاديميات يعزونه إلى كون الخاطب يراها طموحة وأكثر ذكاء منه ومتصلبة، وكونها ترى خطيبها متقلب المزاج ولا يتسم بالصراحة. أما الطالبات اللاتي فشلت خطبتهن فيعزين ذلك إما إلى ظروف الخاطب الاقتصادية أو تدخل الأهل أو غياب التجاوب العاطفي.

ونلحظ مما سبق أن إقبال الرجال على خطبة الأكاديميات محدودة مقارنة بالطالبات، كما يتضح من نسبتي المخطوبات في كلتا المجموعتين وكونها أعلى بشكل دال إحصائياً لدى الطالبات، كما نلحظ أن معدلات فشل خطبة الأكاديميات أعلى أيضاً مقارنة بالطالبات. وبسؤال المبحوثات من المجموعتين عن أسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات وترتيب هذه الأسباب من وجهة نظرهن – كما يوضح جدول (2) – تبين أن هناك درجة من التشابه بين ترتيب كل من الطالبات والأكاديميات لأهمية أسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، حيث بلغ معامل ارتباط الرتب 0.812، وبلغ 0.826 بعد تحويله إلى معامل ارتباط «بيرسون»، وهو دال عند مستوى 0.01.

وعلى الرغم من درجة التشابه هذه فإن هناك قدراً من التباين في نظرة كل من الطالبات والأكاديميات إلى أهمية هذه الأسباب، وذلك كما يتضح من قيم «ت» للفروق بين متوسطي تقدير أفراد المجموعتين لكل سبب، حيث تعطي الطالبات

أهمية أكبر لأسباب مثل: لا تجيد الأعمال المنزلية – وأقل جاذبية كأنثى من العاملات في مجالات أخرى – ومتصلبة – وتؤمن بأفكار تتعارض وقوامة الرجل. بينما تولي الأكاديميات أهمية أعلى لأسباب مثل: تحب الظهور – وإحساس بعض الرجال بعدم التكافؤ – وتتعالى على الآخرين – وجديتها الزائدة.

ونستدل من ترتيب الطالبات لأسباب تردد الرجال في التقدم لأكاديميات اتفاقهن – أي الطالبات – مع الرجال كما تكشف بحوث Rajceki *et al.*, 1991; Feingold, 1992 ومع المرأة العاملة ذاتها، حتى التي تعمل منهن في المجال الأكاديمي، كما توضح دراسة Biernat & Wortman, 1991، ومصدر هذا الاتفاق هو استخدام معيار الدور التقليدي للنوع عند تقويم أداء الأكاديميات لأدوارهن كزوجات وربات بيوت.

ومن ناحية أخرى، فإن ترتيب الأكاديميات لأسباب تردد الرجال في التقدم إليهن يتسق – إلى حد ما – مع بعض ملامح صورتهن كما يراها زملاؤهن الذين رأوا أن دورهن كزوجات يتأثر سلباً باتسامهن بصفات مثل: الطموح – وحب السيطرة – والتشبث بالرأي – وتوجيه الانتقاد للآخرين – والنفور من التقاليد الاجتماعية (عبدالمنعم شحاته، 1999)، متفقين في ذلك مع ما تعزوه القصص التي تنشرها الصحافة النسائية إلى طموح المرأة العاملة، إذ يقلل – من وجهة نظر هذه القصص – من قدرتها على القيام بمهامها كزوجة (ناهد رمزي وأخريات، 1977: 79, 92, 94).

ويثير ما سبق نقطتين: تتعلق الأولى منهما بوجود قدر من الاستبصار لدى العاملة في المجال الأكاديمي بالصورة التي يكونها عنها الآخرون، ويمكن لبحوث مفهوم الذات أن تلقي بعض الضوء على هذه النقطة، إذ تقدم لنا هذه البحوث مفهوم الذات الأكاديمي Academic self concept الذي يتكون نتيجة إدراك الذات في سياق أكاديمي، حيث تشكل الكفاءة الدراسية حجر الزاوية في هذا الإدراك، الأمر الذي يعكس وصفاً للذات أكثر منه تقويماً لها، ومع رسوخ هذا المفهوم – نتيجة الاستغراق في النشاط الأكاديمي لمدد طويلة كما هو الحال بالنسبة للأكاديميات – يختفي التمييز بين وصف الذات وتقويمها، ويحل الجانب الوصفي محل الجانب التقويمي (Byrne, 1996)، ومن هنا كان الاتساق النسبي

بين وصف الأكاديميات لذواتهن ووجهة نظر كل من زملائهن والصحف النسائية فيهن.

وتتعلق النقطة الثانية بكون درجة التشابه بين ترتيب أفراد المجموعتين لأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات تتعارض مع فروق شديدة الدلالة إحصائياً بين متوسطي تقدير أفراد المجموعتين لأهمية هذه الأسباب، ويمكن قبول هذا التعارض في ظل الاختلاف بين منطق الارتباط ومنطق المتوسطات الحسابية ودلالة الفروق بينهما، فالأول يعتمد على مدى الاتساق بين المتغيرين في الزيادة والنقصان، أما الثاني فيعتمد على نماذج حسابية خطية تفترض إضافة آثار المتغيرات[6].

المحور الثاني: عند فحص جدول (1) يتبين ما يلي: أ – لا يوجد تشابه بين ترتيب كل من الطالبات والأكاديميات لأهمية صفات الزوج المفضل، إذ بلغ معامل الارتباط بين ترتيب كل منهما لهذه الصفات - 0.03 وتبين أنه غير دال، وذلك بعد تحويله إلى معامل ارتباط «بيرسون» فبلغ 0.031. ب – وتختلف ملامح صورة الزوج المفضل للطالبات عن مثيلتها لدى الأكاديميات فيما يلي: (1) أعطت الطالبات تقديراً أعلى – مقارنة بالأكاديميات حيث الفروق بين متوسطي تقديراتهما دالة إحصائياً – لأهمية الصفات التالية: صريح – وتربطني به علاقة عاطفية – وكريم – وأكبر مني سناً – ويميل إلى مجاملة الآخرين – ولا يدخن السجائر – وهادئ الطباع – ويشعرني بكياني كامرأة – ولديه مسكن مستقل – ومرح – ويهتم بالمناسبات الخاصة بي – وشكله جذاب – وملتزم بأحكام الدين – وجاد – ويحترمني أمام الآخرين – ومتواضع – ويهتم بمظهره.

وبتفحص هذه الصورة، يتضح أن الطالبات يفضلن الزواج بمن يتسم بعاطفة جياشة (رومانسي) ويتحين الفرص للتعبير عن عواطفه ومقبول الشكل ومرن المعاملة. (2) أعطت الأكاديميات تقديراً أعلى – مقارنة بالطالبات، حيث الفروق بين متوسطي تقديراتهما دالة إحصائياً – لأهمية الصفات التالية: مثقف – ويشغل وظيفة محترمة – ويمكنه تجهيزي بأثاث فاخر – ويشتغل بالأعمال الحرة (كالتجارة) – ويقدم «شبكة» (هدية خطبة) ثمينة – ومن عائلة دون عائلتي في المستوى الاجتماعي – ويتشبث برأيه – ويتدخل في أمور لا تعنيه – ويأخذ رأيي في شئونه الخاصة.

ونلحظ من ذلك أن لدى الأكاديميات الميل – أكثر مما هو لدى الطالبات – إلى تحمل اتسام الزوج المأمول بصفات سلبية كانخفاض مكانة أسرته وتشبثه برأيه وتدخله فيما لا يعنيه، وكون معاملته ليست «رومانسية»، وذلك في مقابل تمتعه بالاستطاعة المادية التي تمكنه من تقديم «شبكة» ثمينة وتجهيز أثاث فاخر وتوفير مستوى معيشي مرتفع، الأمر الذي يسمح لمبحوثاتنا الأكاديميات بالظهور بمظهر معين. ويدعم هذا التفضيل كون «حب الأكاديميات للظهور (المنظرة)» يحتل المرتبة الأولى – من وجهة نظرهن – كأهم أسباب تردد الرجال في الزواج بهن.

جـ – مما سبق ترتسم صورة الزوج المفضل للطالبات والأكاديميات على النحو التالي: (1) تفضل الطالبات الزواج بالشخص الذي: يحترمها أمام الآخرين – وكريم – وملتزم بأحكام الدين – ويشعرها بكيانها كامرأة – وصريح – وجاد في تصرفاته – ولديه مسكن مستقل – وواسع الأفق – وهادئ الطباع – وأكبر منها سناً. (2) أما الأكاديميات فيفضلن الزواج بمن هو: مثقف – ويتشبث برأيه – وواسع الأفق – ويمكنه تجهيز أثاث فاخر – ويقدم «شبكة» ثمينة – ومن عائلة دون عائلتها في المستوى الاجتماعي – ويشغل وظيفة حكومية محترمة – ولديه مسكن مستقل – وهادئ الطباع.

د – ونلحظ قسمات مشتركة بين صورتي الزوج المفضل للطالبات والأكاديميات تتمثل في: (1) اتفاقهما على أهمية كون الزوج المأمول: واسع الأفق – وهادئ الطباع – ولديه مسكن مستقل. حيث حظيت هذه الصفات بالمرتبة الأعلى والقيمة المرتفعة من قبل أفراد المجموعتين. (2) واتفاقهما أيضاً على ضرورة ألا يكون ممن: يتدخل فيما لا يعنيه – و«ودني» – ويكتفي بأن يشعرها بكيانها كامرأة. فهذه الصفات جاءت في ذيل قائمة الترتيب التي قام بها أفراد المجموعتين.

الخلاصة

قدمت قائمة من 30 صفة للزوج المفضل و7 أسئلة عن مرات الخطبة السابقة وأسباب فشلها وأسباب تردد الرجال في الزواج بأكاديميات، قدمت إلى 78 آنسة من العاملات في المجال الأكاديمي بجامعات وسط الدلتا، و120 من طالبات الفرقة الرابعة بكلية الآداب – جامعة المنوفية، وذلك لتقدير مدى أهمية

كل صفة – وكل سبب – منها عند اختيار الزوج المأمول، وقد تبين ما يلي: (1) أن نسبة المخطوبات من الطالبات أعلى منها لدى الأكاديميات. (2) أن نسبة من الطالبات المخطوبات ما زالت خطبتهن مستمرة، بينما فشلت خطبة كل من سبقت خطبتها من الأكاديميات المشاركات في البحث. (3) تعزو الأكاديميات فشل خطبتهن إلى كونهن يتسمن بالطموح والذكاء والتشبث بالرأي، بينما تعزوه الطالبات إلى الظروف الاقتصادية وتدخل الأهل. (4) أن كلا من الطالبات والأكاديميات يرجعن تردد الرجال في الزواج بأكاديميات إلى سعي الأكاديميات للظهور (المنظرة) وعدم إجادتهن الأعمال المنزلية وتقدمهن في العمر وارتفاع مكانتهن ومستوى تعليمهن، وأن هذا يدعم ما سبق أن توصلت إليه بحوث أخرى. (5) أن الزوج المفضل للطالبات هو الذي يحترمهن أمام الآخرين ويتسم بالكرم والصراحة والجدية والالتزام واتساع الأفق وأكبر منهن سناً. (6) أن الزوج المفضل للأكاديميات هو من تتوافر فيه الاستطاعة المادية حتى وإن اتسم ببعض الخصائص السلبية كالتشبث بالرأي وكون معاملته ليست رومانسية. (7) وتتفق نتائج هذه الدراسة مع بعض ما كشفت عنه بحوث سابقة – وقد عرضنا آنفاً نماذج لهذا الاتفاق – وتختلف مع البعض الآخر، ومن شواهد هذا الاختلاف:

أ – أن الأكاديميات يعطين أهمية أكبر لاستطاعة الزوج المادية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية الاقتصادية وأسلوب معاملته للزوجة. ب – أن القيم الموجهة للاختيار الزواجي بين طالبات الجامعة لم تتغير نتيجة الظروف الاقتصادية التي يعايشها المجتمع المصري وتعد أهم عقبات الزواج. جـ – أن لدى الأكاديميات استبصاراً بالصورة الشائعة عنهن لدى الذكور وعبر وسائل الإعلام.

(8) وإذا كان هذا البحث قد أجاب عن التساؤل الذي بدأ به، فإنه يثير أسئلة أخرى في حاجة لمزيد من انتباه الباحثين مستقبلاً، ومن هذه الأسئلة:

أ – هل تمارس خصال الشخصية دوراً في عملية الاختيار الزواجي؟ وإذا كانت تمارس فهل يختلف حجم تأثيرها باختلاف عمر المبحوثين ونوعهم ومكانتهم الاجتماعية؟ ب – ما مدى تأثر الاختيار الزواجي في المجتمع المصري بالإطار المرجعي الموجه لسلوك أفراده والمستمد أساساً من الدين الإسلامي؟ وهل تختلف درجة هذا التأثير بتباين نوع القائمين بالاختيار الزواجي وأعمارهم

ومكانتهم الاجتماعية الاقتصادية وكثافة تعرضهم لضروب سلوك زواجي تعكس مرجعية مستمدة من ثقافات أخرى في ظل الانفتاح الإعلامي عبر القنوات الفضائية؟ جـ - هل يؤدى الأشخاص ذوو التأثير الاجتماعي في الأنثى المصرية مثل الوالدين والأساتذة المقربين والأصدقاء الحميمين والأخوة الكبار دوراً في قبول الأنثى زوجاً ما؟ وما القوة النسبية لدور كل منهم، وما مدى تأثر الأنثى به؟

(9) يجب الحذر عند تعميم هذه النتائج، إذ إنها مرهونة بخصائص شريحة واحدة من المجتمع المصري هي العاملات في المجال الأكاديمي وطالباتهن الجامعيات، ليس هذا فحسب، بل يجب ألا يتجاوز التعميم نطاق منطقة دلتا مصر، وحتى يصبح فهمنا للاختيار الزواجي لدى الإناث أكثر عمومية، فإنه من الضروري إجراء بحوث مماثلة في مناطق مختلفة من المجتمع المصري وبمشاركة عينات تمثل شرائح أخرى من الإناث فيه، وحبذا لو أجريت بحوث عن الاختيار الزواجي تهدف للمقارنة بين مجتمعات عربية متفاوتة ثقافياً.

الهوامش

(1) أشار القرآن الكريم إلى الزواج كأساس لنظام الكون ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾ (51:49) وجعل هدفه حفظ النوع للإنسان والحيوان.

(2) وهناك أحاديث شريفة أخرى مثل «تزوجوا الودود الولود»، «لا تتزوجوا النساء لحسنهن...»، «خير النساء من إذا نظرت إليها أسرتك...»، كما نصح صلى الله عليه وسلم بتقارب الزوجين في العمر، ولم يزوج فاطمة لأبي بكر أو عمر وإنما لعلي بن أبي طالب (السيد سابق، 1983 ,3 :16-18).

(3) تجدر الإشارة إلى احتمال تضاعف الأرقام التي ذكرت في المتن، ويرجع تضاعفها، فضلاً عن الزيادة السكانية، إلى ارتفاع أسعار الشقق والأثاث ومستلزمات الزواج الأخرى خلال العقد الماضي، وقد كشفت البحوث عن دور أساسي للعامل الاقتصادي في تأخر سن الزواج.

(4) هم ثلاثة أساتذة وخمسة أساتذة مساعدين بأقسام علم النفس بكليات الآداب بجامعات وسط الدلتا.

(5) يتوجه الباحث بالشكر إلى الزملاء: د. إلهام خليل، أ. صلوحة الفقي، أ. عبدالفتاح درويش، أ. محمود عيد.

(6) لتعرُّف الاختلافات بين منطق أساليب الارتباط ومنطق أساليب اختبار دلالة الفروق بين المتوسطات، انظر: عبدالمنعم شحاته، 1989، 1990.

المصادر

إبراهيم العبيدي، وعبدالله خليفة (1992). بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 20 (2/1)، 7-26.

أبو حامد الغزالي. (ب.ت.). **إحياء علوم الدين**. القاهرة: دار نهر النيل.

أبو الفرج الجوزي (1929). **الطب الروحاني**. دمشق: مكتبة القدس.

ـــــــ (ب.ت.) **صيد الخاطر**. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (1992). تقرير عن معدلات الزواج والطلاق في مصر. القاهرة: منشورات الجهاز.

ـــــــ (1990). **التعداد العام لمصر عام 1986**. القاهرة: منشورات الجهاز.

السيد الحسيني، وجهينة العيسى (1980). الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري. (254-227:1). في: محمد الجوهري (محرر) **الكتاب السنوي في علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف.

السيد سابق (1983). **فقه السنة**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

سناء الخولي (1988). **الزواج والأسرة في عالم متغير**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالمنعم شحاته (1989). الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل: مقارنة بين التسلطيين وغير التسلطيين. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 17، العدد (3)، 161-181.

ـــــــــ (1990). مشكلات التحليل الإحصائي لبيانات القياس المتتابع في البحوث النفسية. بحث ألقي في المؤتمر السنوي الثاني للإحصاء والنمذجة الآلية في العلوم الاجتماعية، مركز نظم المعلومات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 3-1990/2/5.

ـــــــــ (1992). خصال الزوج المفضل لطالبات الجامعة وطلابها. **مجلة بحوث كلية الآداب – جامعة المنوفية**، 8 :1-25.

ـــــــــ (1999). صورة المرأة العاملة في المجال الأكاديمي كما يراها زملاؤها. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27، العدد (1)، 73-87.

علي عبدالسلام، ومحمد زعتر (1992). الاغتراب الذاتي والقلق العصابي وعلاقتهما بتأخر سن الزواج لدى الإناث العاملات وغير العاملات. **علم النفس**، 23، 54-64.

كوثر رزق (1989). دراسة مقارنة في اتجاهات طالبات الجامعة نحو اختيار شريك الحياة، **مجلة كلية التربية بدمياط**، الجزء الأول، العدد (12)، 361-388.

محمد رمضان محمد (1991). سيكولوجية المرأة العانس: دراسة إكلينيكية. ص ص482-510 في كتاب «**المؤتمر السابع لعلم النفس في مصر**». القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

نادية حسن قاسم (1988). أسس اختيار الزوج لدى طالبات الجامعة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

ناهد رمزي، وصفية مجدي، وسلوى العامري (1977). **صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام: دراسة في تحليل المضمون للصحافة النسائية**. القاهرة: منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

Baily, J., Gaultin, S., Agyer, Y., & Gladue, B. (1994). Effects of gender and sexual orientation on evolutionarily relevant aspects of human mating. *Journal of Personality & Social Psychology*, 66: 1081-1093.

Biernat, M., & Wortman, C. (1991). Sharing of home responsibilities between professionally employed women and their husbands. *Journal of Personality & Social Psychology*, 60: 844-860.

Brown, K., et al. (1987). Economic and social factors in mate selection: an ethnographic analysis in agricultural community. *Journal of Marriage & the Family*, 49: 41-55.

Buss, Q. (1989). Sex differences in human mate preferences: evolutionary hypothesis tested in 37 cultures. *Behavioral Sciences*, 12: 1-49.

Byrne, B. (1996). Academic self-concept: its structure, measurement and relation to academic achievement. pp 287-316 In B.Bracken (Ed.) *Handbook of self concept: Developmental, social and clinical consideration.* New York: John Wiley.

Deaux, K., & Wrightsman, L. (1988). *Social psychology*. California: Brooks/Cole.

Feingold, A. (1992). Gender differences in mate selection preferences: a test of the parental investment model. *Psychological Bulletin*, 112: 125-139.

Fossett, M., & Kiecolt, K. (1993). Mate availability and family structure among African Americans in the U.S. *Journal of Marriage & the Family*, 55: 288-302.

Hall, Q., & Zhao, J. (1995). Cohabitation and divorce in Canada: testing the selectivity hypothesis. *Journal of Marriage & the Family*, 57: 421-427.

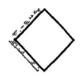
Mastakeasa, A. (1992). Marriage and psychological well-being: Some evidence on selectivity into marriage. *Journal of Marriage & the Family*, 54: 901-911.

Rajceki, D., Bledsoe, S., & Rasmussen, J. (1991). Successful personal ads: Gender differences and similarities in offers, stipulations and outcomes. *Basic & Applied Social Psychology*, 12: 457-469.

Sears, D., Peplau, T., & Taylor, S. (1991). *Social psychology*. New Jersey: Prentice-Hall, 3rd ed.

South, S. (1996). Rate availability and the transition to unwed motherhood: A paradox of population structure. *Journal of Marriage & the Family*, 58: 265-279.

Sprecher, S., Sullivan, Q., & Hatfield, E. (1994). Mate selection preferences: gender differences examined in a national sample. *Journal of Personality & Social Psychology*, 66: 1074-1080.



عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي:
المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل

محمد إبراهيم منصور*

ملخص: تتناول هذه الدراسة قضية عمل المرأة باعتبارها من القضايا المجتمعية التي تناولها كثير من الباحثين والدارسين من مختلف التخصصات وأصبغوا عليها طابعاً اقتصادياً بحتاً، وأصبح عملها يقيم من خلال مفهوم ضيق يركز على خروجها من المنزل إلى سوق العمل للعمل بأجر، ويستبعد أي نشاط اقتصادي ومجتمعي تقوم به المرأة داخل منزلها باعتباره جهداً يصعب قياسه وإدخاله في الحسابات القومية.

لقد حاولت الدراسة أن تتجاوز المفهوم المحدود والجزئي لقوة العمل وخاصة في مجال عمل المرأة، وذلك من خلال استخدام عينة حجمها 139 امرأة عاصرن مجتمع الإمارات التقليدي، لغرض تحليل الأدوار المتعددة وتحديد طبيعة العمل لبلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة.

استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي والوصفي واعتمدت على أداة المقابلات الموجهة لاستخدام ميزانية الوقت لدى المبحوثات في الماضي بالإضافة إلى المصادر المكتبية الثانوية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة 1 – أن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الإنتاجية والخدمية في آن واحد. 2 – لم يكن نمط تقسيم العمل التقليدي في الأسرة والمجتمع عائقاً أمام قيام المرأة بأعمال ومهام اجتماعية واقتصادية متنوعة في مجتمع الإمارات التقليدي. 3 –

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أدت المرأة دوراً أساسياً في سد حاجة السوق المحلي من العمالة، وذلك من خلال قيامها بأدوار متنوعة في المجتمع.

خلصت الدراسة إلى أهمية بلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي المحدود الذي ساد في معظم الدراسات المعاصرة لعمل المرأة، وإجراء معالجات إحصائية شاملة ودقيقة للأنشطة التي تقوم بها المرأة لغرض قياس مشاركتها الفعلية في المجتمع، وصياغة التشريعات الاجتماعية المنظمة لعمل المرأة بما يتيح لها القدرة على توسيع مشاركتها المجتمعية وخاصة في سوق العمل.

مصطلحات أساسية: المرأة، سوق العمل، ميزانية الوقت، مفهوم العمل، مشاركة النساء في قوة العمل، مجتمع الإمارات التقليدي، اقتصاد معاشي.

يُعد عمل المرأة في سوق العمل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي أشبعت بحثا على الصعيدين المحلي والعالمي في القرن العشرين، وبالتحديد في النصف الثاني منه. ومن الواضح أن الدراسات التي ظهرت في مجال عمل المرأة تأثرت إلى حد كبير بمفهوم العمل ذي الصبغة الاقتصادية الذي يُدخِل في سوق العمل الأفراد الذين يعملون بأجر فقط. فالسكان النشطون اقتصادياً[1] والمساهمون الحقيقيون في قوة العمل[2] حسب هذا التعريف هم الأفراد من الذكور والإناث الذين يزودون حقول العمل بالأيدي العاملة وبأجر لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، ولا تدخل ربات البيوت ضمنهم لقيامهن بأعمال لا يتقاضين عنها أجراً (United Nations, 1993).

إن معظم الدراسات التي نشرت في ميدان عمل المرأة منذ الثمانينيات (إدارة التخطيط، 1982؛ الجميري، 1991؛ حلمي، 1992؛ زكي، 1984؛ الشامسي وآخرون، 1996؛ الصباح، 1983، 1984، 1994؛ عزام، 1982؛ العطية، 1984؛ القاسمي، 1993؛ النجار، 1984؛ وزارة التخطيط، 1993) اعتمدت مفهوم العمل ذي الصبغة الاقتصادية وقاست عليه المشاركة الفعلية للمرأة في المجتمع. لقد تأثرت جميعها بالتحليل الاقتصادي لقوة العمل، ولم تتمكن من تحليل الظاهرة تحليلاً اجتماعياً، حتى ليجد الباحث الاجتماعي نفسه أمام قصور شديد في تحديد مشاركة المرأة في مجتمع الإمارات. إذ إن الدراسات ذات الصلة بموضوع قوة العمل في مجتمع

الإمارات تؤكد محدودية إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وذلك باعتمادها على إسهامها الجزئي في سوق العمل الرسمي، وتغافلت عن جوانب أخرى عديدة لعمل المرأة بما في ذلك عملها داخل المنزل، والذي يمكن أن يكون إطاراً لقياس الإسهامات الاقتصادية للمرأة في المجتمع الحديث.

لقد برزت بعض المحاولات النظرية التي سعت إلى تجاوز هذا المفهوم المحدود والجزئي لقوة العمل وبخاصة في مجال عمل المرأة. إذ فحصت الأمم المتحدة مفهوم قوة العمل المستخدم حالياً، وأكدت أنه يواجه صعوبة في تطبيقه في الدول التي لا تتبع نظام السوق أو الأنماط المختلفة ذاتها من الإنتاج (United Nations, 1990:98). كما حاول بعض الدارسين احتساب أنشطة المرأة في منزلها بوصفها أنشطة اقتصادية لها مردود اقتصادي ويدخل إيرادها في الناتج المحلي الإجمالي[3]، ويؤكدون أن الاعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل لا تخرج عن كونها أنشطة اقتصادية مصنفة في سوق العمل، كتربية الحيوانات، واستخراج الألبان، وحفظ الأغذية، وصنع الأجبان، والمشاركة بالمحاصيل، والطبخ وتقديم الطعام، وغسل الأواني والملابس، وتنظيف المنزل، والتسوق، وتربية الأطفال، والعناية بالمرضى (Dixon-Mueller, 1985; Anker *et al.*, 1988 1994; Lim 1996; Goldschmidt-Clermant 1987; United Nations; 1990, 1993).

يرى «أنكر» وصحبه أن مفهوم العمل الحالي لقوة العمل يتطلب مرونة شديدة في التعريف والقياس بحيث يكون قادراً على استيعاب الأنشطة السوقية وغير السوقية، ومن وجهة نظرهم، فإنه غير قادر على تزويد المخططين بجميع المعلومات التي يحتاجونها لأغراض سوق العمل، (Anker *et al.*, 1988:27-32). وللتغلب على ذلك تبنوا أربعة تعاريف لقوة العمل ليقيم من خلالها عمل المرأة في منزلها، ووافقه على ذلك (Dixon-Mueller, 1994). وتتدرج هذه المفاهيم من الأضيق إلى الأوسع على النحو التالي:

1 – قوة العمل ذات المقابل المالي، وتتمثل في الأشخاص (العمال) الذين تدفع لهم أجور ومرتبات لوظائفهم نقداً أو عيناً.

2 – قوة العمل الموجهة للسوق، وتتمثل في الأشخاص العاملين بالأجرة بالإضافة إلى الأشخاص الذين يشتغلون في أنشطة حقول ومشروعات العائلة أو الأعمال التي تسوق بعض منتجاتها أو كلها.

3 – تعريف منظمة العمل الدولية لقوة العمل والذي يتعلق بالأشخاص المشتغلين بالأنشطة ويدخل إنتاجهم أو خدمتهم في إحصاءات حسابات الدخل القومي حسب توصيات هيئة الأمم. ويشمل الأشخاص الذين يشتغلون في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية بغض النظر عن تسويقهم لها.

4 – قوة العمل الموسعة، وتشمل الأشخاص الذين نص عليهم مفهوم منظمة العمل الدولية، وتشمل أيضاً الأشخاص الذين يسهمون في توفير الحاجات الأساسية لأسرهم من سلع وخدمات. وتتضمن أنشطة جمع الوقود وتحضيره مثل جمع الأخشاب والقضبان، وتحضير روث الأبقار، وأيضاً جلب الماء، وبخاصة في المناطق التي يحتاج جلبه إلى قطع مسافات طويلة، وحياكة الملابس للعائلة.

وتعتقد الدهان (1984: 210) أيضاً أن التعريف السائد لقوة العمل الحالي لا يغطي أعمال المرأة كاملة، فهي ترى أن «مفهوم الإسهام الاقتصادي كما تعكسه الإحصاءات القومية يقيس فقط نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في مجالات العمل بأجر، وفي هذا تقليل جوهري من قيمة الإسهامات الحقيقية المبذولة. أي أن هناك فرقاً كبيراً بين مفهوم عمل المرأة العربية بالممارسة والمفهوم الإحصائي للإسهام الاقتصادي كما توضحه الإحصاءات السكانية والمسوحات».

وبالنظر إلى تلك المعطيات مجتمعة، فإننا نرى ضرورة كشف الغموض واستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بعطاء المرأة ومشاركتها الاقتصادية في مجتمع الإمارات وبخاصة في المجتمع التقليدي، لعلنا نصل إلى نتائج تتيح تقنيناً أفضل لمفهوم عمل المرأة من منظور مجتمعي شمولي يمكن اتخاذه دليلاً لإجراء دراسات موضوعية لعمل المرأة في المجتمع الحديث، لذلك جاءت هذه الدراسة العلمية متعددة المناهج والأبعاد المجتمعية مستهدفة تعبئة العنصر النسائي كمورد بشري متعدد الأهداف في المجتمع.

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة ما يأتي:

1 – إبراز الدور الحقيقي الذي قامت به المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي من خلال تحليل أدوارها المتعددة، وتحديد طبيعتها بوصفها أساساً لبلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة.

2 – توفير بيانات ومعلومات تفصيلية للباحثين عن عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي، وبلورة تقييم موضوعي للقدرات والطاقات النسائية في المجتمع التقليدي ليتخذ مسوغاً لإدخال النشاط المنزلي ضمن حسابات قوة العمل.

منهج البحث

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي في دراسة عمل المرأة في المجتمع التقليدي معتمدة على أداة المقابلات مع كبار السن من النساء الموجهة لاستخدام ميزانية الوقت (Dixon-Mueller, [1985] 1994: 35) لدى المبحوثات في الماضي بالإضافة إلى المصادر المكتبية الثانوية، إذ يتيح ذلك للباحث الفرصة لجمع بيانات عن عمل المرأة المتعدد والمتنوع داخل المنزل وخارجه في فترة سابقة، والذي له صلة قوية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي سادت في تلك الفترة بوصفه يمثل ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد المتعدد أو المتنوع الأنشطة الذي حتمته تلك الظروف التي سادت في حقبة ما قبل النفط واستدعت الاستغلال التام لجهد المرأة كقوة عمل حقيقية في سوق العمل، ومن ثم فإن التقييم الحقيقي لهذا الدور لا يمكن أن يبرز إلا من خلال اعتماد مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي الجزئي أو المحدود.

وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مراعية انتشار أفراد العينة في جميع إمارات الدولة السبع معتمدين على قوائم النساء المسجلات لدى مراكز الاتحاد النسائي، والجمعيات النسائية، ومراكز التنمية الاجتماعية المنتشرة على مستوى الدولة. لقد جرى اختيار 20% من النساء اللاتي يبلغ عمرهن 45 سنة فما فوق من أصل 695 مفردة، لما لهن من خبرة ودراية بأحوال المجتمع التقليدي ويعتبرن أكثر نضجاً واستيعاباً لتلك الحقبة وأقدر على وصف دورهن وعملهن اليومي في الفترة التي سبقت قيام دولة الاتحاد.

استخدم لغرض الدراسة المقابلة المقننة وغير المقننة، وصممت لذلك الغرض استبانة مكونة من 40 سؤالاً تضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة شملت الجوانب الاجتماعية والديموغرافية والأنشطة اليومية للمرأة. فلقد كانت المرأة تسأل عن نشاطها اليومي داخل المنزل وخارجه، وعن التتابع في النشاط وتقدير الوقت المقضي منذ لحظة استيقاظها وحتى ذهابها للنوم. واستخدمت لذلك

الغرض مقابلات إعادة تذكُّر استخدام الوقت (Dixon-Mueller [1985] 1994: 38-39). وقد طلب منهن وصف الأعمال التي كن يقمن بها في المجتمع التقليدي منذ بداية اليوم وحتى نهايته. وهو أمر ضروري للتحليل الاجتماعي في المجتمعات التقليدية خاصة، وإن تلك المادة غير موثقة، وهي تمثل الركيزة الأساسية لمعرفة كينونة المجتمعات التقليدية وظواهر العمل على أساس أن المجتمع التقليدي يمثل نمطاً متميزاً من أنماط التجمع الإنساني، وقد دأب أفراده ليل نهار على توفير الحاجات الأساسية لهم من خلال العائلة.

خصائص العينة

تتوزع العينة على جميع إمارات الدولة، وذلك حسب التوزيع النسبي للمفردات بين الإمارات، حيث أخذت نحو 25,2% من أفراد العينة من إمارة الشارقة، و18,7% من إمارة الفجيرة و13,7% من إمارة رأس الخيمة، و12,9% من إمارة عجمان، و10,8% من إمارة أبو ظبي والنسبة نفسها من إمارة دبي، ونحو 7,9% من إمارة أم القيوين. تركز أفراد العينة على ثلاث فئات اجتماعية زواجية: 53,2% في فئة المتزوجات، 36,7% في فئة الأرامل ونحو 10,1% في فئة المطلقات، ولم تظهر الدراسة أي مفردة عزباء. وجدير بالإشارة هنا أن الغالبية من حالات الطلاق قد وقعت في المجتمع الحديث كما أفادت المطلقات.

كشفت الدراسة عن انخفاض شديد في المستوى التعليمي للنساء، إذ بلغت نسبة الأمية بين مفردات العينة نحو 93,5% من الإجمالي، وبلغت نسبة اللاتي يعرفن القراءة والكتابة نحو 6,5% من مجموع النساء. لم يلاحظ أي تعلم نظامي بين النساء، يرجع ذلك إلى ظروف المجتمع التقليدي الذي بدأ فيه تعليم البنات متأخراً، إذ كان افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات عام 1954م (حارب، 1996: 140).

يمثل الأطفال الثروة الحقيقية للأسرة الإماراتية في المجتمع التقليدي سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، وتزيد مكانة المرأة في الأسرة حسب عدد الولادات التي تحققت، إذ بلغ متوسط حجم الأطفال نحو 6,1 أطفال لكل امرأة وبانحراف معياري قدره 2,59. أظهرت الدراسة أن ما يقرب من 48,2% من النساء ولدن ما بين 4 - 6 أطفال، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي ولدن ما بين 7 - 9 أطفال نحو 26,6% ونسبة اللاتي ولدن ما بين 1 - 3 أطفال نحو 15,1%، ونسبة اللاتي ولدن ما بين 10 - 12 طفلاً نحو 7,2%، ونسبة اللاتي ولدن ما بين 13 - 15 طفلاً نحو 2,9%.

وتشير دراسة (أحمد والشامسي، 1996: 194) إلى أن الأسرة الإماراتية في المجتمع التقليدي أعطت الوظيفة الإنجابية أهمية خاصة لكي توائم بين حجمها وبنيتها ووظائفها واحتياجاتها، ولذلك كان حجم الأسرة الكبير ضرورياً للأسباب التالية:

1 - إنجاز العمل المنوط بالأسرة، إذ من خلاله تستطيع الأسرة تحقيق إنتاج كبير.

2 - تحديد مكانة الأسرة ومركزها الاجتماعي.

3 - تشكيل دعامة أساسية للقوة الدفاعية للأسرة والقبيلة.

4 - تأكيد القيمة الدينية للإنجاب.

بما أن الدراسة تتعلق بالمجتمع التقليدي والنقطة الفاصلة بينه وبين مجتمع الدولة الاتحادية هي عام 1971 تاريخ قيام الاتحاد، فإن الدراسة ركزت على النساء اللاتي عايشن الحياة في المجتمع التقليدي، واستبعدت الدراسة أي مفردة لا يتوافر فيها ذلك الشرط، إذ بلغ متوسط عمر المرأة نحو: 58,42 سنة وبانحراف معياري قدره: 10,70، وتتوزع المفردات على مدى عمري حده الأدنى نحو 45 سنة، وحده الأعلى نحو 85 سنة، وهذه السن كافية لنقل صورة حقيقية ودقيقة عن الممارسات الاجتماعية والأنشطة المتنوعة التي كانت تقوم بها المرأة في المجتمع التقليدي. لقد شكلت الفئة العمرية 50-54 سنة نحو: 22,3% من إجمالي مفردات العينة، تلتها الفئة العمرية 45-49، حيث بلغت نسبتها نحو: 20,1% أما الفئات العمرية 60-64 ، 55-59 ، 70-74، 65-69 و75 فما فوق فقد بلغت نسبتهم: 13% و 12,2% و 12,2% و 10,1% و 10,1% على التوالي.

لم يستقر معظم السكان في مجتمع الإمارات التقليدي على مهنة واحدة معينة، وهذا ما أكدته إجابات المبحوثات بشأن وظائف الزوج المتعددة[4]. ويمكن القول: إن سبب ذلك يعود إلى سيادة الاقتصاد المعاشي[5] الذي فُرِض على السكان من تعدد وتنوع للمهن والحرف، إذ كان الفرد في المجتمع التقليدي يمتهن عدة مهن، فقد يكون مزارعاً وصياداً وبحاراً وغواصاً في آن واحد. لقد بلغت الإجابات نحو: 455 إجابة فعلية متكررة لنحو: 139 إجابة مفترضة. ذكرت نحو: 226 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون صيادين وبحارة وغواصين وبنسبة بلغت نحو: 50% من إجمالي الإجابات المتكررة. وأفادت نحو: 66 امرأة بأن

أزواجهن كانوا يعملون في مهنة الزراعة وبنسبة بلغت نحو 15%، وأفادت نحو 63 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون في مهنة البناء وبلغت نسبتهم نحو: 14%، وذكرت نحو: 52 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون في التجارة وبنسبة بلغت نحو: 12%، وأفادت نحو: 29 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون نواخذة وبنسبة بلغت نحو: 6%. وذكرت نحو: 14 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون عسكريين وبنسبة بلغت نحو: 3%، ونحو 1% من الأزواج كانوا يعملون في مهنة التجارة.

لقد أدى نظام المِلْكية التقليدي دوراً مهماً في دعم نمط الأسرة الممتدة، حيث كان نمط الملكية نمطاً أسرياً وليس فردياً. ويقوم هذا على مبدأ التجانس والتكافل الاجتماعي لأعضاء الأسرة وإلغاء الفوارق كما أوضحت كثير من النساء «الكل يعمل لصالح الأسرة، الميزانية مشتركة». وتقول أخرى: «الجميع متحاب ولا يوجد فرق بين الذي يأتي بدخل كثير للأسرة أو دخل قليل، يوجد هناك فرق تقدير واحترام للذي يعمل أكثر».

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة شجعت الغالبية من الناس على السكن ضمن أسرة كبيرة تحقق لها إشباع حاجاتها الخدمية والاستهلاكية وتضمن لأعضائها الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتفاعل السياسي مع الوحدات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع. ولهذا أشارت نحو ما يقرب من 51,8% من النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأنهن كن يعشن مع أهل الزوج. فتقول إحدى النساء: «كنت أسكن مع زوجي ووالديه وأولادي وإخوة وأخوات زوجي». وتقول أخرى: «كانت أسرتنا كبيرة، كان زوجي أكبر الأولاد، سكنت في بيت زوجي ومعنا الأولاد ووالده وإخوته وأخواته وجده وجدته». وعلى الرغم من أن هناك نسبة لابأس بها تصل إلى 48,2% من النساء كن يسكن في منازل أزواجهن إلا أنهن وحسب ما أشار إليه بعض النسوة «ما كنا نبتعد عن أهالينا، كنا نسكن بالقرب منهم، لم نحس في يوم من الأيام بأننا مستقلون عنهم كانوا يعينوننا ونعينهم»، وقد أشير إلى مثل هذا النمط الأسري بالأسرة شبه الممتدة (حلمي، 1994).

أما بالنسبة إلى الملكية، فقد تكررت إجابات المبحوثات بشأنها، ويمكن القول إن سبب ذلك يعود إلى تنوع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية للسكان في مجتمع الإمارات التقليدي، فمنهم المزارع والصياد والغواص والتاجر والحرفي (معهد البحوث والدراسات العربية، 1978: 560-561). لقد بلغت الإجابات الفعلية

نحو 248 إجابة لنحو 139 إجابة مفترضة، اشتملت على ملكية الأراضي السكنية وبشكل رئيس المسكن والأراضي الزراعية وبشكل مركز على النخيل والسفن والقوارب والحيوانات كالبقر والأغنام والإبل والدواجن، حيث أفادت نحو 104 نساء بأن أسرهم كانوا يملكون حيوانات وبنسبة بلغت نحو: 41,9% من إجمالي الإجابات، وأفادت نحو: 65 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون أراضي زراعية وبنسبة بلغت نحو: 26,2%، وذكرت نحو: 46 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون أراضي سكنية وبنسبة بلغت نحو: 18,5%، وأشارت نحو: 33 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون سفناً وبلغت نسبتهم نحو: 13,3% من مجموع الإجابات.

النتائج

يمكن أن يوصف عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي بالعمل المعاشي المعتمد على الانتماء العائلي والقبلي. إن المرأة بالنسبة إلى المجتمع التقليدي هي عصب الوجود الاجتماعي، وكان عطاؤها مرتبطاً بشكل رئيس بإنتاج السلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك المنزلي اليومي المباشر.

إن المرأة في المجتمع التقليدي لم تكن تعرف الفراغ قط، حيث أجمعت المبحوثات بأن نشاط المرأة اليومي يبدأ منذ بزوغ الفجر وحتى منتصف الليل فهي كادحة طوال النهار وجزءاً كبيراً من الليل، حيث يتنوع عملها ما بين الأعمال الخدمية التي تحتاجها العائلة؛ كالتنظيف والطبخ والخياطة والعناية بالأطفال وتدبير شؤونهم وإحضار الماء وطحن الحبوب وما يتصل بذلك من أعمال وما بين الأعمال الإنتاجية كالعناية بالزراعة وسقيها وجني ثمارها وتنظيفها وتخزينها وتربية الحيوانات والدواجن بأنواعها المختلفة وصناعة الغزل والنسج بفروعها المختلفة.

تشير الخاطر (1990) إلى أن المرأة في البادية قد شاركت الرجل في كثير من الأعمال؛ مثل: الرعي وسقاية الأغنام ونصب الخيام وحلب الماشية وغزل الصوف بالإضافة إلى الأعمال المنزلية. وفي حالة غياب الزوج فترات طويلة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وأربعة في الغوص، فإن المرأة تقوم بمهن تدر دخلاً للأسرة تقابل بها طلباتها الضرورية إلى حين عودة الزوج، ومن تلك المهن خياطة الملابس وتطريزها، وغزل العباءات، وصناعة السلال والحصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المبحوثات كن على وعي كبير بما يخص

حياتهن في المجتمع التقليدي، وكشفن عن معلومات غزيرة أظهرت فعلاً قدرة فائقة على الوعي بالمحيط الاجتماعي وعلاقته بعمل المرأة داخل الأسرة في حقبة تاريخية ماضية.

تقول إحدى المبحوثات: «إن الرابطة القوية التي أعتز بها بيني وبين أفراد أسرتي هي قدرتي على بذل مجهود أكبر في عمل المنزل بغض النظر عن مستوى أسرتي الاقتصادي لكي أحقق الرضا الاجتماعي الذي أريده». إن ذلك يعد مؤشراً على ازدياد درجة التكامل والاستقرار في بناء الأسرة. وعلى مدى ارتباط المرأة بالنسق الأسري، وأهميته في تحقيق القبول الاجتماعي في المجتمع المحلي.

1 - ساعات العمل اليومية: تتفاوت ساعات العمل التي كانت تقضيها المرأة في العمل سواء داخل المنزل أو خارجه. فعمل المرأة في المجتمع التقليدي يصعب إدراكه بشكل كمي، ذلك أن معظمه إن لم يكن جميعه ينتمي إلى العمل غير الرسمي وبعمل جزئي ومتقطع لمصلحة العائلة. يبين جدول (1) أن متوسط ساعات عمل ربة البيت في اليوم نحو 8 ساعات وبانحراف معياري بلغ نحو ساعة وست وخمسين دقيقة.

كما بلغ الحد الأدنى لساعات عمل المرأة في اليوم خمس ساعات، والحد الأعلى لساعات عمل المرأة في اليوم عشر ساعات وخمسين دقيقة: فقد أشارت نحو 27% من النساء إلى أنهن كن يعملن ما بين خمس ساعات وست يومياً، ونحو 40% من النساء كن يعملن ما بين سبع ساعات وثمانٍ يومياً، وبلغت نسبة اللاتي يعملن ما بين تسع ساعات وإحدى عشرة ساعة يومياً نحو 32% (جدول 2).

شملت الدراسة معظم الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها ربة البيت يومياً. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة كالطبخ، وتنظيف المنزل والعناية بالأطفال، وتربية الحيوان... إلخ تحدث يومياً، وبعضها الآخر كإحضار الماء، وجمع الحطب، وغسل الملابس، والمساعدة في الزراعة... إلخ تقع بين الحين والآخر، فإن قياس الوقت كان على أساس تقدير الوقت المخصص لكل نشاط يومي ثابت ومتقطع.

ويبين جدول (1) أن الأنشطة الموجهة للخدمة المنزلية تستأثر بالوقت الأكبر من نشاط ربة البيت، إذ قدر متوسط الوقت الذي تقضيه ربة البيت في أعمال الطبخ وتربية الأولاد وتنظيف المنزل بنحو ست ساعات يومياً طوال

جدول (1)

التوزيع النسبي لإسهام المرأة في الأعمال الخدمية والإنتاجية ومتوسط العمل اليومي*

الأعمال	تقوم	لا تقوم	غير مبين	الإجمالي	متوسط الوقت اليومي الدقيقة/الساعة
الأعمال الخدمية المنزلية					
الإفطار	96,4	2,9	0,7	100,0	1,22
الغداء	93,5	5,0	1,5	100,0	1,48
العشاء	93,5	5,8	0,7	100,0	0,59
تنظيف المنزل	87,8	10,8	1,4	100,0	
غسل الملابس	56,8	38,8	4,4	100,0	1,59
تنظيف الأواني	38,1	57,6	4,3	100,0	
تربية الأبناء	80,0	20,0	- -	100,0	1,13
الأعمال الإنتاجية					
إحضار الماء	29,5	70,5	- -	100,0	0,30
جمع الحطب	31,7	68,3	- -	100,0	
الزراعة	69,1	30,2	0,7	100,0	0,23
تربية الدواجن	93,5	6,5	- -	100,0	0,20
تربية المواشي	73,4	26,6	- -	100,0	
تربية الأبقار	41,7	58,3	- -	100,0	0,55
تربية الإبل	6,5	92,8	- -	100,0	
طحن القمح	7,9	92,1	- -	100,0	
صناعة التمور	69,1	30,2	0,7	100,0	0,29
صناعة الألبان	64,0	34,5	1,5	100,0	
صناعة السمك	37,4	58,3	4,3	100,0	
الحياكة	60,4	36,7	2,9	100,0	
صناعة السعف	42,4	52,5	5,1	100,0	0,46
صناعة التلي	48,2	47,5	4,3	100,0	
خياطة البراقع	8,6	86,3	5,1	100,0	
الخدمات العلمية					
التعليم التقليدي	6,5	93,5	- -	100,0	
الطب الشعبي	15,8	84,2	--	100,0	
سرد الحكايات	14,0	86,0	- -	100,0	

* متوسط العمل اليومي (بالساعة) = 8,03

الأسبوع، بينما تقضي ربة البيت من الوقت في أعمال الإنتاج كالمساعدة في أعمال الزراعة، وصناعة الأغذية، وتربية المواشي والدواجن، وإحضار الماء والحطب، والصناعات اليدوية نحو ساعتين يومياً طوال الأسبوع.

2 – إسهام المرأة في إعداد الطعام: يظهر جدول (1) أن ربات البيوت في المجتمع التقليدي كن يسهمن بدرجة كبيرة في إعداد الطعام، وكن يولين التدبير المنزلي وخاصة إعداد الطعام أهمية كبيرة. والواقع أن إعداد الوجبات الثلاث الرئيسة في المجتمع التقليدي استلزم وقتاً وجهداً كبيرين بسبب استخدام الأدوات البدائية في الطبخ، إلا أن ما خفف من ذلك هو اعتباره نشاطاً جمعياً أكثر من أن يكون نشاطاً فردياً، إن لإعداد الطعام وظيفة اجتماعية مهمة في تكوين الشخصية المجتمعية لأفراد الأسرة وبخاصة النساء، إذ من خلاله تشيع روح التعاون والانسجام بين أفراد الأسرة ويحسب مقياساً لمدى المودة والتآخي بينهم.

كما يبين جدول (1) أن ما يقرب من 96,4% من إجمالي أفراد العينة يقمن بإعداد الإفطار الذي يبدأ وقت إعداده عند بعض الأسر قبل أذان الفجر، وعند الغالبية العظمى بعد صلاة الفجر مباشرة. أفادت نحو 93,5% من أفراد العينة بأنهن يقمن بإعداد وجبة الغداء، ونحو 93,5% من إجمالي ربات البيوت أجبن بأنهن يقمن بإعداد العشاء بأنفسهن، وهناك نسبة قليلة جداً لا تقوم بإعداد الطعام؛ إذ بلغت نحو 2,9% و5,0% و5,8% للإفطار والغداء والعشاء على التوالي، وقد أفادت غالبيتهن بأنه في المجتمع التقليدي تساعد بعض من القريبات في إعداد الوجبات والتحضير لها كالأمهات والعمات والبنات وزوجات الأولاد.

عندما توجهنا بالسؤال لعدد من المبحوثات «عمن تساعدك (يساعدك) في الأعمال المنزلية في الماضي؟». جاء كثير من الإجابات بأن الكل يساعد؛ حيث قالت إحداهن: «عمتي أي أم زوجي تساعدني لكن أكثر الشغل أنا أقوم به»، وتورد أخرى «أنا وزوجات إخوة زوجي وتساعدني عمتي وكلنا مع بعض نتعاون على الخير والشدة والحمدلله عشنا والخير موجود». وتفيد أخرى «بناتي والله هم اللي يساعدوني، قبل ما أزوجهم كانوا يساعدوني في خدمة البيت والتنظيف والطبخ والحين من عرسوا بناتي اللي أصغر منهم واللي بعد ما عرسوا هم اللي يساعدوني». وتضيف أخرى «الزوجات الأخريات». وتورد أخرى «لا أحد

يساعدني لكن في حالة مرضي يساعدني زوجي». وتقول أخرى: «كان العمل الأكثر على زوجات أولادي وقد كان يساعدهم في هذا العمل بناتي».

3 - المرأة وتدبير شؤون المنزل: يبين جدول (1) أن هناك تعاوناً متفاوتاً بين ربات البيوت والنساء الأخريات في العائلة كما أفادت المبحوثات؛ إذ يلاحظ أن ربات البيوت يقمن بأنفسهن بتنظيف المنزل حيث بلغت نسبة اللاتي يقمن بذلك نحو: 88% من إجمالي أفراد العينة، بينما بلغت نسبة مساعدة الغير لهن نحو 11% فقط، إلا أننا نجد أن نسبة المساعدة في غسل الملابس وتنظيف الأواني مرتفعة، حيث بلغت نحو 39% و58% على التوالي، بينما نجد أن نسبة ربات البيوت اللاتي يقمن بغسل الملابس وتنظيف الأواني نحو: 57% و38% على التوالي، يعود ذلك إلى ضيق الوقت لربة البيت الناتج عن تعدد الأنشطة واختلاف الأولويات فتكون مضطرة إلى تكليف بناتها أو بعض النساء اللاتي يُقِمن معها في المنزل للقيام بذلك.

أوضحت ربات البيوت بأنهن يَقُمن جميعاً مختارات بالأعمال المنزلية كتنظيف المنزل وغسل الملابس وتنظيف الأواني على الرغم من عدم توافر الآلات والأجهزة المساعدة للخدمة ويستعضن عن ذلك بمساعدة أعضاء الأسرة الآخرين مع مراعاة كبار السن. إن النساء كزوجات وأمهات وربات بيوت يجدن أن عليهن مسؤولية المحافظة على تماسك الأسرة من خلال الوفاء بالواجبات المتوقعة منهن دون المطالبة بالحقوق أو رد الجميل.

4 - المرأة والعناية بالأطفال: تسهم ربة البيت إسهاماً كبيراً في تربية الأطفال الذكور منهم والإناث على حد سواء، وتعطيهم وقتاً كافياً على الرغم من اشتغالها الدائم طوال اليوم؛ إذ تتكفل الأم بأطفالها منذ نعومة أظفارهم حتى يقووا على السير ويشتد عودهم، وتعتني الأم بالأطفال وتواصل تربيتهم وفق طبيعة كل منهم واحتياجاته، فتقوم بتعليم بنتها تدبير شؤون المنزل، وتلقينها الدروس والخبرات اللازمة لحياتها المستقبلية كزوجة وأم. أما الولد فتعلمه أصول السلوك والانضباط الاجتماعي، وتحرص على إرساله مع أبيه ليتعلم المهارات اللازمة للحرف والمهن والصناعات التي تلزمه في حياته.

وجدير بالذكر هنا أن الأسرة في المجتمع التقليدي هي الجهة الرئيسة المعنية بتنشئة الأطفال؛ فهي التي تغذيهم بالقيم والعادات والأخلاق، كما تمدهم

بالمهارات اللازمة لحياتهم العملية. ويبين جدول (1) أن نحو: 80% من إجمالي أفراد العينة أشرن بأنهن يشرفن إشرافاً مباشراً على تربية الأبناء والاهتمام بهم، بينما ذكرت نحو: 20% منهن بأن هناك نساء أخريات في الأسرة كالجدات والعمات والبنات يساعدن في العناية بالأبناء. وتحاول الأم دائماً تسلية أولادها بسردها الحكايات والقصص لهم، وبخاصة قبل النوم، ولكن ليس لدى جميع الأمهات المواهب الأدبية اللازمة لذلك؛ إذ يبين الجدول السابق أن ما يقرب من 14% من الأمهات فقط يَقُمن بسرد الحكايات والقصص للأبناء، بينما أفادت نحو: 86% من الأمهات بأنهن لا يَقُمن بذلك.

5 – المرأة والحاجات الأساسية للأسرة: إن أحد أبرز خصائص الاقتصاد في مجتمع الإمارات التقليدي أنه اقتصاد معاشي (subsistence economy) ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج العائلي، ولقد أدى الجمود البنيوي للإنتاج إلى نقص الحاجات الأساسية بشكل عام والغذاء بشكل خاص بسبب الظروف البيئية القاسية وعدم قدرة الاقتصاد على توفير متطلبات الحياة في مقابل الحاجة المتزايدة للسلع والخدمات، كما كان لضعف القيمة الشرائية للعملة دور مانع لاستيرادها. وبات الاقتصاد عاجزاً عن تغطية الحاجات. وفي سبيل مواجهة هذا الموقف اتجهت النسوة لمشاركة الرجال في توفير متطلبات العائلة. يذكر أحد الرواة «خلال الـ36 سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية لم يكن الناس في المنطقة يفكرون سوى في توفير الحد الأدنى من الغذاء للحفاظ على حياتهم، وأصبح الكل يكافحون، المرأة والرجل على السواء» (عبدالرحمن، 1990: 273).

لقد اتَّسم اقتصاد المجتمع التقليدي ببنية تحتية متخلفة؛ حيث لم يستطع توفير أبسط الخدمات للسكان كالماء والوقود، إذ لم تكن هناك خطوط مياه موصلة للمنازل فاعتمد سكان الإمارات على أسلوب بدائي للغاية لتوفير الماء؛ فكان الأهالي يعتمدون على أنفسهم في توفيره، وتختلف معاناة الأسرة حسب مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ومكان إقامتها، وقربها أو بعدها عن مصدر الماء. وقد بذلت المرأة جهداً مضنياً لتوفير الماء لاستهلاك الأسرة سواء أكان للشرب أم للطبخ أم للغسل أم للاستعمال الشخصي، ويعتبر ذلك عملاً شاقاً عليها لما يحتاجه نقل الماء من جهد عضلي؛ إذ كانت المرأة تحمل الماء على رأسها مسافات طويلة ومرات متكررة في اليوم، وقد تضطر أحياناً إلى حمل قربتين معاً، وتستخدم في بعض الأحيان الحمار وسيلة لنقل الماء (البكر،

1993 : 78 - 79). يبين الجدول (1) أن ما يقرب من 29,5% من إجمالي أفراد العينة يَقُمن بجلب الماء بينما بلغت نسبة اللاتي لا يقمن بذلك النشاط نحو 70,5% من المجموع.

هذا وتسهم المرأة أيضاً في توفير الحطب لاستخدامه في المنزل، وتُعَد مهمة دائمة للمرأة، يورد البكر: «كانت من المهمات الأساسية التي على المرأة القيام بها جمع الحطب لأغراض مختلفة، منها الطبخ والخبز وتسخين الماء والتدفئة» (البكر، 1993: 85). ذكرت نحو: 32% من ربات البيوت أنهن يَقُمن بتوفير الحطب، وكان ذلك من خلال الذهاب إلى مصادر الحطب في الجبال والوديان والسهول ومزارع النخيل؛ حيث تقوم المرأة بقطع الحطب وتجميعه وحمله على الرأس أو على الدواب إلى المنزل. وتتعدد أنواع الحطب، فهناك حطب السمر والسدر والكرط وهي ذات جودة عالية وتتطلب جهداً عالياً لتوفيرها، وهناك أخشاب الحصول عليها سهل وقليلة الجودة ومتوافرة في السهول وعلى سفوح الجبال ومزارع النخيل، وهي مصدر رئيس لاستهلاك المنزل. ويتنوع الوقود حسب شروط البيئة، فيقتصر في المناطق الجرداء وقليلة الشجر، على بعر[6] الإبل والغنم وما يتوافر من قش خشن، وجذور يابسة وأعواد الشجيرات القصيرة من حمض وشيح وقيصوم وبلان وخب، وفي المناطق الحراشية يتنوع الوقود ما بين الحطب الصلب والفروع والأعواد (البكر، 1993: 85).

كما تشترك النساء في حصاد القمح وفرزه وتخزينه وطحنه في المجتمع التقليدي وبشكل خاص في البيئة الجبلية. يذكر أحد الرواة: «يتعاون الحشد على دق الكميات اللازمة للاستهلاك وفرز البُرِّ عن التبن[7] لتقوم أسرة صاحب الوعب[8] بحفظها في خروس[9] فخارية كبيرة، وتقوم النساء بعد ذلك بطحنها على الرحى» (عبدالرحمن، 1990: 458). أفاد بعض النساء بأنهن كن يشاركن الأزواج في طحن القمح، إذ بلغت النسبة نحو 8% من إجمالي مفردات العينة.

يوضح جدول (1) أن نحو 68,2% من النساء اللاتي يحتطبن أفدن بأنهن يستخدمنه للاستهلاك المنزلي. ويعد الحطب المصدر الرئيس للوقود، كما أن شراءه يعد إلى حد ما مكلفاً، كما أنه يعتبر من مصادر الدخل الرئيسة لقطاع كبير من سكان المجتمع التقليدي. أفاد 31,8% من النساء بأنهن كن يقمن ببيعه.

6 – الإسهام في النشاط الزراعي: يعد النشاط الزراعي من الأنشطة الرئيسة التي كان يعتمد عليها أبناء الإمارات في المجتمع التقليدي. يذكر أحد الرواة: «كانت

مزارع النخيل مصدر الدخل الأساسي والأول لإنسان هذه الواحات غنياً كان أم فقيراً وذلك من مئات السنين... كان صاحب المزرعة يستعين بـ «بيادير»[10] أي مزارعين مواطنين للعمل على رعاية مزرعته، وذلك مقابل عذق[11] واحد من كل نخلة يختار الكبير منها بينما يتولى صاحب المزرعة وأبناؤه بقية المطالب والأعمال والمصاريف اللازمة لرعاية مزرعته» (عبدالرحمن، 1990: 404). ويضيف راوٍ آخر قيمةً للقطاع الزراعي بقوله: «مزارع النخيل كانت تنتشر هنا وهناك، ومثلما كانت هذه الأشجار مصدر غذاء رئيساً، الرطب في الصيف والتمر في الشتاء وبقية شهور السنة، وكان سعف النخيل وجذوعها هي مواد بناء العشيش[12] والخيام السكنية وهي موارد صناعة المفروشات من السجاد وكثير من الأدوات والمواعين[13] المنزلية وغيرها» (عبدالرحمن، 1990: 412). ويذكر أيضاً أحد الرواة «بأن نظام الحيازة التقليدي أتاح للأفراد فرصة التملك والاستثمار»، ولقد قسم الأولون قراهم إلى وحدات زراعية هي عبارة عن قطع من الأراضي الواسعة... وكان يشترك في زراعة كل قطعة منها ما بين 10 أشخاص و20 شخصاً يقومون بدورهم بتوزيع القطعة المشتركة فيما بينهم كل حسب مقدرته وإمكاناته لاستغلالها... ويشترك مع المستثمرين في الأعمال الزراعية عدد كبير من المواطنين الذين لا يمكنهم استغلال الأراضي وزراعتها لحسابهم، وبالتالي فإنهم يعملون بالتعاون مع غيرهم (بوصفهم بيادير) مقابل نسبة معينة من المحاصيل المنتجة» (عبدالرحمن، 1990: 420).

إن ملكية زراعة النخيل ليست حكراً على أهالي البيئة السهلية أو فئة معينة بل كان يمتلكها أيضاً أهالي البيئة الساحلية وفئات مختلفة من السكان. يقول أحد الرواة: «المهم أن ملكيات النخيل في الغابات الساحلية كان يتقاسمها السكان بمختلف فئاتهم وطبقاتهم للاكتفاء الذاتي حسب الحاجة. وفي «الحيور»[14] أي القرى الزراعية، فإن المَزَارع تكون ملكاً لأصحابها المزارعين بنسبة 90%، وفي المناطق التي تحتاج فيها زراعة النخيل إلى نفقات وجهود كبيرة تكون 80% من مزارع النخيل ملكاً لأهالي السواحل وبخاصة المزارع الكبيرة التي يمتلكها كبار الطواشين والتجار، وعادة ما يعمل سكان تلك المناطق من المزارعين «بيادير» في تلك المزارع بالأجرة، ويمتلك 20% منهم مزارع صغيرة خاصة بهم» (عبدالرحمن، 1990: 374-375).

يتكاتف جميع أفراد الأسرة في المجتمع التقليدي لأداء العمل في المزارع

والحقول والنخيل، ويبرز هنا دور المرأة في مساعدة الزوج في النشاط الزراعي حيث يبين جدول (1) أن ما يقرب من 69,1% من ربات البيوت اللاتي جرت مقابلتهن أفدن بأنهن كن يساعدن أزواجهن في أعمال زراعة النخيل. وتحتاج زراعة النخيل إلى عناية ورعاية مستمرة منذ غرسها وحتى قطف ثمارها؛ فهي عملية يومية شاقة، يتحمل الرجل العبء الرئيس في عمل النخيل، إلا أن الزوجة تساعد زوجها دائماً في أعمال الصيانة اليومية للنخيل؛ فهي تسهم في التخلص من مخلفات التقليم ونقل الثمار من موقع قطفه إلى موقع تنقيته وهي عملية تسبق تخزينه؛ حيث يوضع التمر على مسطح مكشوف وتقوم النساء بتنقيته وتخزينه. ويذكر أحد الرواة «في المساطيح[15]، يجري توزيع التمور وتصنيفها حسب الأنواع، وتقوم مجموعات من النساء بانتقاء كميات من أجود الأنواع وأطيبها، وبعد الانتقاء والتنظيف يقمن بوضعها في صفائح معدنية أو أواني الفخار» (عبدالرحمن، 1990: 389).

لقد كانت البيئة البدوية توفر كثيراً من مستلزمات الحياة للبدو والحضر في المجتمع التقليدي؛ حيث كان السكان البدو يعملون في أنشطة عديدة كالرعي والتحطيب وجني العسل والزراعة على سفوح الهضاب وحواف السهول والجبال. يذكر أحد الرواة: «إن ما كان يحدث إثر مواسم الأمطار بل أحياناً قبل إنهمارها هو استنفار بشري حاشد لرجال وأبناء كل هذه القرى والمناطق الجبلية أفراداً وجماعات يُعِدون آلاتهم البسيطة وجمالهم وحميرهم، بل قبل ذلك أنفسهم لقلب المسطحات الترابية في بواطن تلك الأحواض الزراعية وحرثها، ومن ثم نثر البذور بينها وتعديلها مرة أخرى» (عبدالرحمن، 1990: 457). وتشارك المرأة الرجل في هذه المهمة الصعبة حيث يكون الاستنفار عاماً بين الرجال والنساء والأطفال حيث ينتشرون بين سنابل القمح في أحواضها الزراعية في شكل فرق عمل تتكون من قرابة 15-20 رجلاً، وكذلك أمر النساء وبالتناوب فيما بينهم (عبدالرحمن، 1990: 458).

7 – إسهام المرأة في تربية الحيوانات: تعد الحيوانات بمختلف أنواعها مصدر دخل جيداً لكثير من الأسر في المجتمع التقليدي، إذ يستفاد منها في الحصول على اللحم واستخراج مشتقات الألبان إما للاستهلاك العائلي أو لاحتياجات السوق، تروي لنا سيدة: «أربي الدجاج، ونتاجر فيه ونبيع البيض. كذلك أهتم بتربية الأبقار وأحصل منها على الحليب وأستخرج منه الألبان

والأجبان والسمن، والأبقار تتكاثر، فنستفيد منها في الضحايا وخاصة العجول منها، كذلك أربي المواشي، تنفعنا في توفير الحليب والروب والأجبان وتوفر لنا اللحم ونبيع منها ونستفيد منها في ذبح الضحايا والعقايق».

يتضح مما تقدم أن الدور الذي قامت به المرأة في إعاشة الأسرة لا يقدر بثمن، وبخاصة أن موارد البيئات الطبيعية في ذلك الوقت كانت شحيحة للغاية مما ألقى عبئاً كبيراً على المرأة لتجد نفسها أمام مسؤوليات اقتصادية جسام. ومن المهام التي تحملت المرأة فيها عبئاً كبيراً مهمة تربية الحيوانات والتي عُدَّت في ذلك الوقت مهنة شاقة بدرجة كبيرة. فالمرأة في البيئة الجبلية كانت تربي المواشي وبخاصة الأغنام والتي كانت تعتبر مصدر دخل مهماً لسكان الجبال. وقد اهتم المجتمع البدوي بالأغنام حيث كان يخصص لها مكاناً يسمى الزريبة[16] وهي عبارة عن مكان دائري مسور بشوك أشجار السمر ضماناً لحمايتها من الحيوانات المفترسة ومنعاً للخلط بين أغنامهم وأغنام الغير. ويقوم الأهالي بإطلاق الأغنام في الصباح الباكر لتنتشر في السهول وعلى سفوح الجبال والهضاب وتبقى تحت مراقبة الأهالي، وتقوم النساء بسقاية الماعز بواسطة الأفلاج أو الآبار الارتوازية.

أما بالنسبة لتربية الجِمال في البيئة الجبلية فقد كان الرجال في الغالب هم الذين يقومون بتربية الجمال، إلا أن النساء كن يقمن بتلك المهمة أحياناً كما أفادت بعض الروايات. وكانت المرأة تنتقل بين الوديان والسفوح والأراضي المنبسطة والنخيل بحثاً عن الأعلاف للحيوانات وغالباً ما تواجه صعوبة ومشقة كبيرة في توفيره وبخاصة أنها تتحرك في محيط ضيق وهناك آخرون ينافسونها عليه. وتهتم البيئات السهلية والساحلية أيضاً بتربية الحيوانات وبخاصة الأبقار والأغنام والخرفان وغالباً ما تحتفظ الأسر بحيواناتها في المنازل وبخاصة الأسر التي تملك مزارع النخيل، إذ من خلالها تتوافر الأعلاف لها، أما الأسر التي لا تمتلك مزارع فتطلقها في الأحياء لترعى.

يُظهِر جدول (1) أن ما يقرب من 94% من ربات البيوت كن يقُمن بتربية الدواجن، وأن نحو 73,4% منهن كن يقمن بتربية المواشي، ونحو 42,4% منهن كن يقمن بتربية الأبقار، بينما بلغت نسبة ربات البيوت اللاتي يقمن بتربية الإبل نحو 6,5%. ولمعرفة الغرض من تربية المواشي والدواجن والأبقار في السابق

يتبين أن 33,3% من إجمالي النساء اللاتي كن يربين الدواجن والمواشي ليتاجرن فيها ونحو 66,7% منهن أفدن بأن تربية الدواجن والمواشي كانت بهدف الاستهلاك المنزلي، كما يوضح جدول (2).

8 – إسهام المرأة في الصناعات الغذائية: يُظهر جدول (1) أن ربة البيت في المجتمع التقليدي كانت تتقن صناعات مختلفة وإن كانت بدائية إلا أنها كانت تتطلب قدراً معيناً من المهارات والخبرات وكان لها مردود اقتصادي للأسرة سواء أكان ذلك من خلال الاستهلاك أم البيع. إذ أظهر الجدول أن ما يقرب من 69% من نساء العينة كن يعملن في صناعة التمور وهي عبارة عن قطف الثمار وحصدها وتجفيفها وانتقائها وتصنيفها حسب أنواعها.

لقد كانت المرأة تعمل ساعات طويلة في هذه المهنة خلال موسم الصيف، فتساعد زوجها في الحصاد أو تقدم خدمة للغير مقابل أجرة عينية من الرطب الناضج أو التمر، ودورها عادة يتوقف على تَلقي الرطب الناضج المقطوف وحمله إلى مكان التجفيف (المسطاح) – وهي عملية تستمر فترة من الوقت خلال مراحل النضج المختلفة للنخيل. وتقوم المرأة بحمله على الرأس أو بالتعاون مع أخرى على نقله. ويوضع الرطب الناضج على حصيرة ويعرض للشمس فترة تطول أو تقصر حسب النوع إلا أنها لا تزيد عن بضعة أيام، وخلال هذه الفترة تقوم المرأة بتحريكه حتى تضمن تعرض جميع أجزاء الرطب المقطوف للشمس، ويتزامن مع ذلك قيام المرأة بتخليص التمر من الشوائب واستبعاد التمر غير الصالح للاستعمال الآدمي حيث يستفاد منه كطعام للحيوانات، بعد ذلك تقوم المرأة بتجميع التمر الصالح استعداداً لتخزينه.

يوضع التمر في أوانٍ فخارية أو في أكياس من السعف أو في صفائح، ولكلٍّ إجراءات خاصة. هناك التمر المدلوج وهو تحويل التمر الخام إلى عجينة، وتبذل المرأة جهداً مضنياً ووقتاً طويلاً في هذه العملية، فهي تقوم بوضع التمر على سجادة دائرية معدة خصيصاً لهذا الغرض وتحضر بعض المستلزمات كالماء والبهارات كالكمون لإعطاء التمر المعجون طعماً خاصاً وتقوم المرأة بتنظيف قدميها تنظيفاً جيداً وتبدأ بالضغط عليه بالأقدام حتى يصبح عجينة، ومن ثم تضعه في أوانٍ فخارية للحفظ والاستعمال عند الحاجة. أما التمر الساير فيخزن في أكياس من السعف ويكون على شكل حبات جرى ضغطها إما بالأقدام أو بالأيدي، وهناك صناعة التمر المدبس الذي يعد من أفضل أنواع التمر وعادة

ما يكون من تمر اللولو والخنيزي يضاف إليه عصير التمر (الدبس) وبعض البهارات كالكمون والسمسم، ويوضع في فخار أو صفائح. كما تقوم المرأة بصنع البسال وهو عبارة عن تحويل الرطب قبل أن ينضج (البسر) إلى تمر جاف، وفي هذه العملية تقوم المرأة بغلي البسر بالماء والرماد وتجفيفه في الشمس، وبعد ذلك يكون جاهزاً للأكل.

جدول (2)

التوزيع التكراري والنسبي لساعات العمل اليومية للمرأة والعمل خارج المنزل والغرض من العمل الإنتاجي*

المتغير	التكرار	%
ساعات العمل اليومية		
5 - 6	38	27,3
7 - 8	56	40,3
9 - 11	45	32,4
العمل خارج المنزل		
نعم	42	30,2
لا	97	69,8
الغرض من جمع الحطب		
لاستخدام الأسرة	125	89,9
للبيع	14	10,1
الغرض من تربية الحيوانات		
لاستهلاك الأسرة	68	66,7
للتجارة	34	33,3
تسويق منتجات الآخرين		
نعم	20	14,4
لا	119	85,6
التسوق للأسرة		
نعم	43	30,9
لا	96	69,1

* عدد أفراد العينة = 139

بالنسبة إلى عمل المرأة في مجال صناعة الألبان ومشتقاتها، فإن جدول (1) يبين أن 64% من ربات البيوت يقمن بعملية صناعة الألبان، بينما أفادت نحو 34,5% بأنهن لا يقمن بتلك المهنة، ولم تحدد 1,4% منهن إجابتهن. وكانت صناعة الألبان تُجرى داخل محيط الأسرة، وتعد الحيوانات مصدراً ثميناً للغذاء في المجتمع التقليدي، حيث تقوم المرأة باستخراج أنواع مختلفة من الألبان مبتدئة بقيامها يومياً صباحاً ومساءً بحلب النعاج أو الأبقار أو الإبل، وتحرص الحلابة على توفير الهدوء والمكان المناسب والمداعبة العاطفية والغناء الهادئ للحيوان حتى تتمكن من الحصول على أكبر قدر ممكن من الحليب، وقد تستمر عملية الحلب على القرفصاء والضغط المستمر على الضروع بوساطة الأصابع وإمساك الوعاء بالأرجل إلى ساعات طويلة حسب نوع الحيوان ومهارة الحلابة (البكر، 1993: 80-81)، ومن ثم، تضعه بضع ساعات في مكان دافئ كي يروب بعد وضع مادة فيه تكون مستخرجة من معدة السمك أو من الأعشاب البرية. وتبدأ النساء في عملية الخض[17] بعد صلاة الفجر، حيث يوضع الحليب الرائب في المِخَضّ[18] وهو عبارة عن وعاء جلدي لغنم أو ماعز أو معدني، ويعلق بالركابة[19] (البكر، 1993: 82). وتستمر عملية الدفع والجذب ساعات حتى يتم التأكد من تكوُّن الزبد، بعدها تقوم المرأة بإخلاء اللبن في وعاء ثم تقوم بفرز الزبد عن اللبن.

إن الفائدة الاقتصادية من الروب للأسرة كانت قليلة نسبياً في حالة استهلاكه مباشرة، لذا حرصت المرأة على استهلاك القليل في وجبة العشاء، أما الباقي فيحول إلى لبن يُستهلَك جزء منه في وجبة الإفطار، كما يستخرج منه الزبد لصناعة الدهن (السمن)، أما اللبن فيعتبر أحد العناصر المهمة في وجبة الإفطار. وبالإضافة إلى منتجات أخرى عديدة كالجامي[20] واليكط[21] والجبن. أما بالنسبة لصناعة السمك، فيُظهِر جدول (1) أن 37,4% من ربات البيوت كن يعملن في صناعة السمك، بينما أفادت نحو 58,3% بأنهن لم يكنَّ يقُمن بتلك الصناعة، ولم تحدد نحو 4,3% منهن إجابتهن في ذلك. وعند سؤالهن عن نوع المشاركة كانت الإجابة بأن أعمالهن اقتصرت على تجفيف السمك وتمليحه فقط ولا سيما التمليح، وبسبب الظروف الإيكولوجية السيئة للبلد في ذلك الوقت، فإن الأسر كانت حريصة كل الحرص على تأمين حاجاتها من السلع الضرورية، وكانت الأسماك مصدراً رئيساً لتغذية السكان، ويعتبر توفير السمك الطازج يومياً غير ممكن لسرعة فساده وبخاصة في المناطق الحارة، ولقلة الإنتاج اليومي

لاستخدام الوسائل البدائية في الصيد، إضافة إلى عدم توافر وسائل التبريد وانعدام وسائل النقل الحديثة بين المناطق. فلم يكن أمامهم سوى تمليح السمك ووضعه في براميل أو صفائح أو فخار أو برك[22] أو تجفيفه.

تقول إحدى المبحوثات: «كنا نقوم بالتجفيف والتمليح، وقد نجمع بين الطريقتين. والسمك المملح الشائع سمك الصد والكباب والجنعد. وفي عملية التمليح نقوم بقطع رأس السمكة وشقها واستخراج أحشائها وإزالة سلسلة ظهرها وفتح شقوق طولية في لحمها. ثم بعد ذلك نقوم بتمليحها وخلخلة الملح في اللحم وبعد خلطه جيداً بالملح نضعه في برميل أو فخار أو صفيحة من المعدن، ونقوم بوضع كمية من الملح في قاع الوعاء، ثم نبدأ برص الأسماك بطنها إلى أعلى، ثم نضع كمية من الملح، ثم نضع السمك بالطريقة السابقة. أما بالنسبة إلى التجفيف فنقوم فيها بقطع رأس السمك، وشقه، وإخراج الأحشاء، وفتح شقوق طولية في لحمه، ثم نعلقه في الهواء الطلق».

إن حفظ الأطعمة، وبخاصة الأسماك يأتي في أول الأعمال التي اهتم بها الإنسان في مجتمع الإمارات التقليدي، إذ كانت صناعة الأسماك من الأنشطة الرائجة التي ألِفها سكان المنطقة منذ قرون عديدة. وقد كانت تجهّز للاستهلاك المحلي، أو للتصدير إلى بلاد آسيا.

9 - إسهام المرأة في المهن الحرفية: في إطار الصناعة التقليدية تخصصت المرأة في المجتمع التقليدي في بعض الحرف المهنية كالخياطة، وصناعة السعف، التلي[23] والبراقع[24] وذلك محاولة منها لتلبية متطلبات العائلة من تلك السلع بالإضافة إلى تحقيق عائد اقتصادي للأسرة. ويبين جدول (1) أن نحو 60,4% من ربات البيوت كن يعملن في الحياكة، إذ كانت أغلب ملابس النساء تصنع بأيدي النساء. وكما هو ملاحظ من الدراسة فإن معظم المبحوثات كن يمارسن مهنة الخياطة. تشير البسام (1985: 110) إلى «أن الخياطة في الماضي كانت مهنة تقتصر على النساء فقط، حيث تقوم النساء بخياطة ملابس الرجال والأطفال أيضاً. لهذا كان من النادر أن يخلو بيت من امرأة تعرف الخياطة. وعادة ما كانت الأم تقوم بتعليم هذا الفن لابنتها بالتدريج حتى تجيده لتقوم بمسؤوليتها تجاه عائلتها بعد الزواج». وقد أكدت المبحوثات بأنهن كن يقمن بحياكة أنواع مختلفة من الملابس، فهناك الملابس الداخلية والملابس الخارجية

ولا يقتصر ذلك على ملابس النساء بل يشمل ملابس الأطفال والرجال. تورد إحدى المبحوثات أنها كانت تخيط السروال[25]، والثوب، وملابس النوم، وملابس الأطفال، وتقوم في بعض الأحيان بخياطة بعض ملابس الرجال. ويُظهِر جدول (1) أن نسبة اللاتي كن يعملن في صناعة التلي من نساء العينة بلغت نحو 48,2% من الإجمالي. تعد صناعة التلي من الصناعات الشائعة بين النساء وهي مهنة تنفرد بها النساء دون الرجال. وتصف إحدى النساء مهنة التلي بأنها مهنة غير شاقة ولكنها دقيقة تحتاج إلى مهارة وخفة يد ويمكن ممارستها في أي وقت ومكان. وبعض النساء يقمن بها كمهنة وبعضهن يمارسها كتمضية لوقت الفراغ، والشيء الجميل في هذه المهنة هو أن المرأة قد تمارسها ضمن جلسة لمجموعة من النساء يتجاذبن فيها أطراف الحديث دون أن يؤثر ذلك في الأداء. والأدوات اللازمة للصناعة سهلة الحمل وغير مكلفة. ويصنع التلي من الخيوط ذات الألوان المختلفة (أبيض، أحمر، أسود، أخضر، أصفر)، والخوص الأبيض، والزري الأصفر. وللتلي أنواع عدة فمنها أبو فتلة واحدة ذات الحجم الصغير وتوضع على فتحة الرقبة وعلى الصدر وكم الثوب، وهو عبارة عن عدة لفات للفتلة. وهناك البادلة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتتكون من لفات ذات حجم كبير وتوضع على السراويل الصغيرة والكبيرة. أما بالنسبة إلى كمية المواد التي تدخل في منتج التلي فيشير البلوشي (1991 : 32) في حالة صنع أبو فتلة واحدة توضع 6 بكرات «دحروي» من الخيط وبكرة واحدة من الخوص، أما في حالة البادلة الصغيرة فيتم استخدام 8 بكرات من الخيط وبكرتين من الخواص، وفي حالة البادلة المتوسطة يتم استخدام 12 بكرة من الخيط وثلاث بكرات من الخوص، وفي حالة البادلة الكبيرة تستخدم 24 بكرة من الخيط ومن 4 إلى 5 بكرات من الخوص. ويضيف التطريز كلفة عالية على المستهلك، إلا أن له وظيفته الجمالية والمحافظة على عمر الملابس من خلال تقوية الأطراف والفتحات، ولذا تقبل النساء على استخدامه. ومن مميزات التطريز أنه يمكن نقله من ثوب إلى ثوب بسهولة ويسر دون أن تخسره المرأة في حالة قِدَم الثوب.

يلاحظ أن نسبة قليلة من ربات البيوت كنَّ يعملن في صناعة البراقع، والتي بلغت نحو: 8,6% من إجمالي أفراد العينة، وكان ذلك متوقعاً، وبخاصة أن مهنة

البراقع تحتاج إلى مهارة ودقة في الأداء، ولذلك نجد أن المتخصصات قليلات. والبرقع أحد أشكال النقاب، وتضعه المرأة على وجهها عند زواجها، ويضعه بعضهن حال بلوغ سن النضج أو التأخر في الزواج. ويلازمها باستمرار حتى داخل المنزل ويصل الأمر إلى أن تلبسه أمام أولادها وأقرب الناس إليها في مختلف سنوات عمرها. والمواد التي تستخدم في صناعة البرقع عبارة عن خيط أسود وقماش هندي مطلي باللون الأصفر والبني ومقص وخشب رقيق أو خوص النخيل. ويبين جدول (1) أن نحو 42,4% من المبحوثات كن يعملن في أعمال السعف (الخوص). وقد جعل توافر سعف النخيل في مجتمع الإمارات من مهنة السعف مهنة متنوعة وعالية الإتقان وذات مردود اقتصادي جيد.

10 – إسهام المرأة في الخدمات الاجتماعية: افتقر معظم سكان مجتمع الإمارات التقليدي إلى الخدمات الاجتماعية الحديثة كالخدمات التعليمية والصحية إلا أن الفقر وقساوة الحياة وتجاربها أفرزت فئات من المجتمع خبرت أحوال الآخرين وأخذت على عاتقها تخفيف وطأة الأحوال الاجتماعية. فعن طريق الممارسة والتجربة استطاع بعض النساء اكتساب بعض المهارات التعليمية والطبية الشعبية. يُظهِر جدول (1) أن ما يقرب من 6,5% من إجمالي أفراد العينة كن يسهمن في التعليم التقليدي (المطوعة[26])، وكون المطوعة متخصصة وتحتاج إلى مهارات كالقراءة والكتابة والنحو، فإننا نتوقع أن تكون هناك نسبة قليلة منهن كن يمارسن مهنة المطوعة، وهذا واضح من جدول (1). لقد كان المطوع أو المطوعة كما يشير حارب (1996: 128) هو المحور الأساسي في النظام التعليمي التقليدي، وهو الذي يقوم بأداء معظم الأدوار التعليمية وتدريس مختلف المواد. وتلبية احتياجات المجتمع من المتعلمين، والقيام بكثير من الأدوار التربوية كالتوعية والإرشاد والتهذيب والتأديب وترسيخ القيم الاجتماعية في نفوس الطلبة. لقد عملت المطوعات على قبول جميع أبناء الحي وبناته دون استثناء، وكان الأولاد الذكور يدرسون مع المطوعة ثم ينتقلون إلى المطوع، أما البنت فتكمل تعليمها عند المطوعة وذلك مقابل أجر زهيد يدفع عادة كل يوم خميس بواقع 25 فلساً عن كل أسبوع تعليمي، وذلك مقابل تعليم الولد أو البنت.

أما الطب الشعبي فقد كان يعد من المهن التقليدية لعلاج كثير من الأمراض.

وهو يعتمد على المحاكاة والخبرة ويحاول معظم الناس في المجتمع التقليدي الخوض فيه، إلا أن هناك متخصصين يقصدهم كثير من المرضى، وأدت المرأة دوراً كبيراً في علاج كثير من الأمراض وبخاصة أمراض النساء إضافة إلى أمراض الأطفال. ويبين جدول (1) أن ما يقرب من 15,8% من إجمالي نساء العينة كن يمارسن مهنة الطب الشعبي، وبما أن هذه المهنة تحتاج إلى خبرة ودراية عالية في فهم الأمراض وجرأة شديدة في التعامل مع المرضى، فإننا نتوقع أن تكون النسبة قليلة، وهذا واضح من جدول (1). لقد أظهر بعض النساء قدرتهن الفائقة في التعامل مع الأمراض المختلفة، فبعضهن أفدن بأنهن كن يعالجن جميع الأمراض وبعضهن قلن إنهن كن متخصصات في بعض الأمراض. ومن الأمراض التي قلن إنهن يعالجنها: القيء المستمر والإسهال وانتفاخ البطن والغازات والقرحة والكبد والتسمم والزكام وأم اللصين وبوينيب واللمباز والشينه والفجارة ونزول الرحم ورطوبة النفس وعرج الرضاخ ووجع مفاصل الرجل وبكاء الطفل وتورم جفن الطفل وإمساك الطفل ودوران الرأس وحكة الجلد والولادة وتأخر الحمل والكسور والفصل. وتستخدم المطببة الشعبية أنواعاً مختلفة من الأدوية الشعبية، وغالبيتها مستوردة من الخارج وبعضٌ منها متوافر في بيئة الإمارات، وتقوم المطببة الشعبية بتحضيره بنفسها لعلاج الأمراض السالفة، إضافة إلى استخدام القرآن والتعاويذ والكي والتدليك في العلاج.

11 – التبضُّع: حين يتعلق الأمر بالتسوق أو التبضع، وبخاصة فيما يختص بالنساء في مجتمع تقليدي محافظ، يصبح الأمر صعباً ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

1 – عمر المرأة: يصعب على النساء في الأعمار الشابة والمتوسطة الذهاب إلى الأسواق العامة للتسوق، ويقتصر ذهابهن إلى بعض المنازل التي تستخدم في كثير من الأحيان كمحلات للتسوق للنساء فقط؛ إذ إن هذه الأعمار تكون محاطة باعتبارات اجتماعية وأخلاقية وبخاصة لغير المتزوجات.

2 – الوضع العائلي: تبدو الفوارق الاجتماعية بين الأسر في المجتمعات المحلية في مجتمع الإمارات التقليدي شبه معدومة، وقد تبلورت تلك الحقيقة من خلال النظر إلى الأنشطة اليومية التي تقوم بها المرأة والملكية للأسرة كما

أشارت إليه كثير من النساء، وعلى الرغم من أن هناك بلا شك أسراً ميسورة وذات مركز اجتماعي عالٍ، إلا أن التجانس والتكامل الاجتماعي كان هو الغالب بين الأسر في المجتمع التقليدي. يضاف إلى ذلك أن الأسر بمختلف مراكزها الاجتماعية تبدو محافظة فيما يتعلق بتسوق النساء، وإن حدث فإنه يحدث ضمن إطار مملكة النساء، أو التسوق غير المباشر من الأسواق التي كان يديرها الرجال ومن الحي نفسه، وذلك هو المقبول.

3 – المستوى الاقتصادي للأسرة: اقتصاد المجتمع التقليدي اقتصاد معاشي يسعى لتلبية احتياجات الأسرة اليومية وبالذات السلع الأساسية، ولا مجال هناك لطلب السلع الكمالية، كما أن أغلب السلع الضرورية كانت توفرها الأسرة من خلال أعضائها.

4 – الزوج: يحتفظ الزوج لنفسه بالسيادة في المنزل ويعارض كثير من الأزواج كما أوضحت كثير من النساء ذهاب نسائهم إلى الأسواق، حيث يعدون التسوق من مهام الرجال، إلا أنهم لا يُبدون أي تحفظ في التسوق في حال غياب الأزواج ولكن ضمن التقاليد المرعية.

على الرغم من كل ذلك فإن المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي استطاعت أن تتجاوز بعض هذه العقبات ولكن بشيء من الحيطة والحذر، واقتصر ذلك كما أوضحت كثير من النساء على كبار السن من النساء، فهن اللاتي كن يقمن بعملية التسوق. وتقول البسام (1985: 107): «تعتبر عملية شراء مستلزمات النساء من واجبات الرجل تجاه عائلته. وأحياناً تقوم النساء الكبيرات في السن أو المتزوجات بعملية الشراء بأنفسهن... وعموماً فعملية الشراء هذه تختلف باختلاف المكان وكذلك باختلاف العادات والتقاليد والطبائع». ويوضح جدول (2) أن ما يقرب من 31% من مفردات العينة كن يقمن بعملية التسوق للأسرة.

12 – العمل خارج المنزل: لقد شاركت ربة البيت في أعمال مختلفة من تدبير شؤون المنزل إلى العمل في مهن وحرف مختلفة، وكانت تتخذ من منزلها مقراً لمزاولة مهنتها أو حرفتها، وفي أحيان كثيرة تضطر للخروج من المنزل لتساعد زوجها في مهنته أو حرفته أو تعين أسرتها في توفير حاجاتها الضرورية كجلب الماء وجمع الحطب ورعي الأغنام، وكان الخروج – كما أفادت

مجموعة من النساء – يحدث ضمن جماعات نسوية وَضع لها المجتمع ضوابط في الحركة والتنظيم حتى كان الوقت المستغل لتلك الأنشطة لا يتعارض مع خروج الرجال وحركتهم في المجتمع، وعادة كان يحدث في الصباح الباكر.

ويبين جدول (2) أن ما يقرب من 30,2% من إجمالي النساء أجبن بأنهن كن يخرجن من المنزل للعمل مع أزواجهن أو مساعدة أسرهن في قضاء حاجاتها، بينما نجد أن ما يقرب من 69,8% من النساء لا يقمن بذلك الدور. وتروي إحدى المبحوثات: «نعم كان أكثر شغلي في الماضي خارج؛ أذهب إلى الجبل وأبحث عن الحطب وأقطعه وأحمله على رأسي وأبيعه، وأذهب باستمرار إلى البحث عن العشب وأحمل الماء على رأسي مرتين أو أكثر في اليوم». وتورد إحدى المبحوثات: «آتي بالماء من البئر وأحضر الحطب وأغسل الملابس في البحر». وتقول أخرى: «في الماضي كنت أقوم بأعمال خارج المنزل كجلب الماء وإحضار الحطب من مكان بعيد وكنت أحضر الأعشاب للأغنام والأبقار». وتروي إحدى النساء: «لقد كنت أذهب إلى المحرقة فأساعد زوجي في استخراج الفحم وكذلك أساعده في وضع النقوش على الفخار». وتتابع أخرى الحديث فتقول: «كنت أتاجر بحاجيات النساء ولكثرة مشاغل النساء كنت أحمل البضاعة على رأسي وأذهب إلى منازلهن لأبيع».

13 – تسويق منتجات الآخرين: نذكر هنا أن المرأة في المجتمع التقليدي قد مارست حرفاً كثيرة تركزت معظمها داخل الأسرة. وكان فائض عملها يخصص للبيع، إذ يقوم بعض النسوة (ويطلق عليهن الدلالات[27]) بتسويق فائض الإنتاج المنزلي، أو بتسويق بعض الحاجيات الخاصة ومستلزمات النساء المختلفة. وقد أشارت البسام (1985: 107) إلى أن النساء القرويات اعتمدن اعتماداً كبيراً على «الدلالات» في جلب البضائع إلى منازلهن، وتلبية احتياجاتهن من الأقمشة والملابس والحلي وأدوات الزينة وموادها. وبسؤال أفراد العينة عما إذا كن يقمن بتسويق منتجات الآخرين، أفادت نحو 14,4% من إجمالي العينة بأنهن كن يُسوِّقن منتجات الآخرين (انظر جدول 2). وقد روت سيدة: «نعم، كنت أعمل بياعة للحريم وبخاصة البراقع»، وذكرت أخرى: «كنت أبيع لواحدة وتعطيني أجراً عليه». وقالت أخرى: «نعم، فقد كانت تكلفني حرمة أبيع لها ثياباً وتعطيني عمولة عليها». وروت أخرى «الناس في الأول تجيب ملابس وعطوراً وبراقع وأبيع لهم».

وتقول أخرى: «نعم، بعت للناس ملابس وعطوراً ودهوناً وكنت أستخدم بيتي كمحل للبيع».

الخاتمة

لقد وفرت هذه الدراسة بيانات غزيرة عن الأنشطة المتنوعة التي كانت تقوم بها المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي سواء داخل المنزل أو خارجه. ويتضح من الدراسة أن دور النساء إجمالاً وبمختلف مشاربهن الاقتصادية والاجتماعية لم ينحصر في الأعمال ذات الصلة بالتدبير المنزلي بل تعداه إلى مزاولة أنشطة متعددة ومتنوعة داخل المنزل وخارجه، ومن ثم برزت المرأة بوصفها قوة لا يستهان بها في مجال العمل والإنتاج والإسهامات الاقتصادية الحقيقية للأسرة الإماراتية.

ويمكن أن نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

1 – إن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الإنتاجية والخدمية في آن واحد، فبالإضافة إلى مختلف الأعمال الخدمية في المنزل شمل عمل المرأة كذلك الأنشطة الإنتاجية كالزراعة وتربية الحيوان والصناعات اليدوية المختلفة ومشتقات الألبان، وصناعة السمك والتجارة وغيرها.

2 – لم يكن نمط تقسيم العمل التقليدي في الأسرة والمجتمع عائقاً أمام قيام المرأة بأعمال ومهام اجتماعية واقتصادية متنوعة في مجتمع الإمارات التقليدي؛ فقد عملت جميع النساء يومياً وبمتوسط بلغ نحو 8 ساعات، وبحد أدنى 5 ساعات وبحد أعلى بلغ 10 ساعات و50 دقيقة في اليوم. وقد أظهرت الدراسة أن ربة البيت خصصت نحو 6 ساعات يومياً لإعداد الطعام وتربية الأولاد والتدبير المنزلي، ونحو ساعتين يومياً لأعمال الزراعة، وتربية المواشي والدواجن والأبقار، والصناعات الغذائية، والصناعات اليدوية، وجلب الماء وإحضار الحطب. كذلك أدت المرأة دوراً أساسياً في سد حاجة السوق المحلي من العمالة، وذلك من خلال قيامها بأدوار متنوعة في المجتمع.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن العمل في المنزل لا يعد اقتصادياً، بمعنى أنه لا يدخل ضمن الحسابات القومية، ولا يدخل في قوة العمل، فإن الدراسة تكشف عن أن الاستمرار في جعل الأجر محدِّداً رئيساً للعمل سيؤدي حتماً إلى إضعاف

الدور الأسري والمجتمعي للمرأة وفقدها لأهميتها في حين أنها عنصر مهم ومنتج في المجتمع، وعلى ذلك فإن دورها في المنزل لن يعدو كونه عملاً هامشياً.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة أن يوسع مفهوم العمل ليشمل أيضاً جميع الأعمال التي تؤديها المرأة داخل المنزل؛ إذ إن لها ما يشابهها من أنشطة اقتصادية معتمدة في سوق العمل وتقدر بثمن. ويتطلب هذا الأمر: أولاً، بلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي المحدود الذي ساد في معظم الدراسات المعاصرة لعمل المرأة. ثانيا، إجراء معالجات إحصائية شاملة ودقيقة للأنشطة التي تقوم بها المرأة لغرض قياس مشاركتها الفعلية في المجتمع. وأخيراً، صياغة التشريعات الاجتماعية المنظِّمة لعمل المرأة بما يتيح لها القدرة على توسيع مشاركتها المجتمعية وبخاصة في سوق العمل.

الهوامش

(1) النشطون اقتصادياً: يتألفون من السكان الذين يزودون ميدان العمل بالأيدي العاملة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتضمنون المدنيين والعسكريين.
(2) قوة العمل: السكان الذين يقعون في فئة العمر 15 - 64 ويعملون في أي من قطاعات الإنتاج أو الخدمات مقابل أجر أو من دونه أو كانوا يبحثون عن عمل ولا يجدونه (متعطلين).
(3) الناتج المحلي الإجمالي: أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة والأساسية التي تستعمل للدلالة على مستوى التنمية وإنجازاتها في المجتمع.
(4) وظائف الزوج المتعددة: كان الفرد في المجتمع التقليدي يمتهن مهناً عديدة ولا يثبت عند واحدة منها.
(5) الاقتصاد المعاشي: اقتصاد يوفر الحاجات الأساسية للإنسان التي تضمن له البقاء.
(6) البعر: روث الحيوانات.
(7) التبن: علف الحيوانات.
(8) الوعب: أرض زراعية خصبة توجد على سفوح الجبال.
(9) خروس: جمع خرس وهو وعاء من الفخار.
(10) بيادير: الفلاحين أو المزارعين الذين يعملون مقابل أجر.
(11) عذق: عبارة عن مجموعة من الشماريخ التمرية وتكون إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة.
(12) العشيش: جمع عشة وهي الدار أو الكوخ المصنوع من الجريد والحصران.
(13) المواعين: أدوات منزلية تستخدم لأغراض مختلفة.
(14) الحيور: قرى زراعية.
(15) المساطيح: جمع مسطاح وهي أرض مسطحة ومنبسطة تستخدم لتجفيف التمور.
(16) الزريبة: مكان مخصص للحيوانات.
(17) الخض: عملية رج اللبن الرائب.
(18) المخض: وعاء جلدي أو معدني يوضع بداخله اللبن الرائب لتحريكه لغرض استخلاص اللبن والزبد.

(19) الركابة: ثلاثة أعواد قوية مقرونة من الأعلى، تعلق بها الشكاء عند الخض.
(20) جامي: أحد مشتقات الألبان وهو عبارة عن مادة غذائية شبه مجمدة تستخرج من اللبن بعد غليه.
(21) اليكط: اللبن المجفف.
(22) برك: جمع بركة وهي عبارة عن حفرة واسعة ذات شكل مربع أو مستطيل يوضع فيها السمك المملح.
(23) التلي: خيوط من الزري اللماع تستخدمه النساء لتزيين الملابس.
(24) البراقع: جمع برقع وهو شكل من اشكال النقاب تضعه المرأة على وجهها.
(25) السروال: وهو قطعة اللباس الداخلي الذي ترتديه النسوة.
(26) المطوعة: معلمة اشتهرت بدورها التعليمي في المجتمع التقليدي.
(27) الدلالات: نساء يقمن ببيع منتجات الآخرين.

المصادر

إجلال إسماعيل حلمي (1992). الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات. **شؤون اجتماعية**، العدد (35)، السنة التاسعة، خريف: 5-26.

إجلال إسماعيل حلمي (1994). **الأسرة العربية بين الواقع والمستقبل: مع دراسة ميدانية عن عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات**. القاهرة: مكتبة الحرية الحديثة.

أحمد الجميري (1989). **احتياجات واتجاهات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة**. مؤتمر القوى البشرية العاملة، 5 - 6 نوفمبر، معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي.

أميمة الدهان (1984). المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية: قياس عمل المرأة. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

باقر النجار (1984). المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة في الخليج العربي. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

سبيكة محمد الخاطر (1990). من الأعمال التقليدية المنزلية في الخليج: دبغ الجلود. **المأثورات الشعبية**، العدد (19)، يوليه: 80 - 81.

سعاد الصباح (1984). المرأة العاملة في الخليج: دراسة ميدانية. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

سعاد الصباح (1994). تخطيط النمو في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة. **شؤون اجتماعية**، العدد (43)، السنة الحادية عشرة، خريف: 69-104.

سعيد عبدالله حارب (1996). التنمية الثقافية. من ص ص 126 إلى 167 في كتاب: **دراسات في مجتمع الإمارات**، قسم الاجتماع، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عباس أحمد، وميثاء الشامسي (1996). النظم الاجتماعية. من ص ص 191 إلى 221 في كتاب: **دراسات في مجتمع الإمارات**، قسم الاجتماع، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عبدالله عبدالرحمن (1990). **الإمارات في ذاكرة أبنائها: الحياة الاقتصادية**. دبي: القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

فوزية العطية (1984). المرأة والعمل في الخليج العربي. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

ليلى صالح البسام (1985). **التراث التقليدي لملابس النساء في نجد: دراسة ميدانية**. مركز التراث الشعبي بدول الخليج العربية، الدوحة، قطر.

محمد سعيد البلوشي (1991). الحرف والصناعات الشعبية في دولة الإمارات العربية المتحدة. **المأثورات الشعبية**، العدد (23)، يوليو: 30-39.

محمود مفلح البكر (1993). من أغاني العمل في البيئة البدوية. **المأثورات الشعبية**، العدد (32)، أكتوبر: 78-90.

معهد البحوث والدراسات العربية (1978). **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ميثاء الشامسي وآخرون (1996). **المرأة العربية والعمل: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة**. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

هند عبدالعزيز القاسمي (1993). **المرأة في الإمارات: تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار**. الشارقة: جمعية الاجتماعية.

هنري عزام (1982). المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية. من ص ص 265 إلى 301 في كتاب: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

وزارة التخطيط، **المرأة المواطنة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (1975 - 1985)**: أبو ظبي.

وزارة التخطيط (1982). **السكان والقوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة 1975-1980**. وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وزارة التخطيط (1993). **أزمة قوة العمل المواطنة في دولة الإمارات، أسبابها، مظاهرها، وسائل علاجها**: أبو ظبي.

وفاء عبدالعزيز زكي (1984). مدى مساهمة المرأة الخليجية في عمليات التنمية الاقتصادية والمقومات الأساسية لتطويرها. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، ابو ظبي.

Anker, R., et al. (1988). *Women's participation in the labour force: A methods test in India for improving its measurement*. Geneva: International Labour Office.

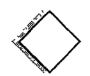
Dixon - Mueller, R. (1985). 1994 *Women's work in third world agriculture*. Geneva: International Labour Office.

Goldschmidt-Clermont L. (1987). *Economic evaluations of unpaid household work: Africa, Asia, Latin America and Oceania*. Geneva: International Labour Office.

Lim,L.L. (1996). *More and better jobs for women: An action guide*. Geneva: International Labour Office.

United Nations (1990). *Methods of measuring women's participation and production in the informal sector*. New York: U.N.

United Nations (1993). Methods of measuring women's economic activity: *Technical report*: NewYork: U.N.



مقابلة

فؤاد زكريا

نزعة إنسانية تتخطى الحدود السياسية

حاوره: منصور مبارك*

ثمة ميزتان لهذا الحوار الذي تقدمه المجلة لقرائها هذا العدد، أولاً: لأنه يكتسب لحظة زمنية فارقة كوننا نودع قرناً ونستقبل آخر جديداً، وثانياً: إن اللقاء هذه المرة مع مفكر عربي استطاع قراءة إشكاليات العقل العربي في الربع الأخير من القرن العشرين وتحديد مظاهر التخلف والقصور التي انعكست على السلوك الموضوعي لذلك العقل.

إن فؤاد زكريا ليس فقط مفكراً عقلانياً اتسم خطابه على الدوام بالاستقلالية التي جعلته منفرداً ومتميزاً عن الآخرين، بل هو مفكر أهتم بالإنسان، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. وارتبطت أطروحاته الفكرية بأفعاله وممارساته. فقد دافع زكريا طويلاً عن الحرية وحقوق الإنسان، ونبه في بداية التسعينيات إلى النتائج المدمرة لاحتلال العراق للكويت، ولذلك كان موقفه واضحاً من العدوان العراقي على الكويت حيث انتقد النظرة اللاعقلانية والمنطق الأعوج لعدد من المفكرين والمثقفين العرب ممن برروا الغزو أو اتخذوا منه موقفا محايدا، فضلاً عن أن زكريا رفض حضور كثير من الفعاليات الفكرية والثقافية التي رعتها الديكتاتوريات على حساب حقوق المواطن والإنسان العربي العادي والبسيط.

وقد استعان زكريا بدراسته للفلسفة وبأدواتها النقدية في تشريح المتغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية التي عصفت بالمجتمع العربي، وهو في هذه العملية لم يطأطئ عقله لأية مسلمات أو بدهيات، بل ذهب أبعد من ذلك

---

* من أسرة تحرير المجلة.

بإخضاع آرائه العلمية ذاتها للفحص والنقد، مدفوعا بروح الحوار السقراطي التي كان دوما شديد التأكيد عليها، ومارس زكريا الكتابة في الصحافة سنوات عديدة، مع ما يحمله ذلك من شرور القطيعة الافتراضية بين المفكر والقارئ العادي، إلا أنه كان دائما موفقاً في حمل القارئ على استخدام عقله في تفنيد جميع البدهيات والمسلّمات التي علقت طويلا في الذهن العربي.

ولقد خلّف زكريا كثيراً من المؤلفات والترجمات، التي توزعت ما بين الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي والموسيقي، وقد أسهمت هذه الأعمال في إثراء الثقافة العربية. بقي أن نذكر أن زكريا حصل على اثنتين من أرفع الجوائز الفكرية العربية وهما جائزة سلطان بن علي عويس الثقافية عام ١٩٩١ وجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام ١٩٩٨. وهذا نص الحوار:

■ **هل لك أن تحدثنا عن البدايات؟ من هو فؤاد زكريا؟**

ولدت عام 1927 في بور سعيد، ونشأت في أسرة متوسطة، حيث كان والدي معلماً ينتقل من بلدة إلى أخرى في مصر، وذهبت إلى القاهرة وكان سني عندها ست سنوات حيث ظللت هناك منذ ذلك الحين.

وتعلمت في مدارس حكومية طوال الوقت، ولكن نظراً للمستوى الرفيع للتعليم آنذاك، استطعت أن أبدأ بداية بسيطة في تعلم اللغات. وفي الجامعة كنت متفوقاً كما كنت في جميع السنوات، ولكن الفترة التي تخرجت فيها من الجامعة لم تكن الدولة حينها توفد أية بعثات إلى الخارج، ولم يكن من حظي السفر في بعثة، ولهذا السبب درست الماجستير والدكتوراة في القاهرة، حيث حصلت على الدكتوراة في الفلسفة من جامعة عين شمس عام 1956.

وبعدها أتيحت لي الفرصة للعمل في الأمم المتحدة في نيويورك مترجماً، وظللت هناك خمسة أعوام. وكان ذلك تعويضاً عن عدم إيفادي في بعثة. ولعلها كانت في الواقع أفضل من البعثة لأنني لم أذهب إلى هناك إلا بعد أن كنت قد نضجت وحصلت على الدكتوراة وكنت حينها مدرساً في الجامعة.

وكنت في تلك الفترة من ضمن أعضاء الوفد المصري الذي يسافر للمشاركة في المؤتمر العام لليونسكو، حيث سافرت لهذا الغرض عدة مرات، كما اشتركت في عدة لجان للثقافة العربية في اليونسكو حينها.

وقد تسلمت رئاسة تحرير مجلتي «الفكر المعاصر» و «تراث الإنسانية» في مصر، وبعد أن أغلقت مجلة الفكر المعاصر في بداية السبعينيات، سافرت إلى الكويت التي كانت أطول محطة استقررت فيها.

■ **لنتحدث عن سلسلة عالم المعرفة التي ما زلت مستشاراً لها منذ تأسيسها؟ هل لك أن تحدثنا عن الفكرة والبدايات؟**

كان المرحوم أحمد مشاري العدواني هو المؤسس الحقيقي لسلسلة عالم المعرفة، وهو الذي طلب مني أن أكون مستشاراً لها، لأنه على الرغم من وجود أشخاص آخرين يطمحون إلى القيام بهذه المهمة، فإنه اختارني بالذات. وشعرت بالارتياح الكبير في التعامل مع هذا الرجل، ولذلك بدأت العمل فيها بإخلاص، وتملكت ذهني ضرورة أن ترتفع السلسلة إلى مستوى رفيع، والآن وبشهادة الجميع تقريبا، ما زالت من حيث القيمة والرصانة الفكرية محافظة على مستواها الرفيع، وتكاد تكون أفضل سلسلة كتب ظهرت في العالم العربي.

■ **كيف استطاعت السلسلة أن تنأى بنفسها عن التطرف الأيديولوجي والفكري أو أن تنزع إلى اتجاه فكري على حساب آخر؟ ما مصدر الاستقلالية الفكرية التي تميزت بها السلسلة؟**

بالتأكيد منذ البداية كانت هناك فكرة لوضع ما يشبه الدستور لهذه السلسلة، وقد وضعت الخطوط العامة التي تسير عليها السلسلة، ونوعية الكتب التي تقبل فيها وتلك التي ترفض، وكذلك طبيعة الميادين التي نسعى إلى معالجتها والتطرق إليها وتلك التي وجدنا من المستحسن أن نبتعد عنها وألا نخوض فيها، كل ذلك وضعته حينها في مذكرة، بداية، ووافق عليها المرحوم الأستاذ العدواني وسرنا على هذا المنوال منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.

■ **كيف تنظرون إلى ما حصل في السنوات الأخيرة من محاكمة لبعض الأساتذة الجامعيين في مصر والكويت بسبب إنتاجهم العلمي؟**

للأسف الشديد، إن القاسم المشترك بين كل الأحداث التي جرت سواء في مصر أو الكويت هو ظهور بعض التيارات التي تتمسح بالإسلام وتحاول أن تفرض فكرها المغلوط في جميع الدول العربية.

- **كيف تنظرون إلى العولمة بوصفها نتاجاً للثورة المعلوماتية والاتصالية، ولِمَ لمْ يخرج المثقفون العرب في تعاملهم معها من نظرتهم المانوية إلى مجمل الظواهر من حيث هي شر مطلق أو خير مطلق مع أنها بدأت قبل ذلك بكثير؟**

أعتقد بأنك كنت مصيبا عندما قلت: إن العولمة كانت صدى لثورة المعلومات والاتصالات، فذلك صحيح، لأنه مع الأسف الشديد، معظم الناس عندنا ينظرون إلى العولمة من الزاوية الاقتصادية فقط، فيتصورون أن العولمة ليست سوى سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواق العالم، بمعنى أنه بدلا من أن تتعامل هذه الشركات مع كل سوق على حدة، فإنها تضع جميع الأسواق في سلة واحدة وتتعامل معهم بشكل جماعي. هذا هو الفهم الشائع ولكن في الواقع ما ذكرته هو الصحيح وهو أن العولمة قد بدأت قبل ذلك بكثير، منذ ذلك الوقت الذي تحدث عنه بعض الإعلاميين بتشبيههم العالم بالقرية الصغيرة.

- **ولكن هناك احتجاجات يثيرها البعض من أن العولمة قد تؤدي إلى محو الهويات النوعية؛ وذلك عبر إعادة تركيب صورة إعلامية واحدة متسقة للعالم بأجمعه على مستوى الثقافة البصرية مثلاً؟**

أنا أعتقد العكس تماماً، ففي ظل العولمة الإعلامية هناك فرص أفضل بكثير للهويات الخاصة، والهويات النوعية لأن تبرز نفسها على مستوى العالم بأجمعه، وتقدم لبقية الثقافات ما تستطيع هي أن تضيفه أو ما سبق لها أن أضافته في الماضي، بمعنى أنه في ظل العولمة الفرصة متاحة لتحقيق ذلك بمستوى أفضل بكثير.

- **هل تعتقدون أنه في ظل العولمة ستتغير كذلك القوانين التي تحكم العالم وتسيره، بمعنى آخر، هل ستنهار مبادىء دولية أقرت ما بعد الحرب العالمية الثانية كاحترام مبادىء السيادة الوطنية والكيانات السياسية، لتحل بدلا منها قوانين كونية جديدة، كضرورة الاحتكام إلى مبادىء إنسانية مثل الحفاظ على النوع البشري ومبادىء حقوق الإنسان، ولعلنا شهدنا في حرب البلقان بزوغ فجر هذه المنظومة السلوكية الكونية الجديدة؟**

إن ذلك، من وجهة نظري، اتجاه محمود جداً، فقد كنت أشعر بالضيق بسبب القيود التي يفرضها مبدأ السيادة الوطنية على تصرفات المجتمع الدولي، لقد كسر هذا المبدأ أخيرا عندما أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا صريحا أكد فيه على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لم يعد مقدساً كما كان من قبل.

فعلى سبيل المثال كان الوضع السائد في بعض دول العالم أن كل ديكتاتور يقوم بإغلاق حدود بلده على نفسه بحجة السيادة الداخلية، ويعمل القتل والتعذيب في الناس، فضلا عن الاضطهاد والقمع من دون أن يتعرض للمحاكمة أو المحاسبة على تصرفاته تلك. وهذا اتجاه كان يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج رهيبة. وأبرز هذه النتائج هو ما نراه الآن في العراق، فنظام الحكم في العراق لا يزال قائما حتى الآن لسبب وحيد وهو الخوف من كسر مبدأ السيادة الوطنية، وقد دعوت أكثر من مرة إلى أن تتخذ الدول العربية موقفاً موحداً من أجل شعب العراق، فبدلا من القول بأن شعب العراق يعاني من نقص الغذاء والدواء، فإنه كان من الأجدى القول بأنه كان يعاني قبل ذلك بكثير من نقص الحرية، والتعذيب والاضطهاد وانتهاك جميع حقوق الإنسان.

هذا كان وضعاً قائما في العراق ويمثل تجسيداً كبيراً لإضرار السيادة الوطنية إذا نظر إليه على أنه مبدأ مقدس لا يمكن المساس به، فأنا أعتبر أن بداية تدخل المجتمع الدولي في الأوضاع الداخلية في بعض الدول بادرة خير وتدل على أن الضمير العالمي قد بدأ يستيقظ ويأخذ في التشكل، وهو يؤثر بشكل فاعل في تلك الدول التي كان من سوء حظها أن عانت من أوضاع قمع واضطهاد.

■ **هل سنشهد إذن في عصر ما بعد الحداثة بروز وعي كوني جديد؟**

لا أعلم لماذا تسميه عصر ما بعد الحداثة، فما قلته هو من صميم الحداثة نفسها، لأن عناصر الحداثة لم تكتمل في بلاد كثيرة، فهذه محاولة لاستكمال عناصر الحداثة، والتخلص من الحكم الاستبدادي في بعض البلاد هو ماهية الحداثة نفسها.

■ **ما كنت أقصده في عصر ما بعد الحداثة هو الاتجاه الجديد نحو تجاوز البنى الفكرية التي كانت تحصر النتاجات الفكرية في إطار ضيق ومحدود، سواء تلك البنى الشمولية الاستبدادية أو تلك التي تعمل على تشكيل عقل جمعي بوسائل الإعلام والتعليم، ولكن هل أنتم مع اتجاه سيادة مبادىء إنسانية والاحتكام إليها في تنظيم السلوك على المستوى الكوني؟**

طوال حياتي كنت صاحب نزعة إنسانية، وأفضل أن تكون هناك نظرة إنسانية شاملة تتخطى الحدود السياسية الموجودة بين الدول، وأنزع إلى معاملة الإنسان في أي بقعة من هذا العالم على أنه إنسان بغض النظر عن قوميته وبلده، وما ينتجه هذا الإنسان أحترمه وأقدره أياً كان انتماؤه.

- **لنتحدث قليلا عن الديموقراطية، ألا تعتقدون بأن المثقفين العرب ينظرون إليها نظرة أيديولوجية لا إبستمولوجية، بمعنى آخر ما زالوا في تعاملهم معها يعتبرونها مفتاحاً سحرياً بإمكانه تخليص عالمنا العربي من كل الشرور والتخلف الذي يرزح تحت وطأتهما بغض النظر عن كلفتها الاجتماعية والثقافية المطلوبة؟**

ما أريد أن أقوله إن الديموقراطية ليست أيديولوجية معينة، الديموقراطية منهج أو طريقة لتسيير العمل الوطني أو القومي، ولكنها ليست هي الهدف في حد ذاتها.

- **على الرغم من أن بعض الدول العربية قد خطت خطوات جادة نحو تبني الديموقراطية، ولكن ألا تعتقدون أنه بغياب ثقافة ديموقراطية حقيقية تراكمية في المجتمعات العربية عامة، قد تكون لهذه الجرعة الديموقراطية المفاجئة آثار عكسية ربما لا يحتملها جسد المجتمع العربي المريض؟**

المشكلة أن الديموقراطية لكي تكتمل عناصرها يجب أن تمارس على جميع المستويات، فيجب أن تكون هناك ديموقراطية في التربية والعلاقات الأسرية وكذلك المدرسة، بل في نظام التعليم نفسه. ولقد سمعت أن هناك مؤتمراً تربوياً يعقد الآن في الكويت عن التربية والديموقراطية، وأنا أعتبر هذه فكرة مهمة جداً، لأن التعليم عندنا ما زال سلطويا من مراحله الأولى وحتى نهايته. وهو يجب أن يتحول إلى تعليم ديموقراطي، بمعنى أن يعطي للناشئة الفرصة لكي يناقشوا ويعبروا عن أنفسهم وينتقدوا ويبدعوا كما يشاؤون. فأنت عندما تنظر إلى الكتاب المدرسي بوصفه المرجع الأوحد والأخير فهذه نظرة سلطوية ولا تشجع أبداً على الابتكار والإبداع، وهذه ليست ديموقراطية بل هي نظير للحكم الديكتاتوري.

- **في ظل غياب تنظيمات حقيقية وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، تبرز إشكالية أخرى، فالديمقراطية بوصفها حكم الأغلبية قد تمهد الطريق في العالم العربي لحكم طائفة أو طبقة أو فئة معينة فقط لكونها الأغلبية مما قد يعوق حركة تقدم المجتمع وتطوره؟**

القضية كلها هي في تعدد المستويات التي تتخذ القرار، فمن الأهمية بمكان ألا يتخذ القرار من مستوى واحد أو فرد واحد أو فئة تحيط بهذا الفرد، أو طبقة قابضة على السلطة، فجوهر الديموقراطية في نظري هو في تعدد مستويات

اتخاذ القرار، أي أن يكون بعد هذه السلطة العليا مستوى آخر ثان وثالث، أي أن تصل إلى مستوى الشعب العادي، ليبدي رأيه في كيفية اتخاذ القرار من خلال عملية الانتخابات. والمثقفون كذلك عليهم أن يبدو رأيهم في أجهزة الإعلام وفي الفعاليات الإعلامية والثقافية وغيرها. في تصوري أن هذه التعددية في اتخاذ القرارات هي جوهر الديموقراطية.

- **هل تعتقدون بحصافة السماح لقوى لا تؤمن بالديموقراطية بأن تتسلم السلطة من خلال العملية الديموقراطية على الرغم من إعلانها الصريح أو الضمني بعزمها، حينئذ، على تصفية الممارسة الديموقراطية؟**

في وقت من الأوقات هوجمت بسبب هذه الفكرة بالذات، لأنني أعتقد أنه على أي حزب من الأحزاب أراد خوض الانتخابات أن يقدم برنامجاً يستطيع الناخب على أساسه أن يحكم عليه، لا بد أن يكون البرنامج واضح المعالم، لا برنامج شعارات إنشائية فضفاضة وجوفاء.

- **ولكن الإشكالية تكمن في أن قوى الإسلام السياسي في واقع الأمر تطرح نصاً مقدساً للتصويت عليه لا برامج انتخابية؟**

في الواقع بالنسبة لهذه القوى بالذات، كنت قد ذكرت في وقت من الأوقات أنه عندما يقرر شخص ما خوض انتخابات نقابية أو عامة، بزعم أو شعار أنه وحده يمثل الإسلام، على الرغم من أن البقية مسلمون، فيجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه مختلف عن الآخرين، أو أن يقدم برنامجاً إسلامياً، فلا مانع من ذلك أبداً فمن حقه أن يفعل ذلك، ولكن يجب أن يقنع الناس أن هذا البرنامج يستطيع أن يحل مشكلاتهم وأنه يتميز عن بقية البرامج التي تقدمها الفئات الأخرى، فلو جرت المسألة في هذا الإطار لأصبح الوضع سليما، فلا يوجد أي مانع من أن تخوض هذه الجماعات الانتخابات.

- **هذا الحديث رائع على المستوى النظري ويفترض وجود ثقافة سياسية ومجتمعية راسخة الجذور، ولكن في الواقع لدينا نسبة كبيرة من الأميين ممن يشكلون مخزونا مهماً للخيارات اللاديمقراطية.**

وهل يعني ذلك أن الإنسان الأمي لا يعرف مصالحه؟ إن هذا الإنسان الأمي ليس بالضرورة أن يقدم له البرنامج الانتخابي بشكل مكتوب، وإنما بالإمكان

شرحه، فهو في النهاية إنسان لديه مشكلات يعاني منها، وأنت تستطيع إقناعه بقدرتك على حل هذه المشكلة أو تلك، وكذلك على التفاهم معه.

إن الإنسان الأمي ليس بالضرورة مستبعداً من العملية الديموقراطية لأنه في نهاية الأمر إنسان مثله مثل الآخرين، فكونه أمي ليست غلطته بل ربما هي غلطة الدولة أو المجتمع الذي يعيش فيه.

■ **عطفاً على مشكلة الأمية، من حيث هي عقبة كؤود أمام إحداث التطورات الاجتماعية المنشودة، لماذا لم يستطع المثقف العربي بوصفه حاملاً لقيم الحداثة والتنوير من أن يؤسس لسلطة فكرية إزاء السلطات التقليدية التي تستند إلى الوعي الشعبي كسلطة الفقهاء ورجال الدين؟**

لقد كنا حتى الثمانينيات نتحدث دائماً عن التضاد بين المثقف والسلطة، فقد كانت المشكلة الأساسية فيما يتعلق بالمثقفين تكمن في علاقتهم بالسلطة، ولكن الآن في التسعينيات برز بعد آخر أو جانب آخر من مشكلة المثقفين، لأنه حتى ذلك الحين كانت القضية هي في العلاقة بين المثقف والسلطة وكان المثقف يحتمي بنفسه، باعتباره ناطقاً بلسان الجماهير أو القاعدة الشعبية، يحتمي بها من أجل مواجهة السلطة، أما الآن فإن البعد الجديد الذي أضيف هو أن المثقف يحارب في جبهتين؛ جبهة السلطة من ناحية وجبهة القاعدة الشعبية من ناحية أخرى، لأن القاعدة الشعبية بما تتسم به من أمية وجهل ومن سهولة التعرض للخداع من القوى الطامعة في الحكم أياً كان لونها سواء أكانت دينية أم غير ذلك. بمعنى أن المثقف أصبح يعاني من هذين الطرفين، القمة والقاعدة، وبالفعل، اليوم القاعدة الشعبية أصبحت المصدر الأساسي لمتاعب المثقفين، لذلك نجد أن المثقف عندما ينطق جملة واحدة فإنه يعمل حساباً بألا يغضب بأي شكل من الأشكال هذه القاعدة الشعبية لأنه يعلم أنها قد تتنمر عليه، ومن ثم تستخدم قوتها العددية الكبيرة لإلحاق الضرر به.

وهذا تماماً ما حصل أخيراً من تطبيق مبدأ الحسبة سواء في مصر أو الكويت ضد المفكرين، وتطبيق مبدأ الحسبة بهذا الشكل هو عبارة عن زحف من القاعدة الشعبية، التي قد تكون جاهلة، على المثقفين من أجل كتم أصواتهم.

- **طالما تحدثتم عن محاكمة المفكرين، دعني أتساءل هنا لماذا لم تحدث هذه القضايا الأثر المطلوب سواء في الاستجابات المرجوة من المثقفين من ناحية، وفي علاقات المثقفين بعضهم ببعض من ناحية أخرى، على سبيل المثال، لاشك أنكم تذكرون جيداً الآثار التي ترتبت على قضية «دريفوس» في نهاية القرن التاسع عشر، وأصدار عدد من المفكرين الفرنسيين «بيان المثقفين» عام 1898، لماذا لم تحدث هذه المحاكمات في عالمنا العربي مثل هذا الأثر؟**

لن تحدث الأثر المطلوب بسبب الخوف وعمل حساب القاعدة الشعبية التي يمكن أن تنقض على المثقف، فكل فرد لأنه يعمل حساب هذه القاعدة بكل ما فيها من جهل وتعصب وضيق أفق وعدوانية وقدرة على استخدام العنف، لم يجعل هذه الحركة تتبلور بين المثقفين. وأنا سعيد لأنك أثرت هذه النقطة لأنني أريد أن أقول بشكل عام ومن تجاربي الخاصة: إن العلاقات بين المثقفين العرب بالذات من أسوأ ما يكون، ولا يمكن مقارنتها بالعلاقات بين المثقفين في داخل أية ثقافة أخرى في العالم، فنحن لدينا مثقفين يريد كل منهم أن ينهش لحم الآخر، وتسود بينهم نظرة حاقدة وبشعة، والناجح منهم يحاول الآخرون تجاهله وممارسة مؤامرة صمت عليه باعتبار أن هذه هي وسيلتهم الوحيدة لمواجهة نجاحه.

- **هذا التوتر في ذوات المثقفين، هل يقود، بالضرورة، بعضهم إلى التبرؤ من خطابهم العقلاني والتنويري واتخاذ مواقف تتسم بالعدمية واللاعقلانية مثلما حصل إبان الاحتلال العراقي للكويت وتأييد بعض المثقفين لصدام حسين على الرغم من معرفتهم بحقيقته وبطبيعة حكمه الدموي.**

اسمح لي أن أقول: إن المثقفين العرب بشكل عام لديهم نقطة ضعف تجاه الحاكم المستبد، وهذه نقطة ضعف أساسية، إنهم يتصورون أن الخلاص النهائي لبلادهم لن يأتي إلا عن طريق فرد واحد مستبد، وهم لا يشعرون بالرغبة أو القدرة الكافية على مقاومة كل أشكال الاستبداد، فهم ليسوا مقتنعين من داخلهم أن المستبد لا يمكن أن يتم على يده أي إصلاح لأي مجتمع. ولذلك وقف معظمهم هذا الموقف ولايزال حتى اليوم تجاه الرئيس عبدالناصر، ونفس هذه الجوقة كلها أو معظمها وقفت تصفق لصدام حسين عندما مارس استبداده على مستوى خارج بلده، وتناسوا تماماً الكوارث التي كانت تحدث في داخل العراق.

■ **هل تعتقدون أن هناك تغييراً حقيقياً قد حدث في مواقف هؤلاء المثقفين بعد مضي هذه السنوات؟ هل تمت الاستفادة والاتعاظ مما حصل؟**

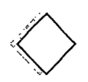
للأسف الوضع لايزال كما هو عليه، وكل المجموعة التي انحرفت فكرياً في ذلك الحين بتأييد الطاغية أصبحوا يصبون كل جهودهم من أجل دعاوى أخرى، فأفكارهم تتخذ قوالب مختلفة، الآن هناك فكرة إنقاذ أطفال العراق، ما أريد أن أقوله إنهم لايزالون على حالهم، يصبون جهودهم في هذا التيار وإنما الهدف الحقيقي ليس إنقاذ أطفال العراق وإنما إنقاذ حكام العراق، واسمح لي أن أوضح ما أقوله هنا، فأنا لست ضد إنقاذ أطفال العراق، بل على العكس أنا حزين جداً لما يحدث لأطفال العراق، وأتمنى أن أراهم وقد رفع عنهم كل أنواع الظلم والغبن، فأنا أعتبر الاستبداد الذي يمارسه نظام الحكم هناك أكثر ضرراً في المدى البعيد، على أطفال العراق ومستقبلهم، من الحصار الدولي المفروض الآن على العراق. ويجب علينا إن كنا حريصين على هؤلاء الأطفال أو هذا الشعب أن نخلصه من كل أنواع القهر المفروض عليه داخلياً وخارجياً.

■ **ما تفسيركم لارتهان الذهنية العربية المزمن والمرضي للتفسير التآمري للتاريخ حتى وقتنا الراهن، وهل ستؤدي الأطروحات الفكرية التي صدرت من الغرب، مؤخراً، والتي تتخذ موقفاً عدائياً تجاه الآخر، من إدامة هذا العارض المرضي المزمن الذي يعاني منه الجسم الثقافي والفكري العربي؟**

من المؤكد أنه عندما تسود نظرية المؤامرة في ثقافة ما فإن الثقافات الأخرى تتبناها، ولابد أن تنتقل العدوى، لأنك إذا نظرت إلى الآخر على أنه متآمر عليك دائماً فإن هذا الآخر لابد أن ينظر إليك على أنك متآمر عليه هو أيضاً، هي عدوى ولا مفر من انتقالها. ولذلك فإنني أعتبر أن فكرة العداء للآخر يجب أن تستأصل من جذورها سواء لدينا أو لدى الآخرين، فذلك عكس اتجاه التيار العالمي. نحن نتحدث الآن عن عولمة ثقافية وإعلامية... إلخ. إن هذا التشرنق في حدود ضيقة داخلية والارتياب في كل ما يخرج عن هذه الحدود لا يتمشى مع الاتجاه الذي يسير فيه العالم كله، والذي من المؤكد أنه اتجاه المستقبل.

■ **ألا تعتقدون بأن النظرة السائدة إلى الثقافة العربية وعلاقتها بالثقافات الأخرى في بعض أوساط المثقفين هي نظرة أيديولوجية تعاني من هوس الصدارة والتفرد بحيث تخشى من التلاقح والتبادل الثقافي، في حين أن نظرة الغرب إلى الثقافة تقوم على مبادئ براجماتية مثل التطور والتكيف وعدم الثبات؟**

أريد أن أقول هنا إن هذا التلاقح مع الآخرين ظهر عندنا قبل أن يظهر عندهم، وهذه هي السمة الأساسية للحضارة العربية الإسلامية، في أنها كانت ناجحة جداً في التعامل مع الثقافات الأخرى القوية التي كانت موجودة قبلها. أستطيع أن أقول إننا علمنا العالم كله كيف يكون التبادل والتأثير بين الثقافات المختلفة، وهذا ما حدث في أوروبا قبل عصر النهضة مباشرة فقد أخذوا عن العرب كثيراً جداً من دون حساسية، وتمكنوا بهذه الطريقة من أن يقفزوا تلك القفزة الكبرى التي حدثت في عصرهم. ولذلك فإن التأكيد على فكرة الأنا والآخر أو الهوية القومية والآخرين في هذه الأيام ليست فقط منافية لمستقبل العالم كما قلت قبل قليل ولكنها منافية لما نحن فيه.



مناقشة

المثقفون العرب المرضى بالغرب

خطاب جلال أحمد أمين نموذجاً

جورج طرابيشي*

الخطاب العربي، كما تنتجه - وتستهلكه - شريحة واسعة من الإنتلجنسيا** العربية خطاب مريض. مريض بالغرب. أو بالأحرى بتقدم الغرب، مصدر الجرح النرجسي للثقافة العربية الحديثة التي اكتشفت نفسها متأخرة في مرآة تقدم الغرب الذي أخذ لقاؤها به شكل صدمة traumatisme بالمعنى النفسي العميق للكلمة.

أعراض المرض، أو ما سميناه في مكان آخر بالعصاب الجماعي العربي[1]، تكاد لا تحصى. وبقدر ما أن موضع تظاهرها هو الخطاب، فإنها تتلون - من دون أن تفقد وحدتها الدلالية - بتلون الهوية الشخصية والفكرية لمنتجي هذا الخطاب.

وإذا كان أول ما يميز العرض المرضي هو عناده، أي إصراره على اتخاذ كل ما يطرأ من الأحداث أو يسنح من الموضوعات تُكأة لتظاهره، فإن كتاب جلال أحمد أمين عن «العولمة»[2] يقدم لنا نموذجاً ممتازاً لهذا التحويل القهري لمجرى الموضوعات المستجدة، لتوظيفه في إشباع حاجة العصاب الجماعي المزمن إلى تجديد وتنويع أشكال التعبير عن نفسه.

فالعولمة، كما طرحت نفسها في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، كانت ولا تزال في الفكر العالمي، كما في الفكر العربي، موضوعاً خلافياً، ومن ثم محلاً أيديولوجياً، لنوع من «تكافؤ الأدلة» بين أنصارها وخصومها. فليس

* مفكر سوري مقيم في باريس، له كثير من المؤلفات من أبرزها: الدولة القطرية والنظرية القومية 1982، مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة 1993، نقد نقد العقل العربي 1998.

** الإنتلجنسيا Intelligentsia: تعبير شائع في كثير من اللغات، ويشير إلى أهل الفكر والثقافة الذين يشكلون نخبة أو طليعة فنية أو اجتماعية أو سياسية.

الانتصار للعولمة أو الاعتراض عليها يحمل في حد ذاته شبهة عصابية. ولكن عندما يتخذ انتقاد العولمة مطية إلى تجديد الهجاء للحداثة، ولعاملها: الحضارة الغربية، فلنا أن نشتبه في وجود معيِّنات نفسية لا شعورية، من طبيعة عنادية وعصابية، وراء هذا الموقف الرفضي.

وبوصفه مجرد نقد للعولمة فإن كتاب جلال أحمد أمين الجديد لا يكاد يأتي بجديد، فهو يكرر، بأسلوب صحافي لا يخفي نفسه، الأفكار المتداولة في سوق الأدبيات المعادية للعولمة، بدءاً بالتنديد بفرضية «فوكوياما» عن «نهاية التاريخ» وانتهاء بهجاء «قيم المجتمع الاستهلاكي» و«أحادية بُعد» «القرية الكونية الواحدة» التي يقال لنا إن العالم آل إليها في ظل العولمة.

وكما في كل نقد صحافي متعجل فإن محاجَّة مؤلف «العولمة» غالباً ما تقوم على مغالاة كاريكاتورية، وكما في كل مغالاة من هذا الصنف، فإن الآلية المعتمدة في تصوير الأشياء هي التهويل والتهوين في آن معاً. ومن نماذج التهويل تضخيم «القدرة الكلية» للشركات المتعدية الجنسيات، عامل العولمة الاقتصادية، كما لو أنها «آلهة» الأزمنة الحديثة. وهكذا يقال لنا إن هذه «الشركات العملاقة» هي التي تحرك كل شيء في العالم الحديث من وراء ستار أو من دون ستار، ولكن دوماً بمثل الخيوط اللامرئية التي تحرك بها الدمى في مسرح العرائس. فالشركات المتعدية الجنسيات «تحل اليوم محل الدولة» أو «تفرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها». وهي إذ تتخطى «حدود السلطة السياسية» فإنها لم تعد في حاجة إلى أن تفعل ذلك «بالغزو المسلح كما يحدث في الماضي، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بزعيم آخر، أو حتى مع الإبقاء على الرئيس أو الزعيم نفسه، ولكن بإجباره بطرق شتى على اتباع المسلك نفسه» (ص 18).

وليس رؤساء الدول والزعماء السياسيون هم وحدهم من يتجردون من كل قوامية ويغدون محض دمى «بلا حول ولا قوة» بين أيدي عمالقة العولمة، بل يمتد هذا «التدمي» (اشتقاقاً من الدمية) وهذا «التأليل» المُعْدِم للقوامية الذاتية إلى كل ما في العالم من مؤسسات ومن أفراد ليغدو الجميع – وهنا تتدخل آلية التهوين – مجرد لوالب في الآلة الكبرى للشركات المتعدية الجنسيات. وهكذا يقال لنا بجرة قلم واحدة: «إن الشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه

التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولي، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات في الدول الكبرى، ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التلفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان... إلخ. كما أنها لا تدخر وسعاً في تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف البلاد، ينظّرون ويروّجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي» (ص 19).

هذا التصور البارانويائي (من البارانويا) للعولمة بوصفها مؤامرة كونية كبرى يقودها فاعل مطلق واحد هو الشركات المتعدية الجنسيات، وتتولى تنفيذها فواعل «أداتية» من قبيل صندوق النقد الدولي ووكالات هيئة الأمم المتحدة وأجهزة المخابرات وشبكات الصحف والتلفزة، يصطدم مع ذلك بتناقض، وهو تناقض نابع من داخل المنطق التآمري نفسه في نزعته إلى الغلو والإطلاق.

فقبل «مؤامرة» العولمة كانت إسرائيل هي التي تمثل التجسيد الأتم للمخطط التآمري في الخطاب العربي، ومن ثم يطرح سؤال نفسه: ماذا يحدث عندما تلتقي مؤامرتان؟

إن أول ما يذهب إليه الظن هو أن الإشكال سيحل عن طريق تعميد العولمة نفسها بأنها مؤامرة صهيونية، ولكن جلال أحمد أمين يفاجئنا – لنقر له بذلك – بعدم اختيار هذا الحل السهل. فعنده أن إحدى النتائج الرئيسة لسيادة تيار العولمة وبزوغ نجم الشركات المتعدية الجنسيات هو اضطرار «الدولة القوية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية يجري هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة في الأفواه... وأصبح من الضروري أيضاً تسريح الجيش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليه. وهذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها. إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة لتتولاها الشركات الدولية العملاقة»(ص 27).

وبدهي أنه يمكن للمرء أن يتساءل حالاً: هل هذه الشرور التي يرجعها النص

إلى تيار العولمة (إرخاء قبضة الدولة على الاقتصاد والمجتمع، وهدم الأسوار الجمركية، وإلغاء نظام التخطيط المركزي والفوقي، وتخفيض الإنفاق على الجيوش) هي شرور فعلاً أم هي بالأحرى خيور؟ ولكن لندع هذا التساؤل جانباً لنتتبع الكيفية التي يحلّ بها جلال أمين إشكال التلاقي، أو التصادم بالأحرى، بين مؤامرة العولمة ومؤامرة الصهيونية.

يقول: «هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص، فهي دولة تفكك ولا تبني، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبِّر عنها اسم «الدولة الرخوة»... هذه السمات، سمات الدولة الرخوة، تنطبق مع الأسف على كثير من دول منطقتنا العربية. لكن هناك مع ذلك دولة واحدة في هذه المنطقة تبدي السمات العكسية تماماً. وأقصد بهذه الدولة بالطبع الدولة الصهيونية. فهذه الدولة ليست فقط أقل رخاوة بكثير من الدول المجاورة لها، ولكنها لا تبدو وكأنها تنصاع لتيار العولمة الذي يطغى على بقية العالم. فالدولة الصهيونية مازالت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع. وبينما تسرح دول أخرى الجيوش أو تخفض إنفاقها على السلاح، تتمسك هي بجيشها وتزيده قوة. وهي لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو لا تعطى لهذه التوجيهات اعتباراً... أما ما يقال من حجج في الدفاع عن العولمة: اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو، ومزايا التخصص وتقسيم العمل، وانتهاء عصر الأيديولوجيا، ومزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه، وخطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن، ومزايا السلام وأضرار الحرب، ... إلخ فإن الدولة الصهيونية تفعل عكس ذلك بالضبط: تتمسك بأيديولوجيتها، وترفض الانفتاح على الآخر، وتضحي بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، وتتمسك بالولاء التقليدي للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار» (ص ص 29-30).

إذا صحّ ذلك، فإن العولمة لا تعود ذلك الشر المطلق الذي يحاول مؤلف كتاب «العولمة» تلبيسها إياه: فهي تصلح على الأقل لأن تكون سلاحاً في مواجهة ذلك الشر الذي تمثله سياسة إسرائيل التوسعية والشوفينية. وإذا كان من شأن العولمة أن تحقق على هذا النحو للعرب ما لم تحققه لهم خمسون سنة من الصراع ضد المشروع الصهيوني، وأن ترغم الدولة الإسرائيلية على التنازل عن أيديولوجيتها الصهيونية الانغلاقية، وعلى أن تنفتح على الآخر – وهم هنا حصراً

العرب، وعلى الأخص الفلسطينيون – وعلى أن تمارس السلم بدل الحرب، فكيف لا يكون العرب في هذه الحال «عولميين»، وكيف يكتب جلال أمين كتابه عن «العولمة» ليدعوهم تحديداً إلى القطيعة مع هذه العولمة وإلى محاكاة الدولة الصهيونية في عدم انصياعها لتيارها؟ أفلا يكون بذلك قد أساء إلى قضية العرب مرتين: مرة عندما يطالبهم بمقاطعة عصرهم بحجة أنه عصر العولمة، ومرة ثانية عندما يطالبهم بمقاطعة السلاح الذي يتيحه لهم عصر العولمة، مع أنه قد يكون السلاح الوحيد الفعال – بعد فشل سائر الأسلحة بين أيديهم – في مواجهة التوسعية والشوفينية والخصوصية الانغلاقية الصهيونية؟

والواقع أن ما يدعو جلال أحمد أمين العرب إليه ليس مقاطعة عصر العولمة وحده، بل الخروج من العصر بإطلاق. فنقد العولمة ليس عنده في حقيقة الأمر إلا ذريعة لنقد الحداثة نفسها، وذلك بقدر ما أن عامل هذه الحداثة هو الغرب. فما تعولمه العولمة «ليس إلا سلعاً وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها» (ص 32). فـ «العولمة ليست ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات»، بل «هي عولمة حضارية بعينها أو ثقافة بعينها» (ص 8)، هي «الثقافة الغربية» أو «الحضارة الغربية»، كما يقول جلال أمين من دون تمييز تدقيقي بين المفهومين. والحال أن «الحضارة الغربية ليست حضارة إنسانية عامة»، بل هي تعبير خاص «عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم». و«صحيح أن هذه الحضارة قد توفّر لها منذ زمن طويل، يرجع إلى ما يقرب من خمسة قرون، وسائل فعالة مكنتها من فرض نفسها على أمم أخرى غير الأمة أو الأمم التي أنجبتها، ولكن هذا وحده لا يجعلها تستحق وصف الإنسانية أو العالمية، ولا يزيل عنها خصوصيتها»[3] (ص 39).

وبوصفها حضارة أو ثقافة خصوصية، فإنه ليس فقط من حق أبناء الثقافات الأخرى، بل من واجبهم أن يرفضوا انتشارها وأن يقاوموه. فليس «انتشار هذه الحضارة ظاهرة حتمية إلا بالنسبة إلى الأمم التي ابتدعتها أصلاً». وأقصى نطاق مقبول لحتمية انتشارها إنما هو «في أوروبا الغربية، ثم في الولايات المتحدة». و«قد يقال مثل ذلك – ولكن بدرجة أقل – عن انتشار هذه الحضارة في أميركا اللاتينية مثلاً، أو أوروبا الشرقية». و«لكنه قد يكون أقل حتمية بالنسبة إلى روسيا الآسيوية، أو اليابان التي لم يتم تركيعها تماما كثقافة الصين أو الهند أو العرب. فلا عجب من أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شيء مختلف عما فعلته اليابان مثلاً مع الحضارة

الغربية. ولا عجب من أن «غاندي» في الهند كاد ينجح في ابتداع شيء مختلف تماماً عن الحضارة الغربية. ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية. مقاومة ربما لا يرى فيها بعضهم إلا اصراراً على التخلف، ولكن من الممكن أن نرى فيها صموداً جديراً بالثناء» (ص 42).

إن المقت الذي تنضح به هذه السطور للحضارة الغربية لا يخفي نفسه، فخير لروسيا أن تبقى «آسيوية»، أي منغلقة على مقوِّمها التتري، من أن تتأورب وتتغرب. وخير لليابان أن تبقى قروسطية من أن ترقى إلى مقام ثاني أكبر قوة اقتصادية وتكنولوجية في العالم على الطريقة الغربية. وخير للهند أن تبقى «غاندية» تغزل قطنها باليد من أن تصير «نهروية» تتطلع إلى استبدال المغزل اليدوي الهندي بالمغزل الآلي الغربي. بل خير للعرب – وهذا بيت القصيد – أن يبقوا على تخلفهم، الذي طالما أرق بالمناسبة رجالات عصر النهضة الذين ينتمي إليهم أحمد أمين والد جلال أمين، من أن يتقدموا بالطريقة التي تقدم بها الغرب.

ومع أن مثل هذا المقت للحضارة الغربية لا يقبل التفسير النهائي إلا بالإحالة إلى معيناته النفسية التحتية، فإننا لن نتوقف هنا إلا عند معيناته الإبستمولوجية. فهذا المقت يقوم إبستمولوجياً على مصادرتين لا ثالثة لهما: أولاهما أن الحضارة ينبغي أن تبقى وقفاً على الأمة التي ابتدعتها ومحصورة النطاق الجغرافي في الأمم التي أنجبتها. وثانيتهما أن ثمة بدائل ممكنة للحضارة الغربية، ومنها تلك التي حاولها «غاندي» في الهند، و«لينين/ستالين» في روسيا، و«ماو» في الصين. والحال أن هاتين المصادرتين المعرفيتين تقومان بدورهما على جهل مزدوج بقانون الحضارة فضلاً عن قانون الحداثة.

فقانون الحضارة – وهذا ما قد يميزها عن محض الثقافة – نزوعها الدائم إلى تجاوز النطاق الجغرافي للأمة التي ابتدعتها، وميلها شبه القهري إلى تعميم نفسها على أوسع جناح ممكن من العالم المحيط. وهذا ما يجعل الحضارات – الكبرى على الأقل – لا تصنع بلداناً وأوطاناً، بل عوالم كاملة تابعة لها، كالعالم الهلنستي والعالم الروماني والعالم الهندي/ البوذي والعالم الصيني/ الكونفوشي. ومثال الحضارة العربية الإسلامية هو هنا مثال نموذجي. فلو كان على هذه الحضارة أن تبقى محصورة في الأمة التي ابتدعتها لما كانت تعدّت شبه الجزيرة العربية، ولما كانت امتدت من المشرق الأقصى إلى المغرب

الأقصى، ولما كانت صارت – بكل بساطة – هي الحضارة العربية الإسلامية.

هذا عن قانون الحضارة. أما قانون الحداثة فيقوم على تمييز حاسم بين العالم القديم الذي كان يتسع لتعدد من الحضارات وبين العالم الحديث الذي ينزع أكثر فأكثر إلى أن يكون موحد الحضارة متعدد الثقافات.

فحضارات العالم القديم كانت – مهما بلغ من سعة انتشارها – أشبه بجزر لا تتصل فيما بينها، إذا اتصلت، إلا عبر برازخ أو مضائق، أما العالم الحديث فأشبه ما يكون ببحيرة حضارية واحدة (قرية ماك لوهان الكونية)، وإن تكن هذه البحيرة تتسع لأرخبيل لا متناه من الثقافات القومية والمحلية. وإذا كانت هذه الثقافات تغني الحضارة الكونية الواحدة وترفدها بأصالاتها وخصوصياتها وتعطيها تلويناً عيانياً لا متناهياً، فإنها في الوقت نفسه تتحدّ بها. فلم يعد بوسع أي ثقافة، في ظل قانون الحداثة، أن تؤسس نفسها في حضارة مستقلة، وكم بالأحرى في حضارة بديلة. وليس من قبيل المصادفة أن تكون جميع المشروعات التي سعت إلى تأسيس حضارة بديلة، بدءاً بالمشروع الستاليني ومروراً بمشروع الخمير الحمر وانتهاء بمشروع الأصوليين الأفغان، قد تكشفت عن أنها محض همجية. وإذا كان مؤلف «العولمة» لا يزال يبشر بحضارة بديلة ويتغنّى باليابان لا بقدر ما تحضرت بل بقدر «ما لم يتم تركيعها تماماً حتى الآن» ويشيد بغاندي لا بقدر ما قاد الهند إلى الاستقلال عن طريق مبدأ اللاعنف بل بقدر «ما كاد ينجح في ابتداع شيء مختلف تماماً عن الحضارة الغربية»، فإنه لا وظيفة أخرى لخطابه التبشيري سوى تسويق الوهم أو مديح التخلف. وهذا وذاك ما يفعلهما معاً عندما يعقد كل رهانه عالمياً على «ابتداع شيء مختلف تماماً»، وعربياً على «الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية». وعنده أن البقاء خارج الحضارة خير من «إعلان الهزيمة أمام حضارة الغرب»، والصمود أمام هذه الأخيرة يبقى أجدر بالثناء حتى لو كانت كلفته «إصراراً على التخلف».

وقد يدور في خلد القارىء أن هذا المقت الذي يكنّه مؤلف «العولمة» للحضارة الحديثة من حيث هي حضارة غربية الأصول مقصور – كما درج الشأن في بعض الأدبيات المتداولة – على الجانب «المادي» من هذه الحضارة، ولكن مؤلف «العولمة» يقشع بنفسه هذا الوهم عندما يؤكد أن عداءه للحضارة الغربية مطلق يطال «ليس فقط كفاءتها المنقطعة النظير في الإنتاج المادي»، بل

كذلك كل ما يمكن أن يفتن به «المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام»، سواء في مجال «نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها»[4] أو في مجال «ما حققه الغرب في مضمار التنظيم السياسي والاجتماعي والإنتاج الثقافي» أو حتى في مجال حقوق الإنسان التي لا تعدو في واقعها أن تكون قطعة لادن (علكة) يلوكها «أولئك المفتونون بالديموقراطية الغربية وبالعلاقات الاجتماعية الغربية» (ص 45).

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن مؤلف «العولمة» يستثني من مقته الجانب المادي والتكنولوجي، فليس العكس هو الصحيح فحسب، بل إن ماقت الحضارة الغربية ينفِّذ، قياساً إلى موقف رجالات النهضة العربية، ضرباً من انقلاب كوبرنيكي. فكل الاستراتيجية النهضوية للرواد الذي كان من أواخرهم أحمد أمين قامت، تماماً كما في الأدبيات النهضوية اليابانية، على إمكانية استدخال التكنولوجيا الغربية مع بقاء «الروح» عربية أو إسلامية أو شرقية. وبدهي أن هذه الاستراتيجية لا تخلو في حد ذاتها من سذاجة ومن نزعة استسهالية إلى التوفيق. فهي تفترض أن الحضارة الغربية قابلة للاختزال إلى تكنولوجيتها، وأن هذه التكنولوجيا هي في حد ذاتها عارية من «الروح».

ومع ذلك فإن مؤلف «العولمة» يرفض إشكالية «التكنولوجيا الغربية والروح العربية» لا لأنه يرفض التوفيقية فحسب، بل لأنه يرفض التكنولوجيا الغربية أصلاً. وهذه مفارقته الكبرى بالنسبة إلى استراتيجية الرواد النهضويين: فهو عدو، بكل ما في الكلمة من معنى، للتقدم التكنولوجي. وهو لا يخفي هذا العداء، بل يشهره برنامجاً له يقول: «إن هذا التقدم التكنولوجي، الذي يدفع الإنسان دفعاً إلى مزيد من العولمة، ينطوي بطبيعته على تهديد للهوية الثقافية. إن هذا التقدم التكنولوجي، الذي يظنّه كثيرون شيئاً محايداً تماماً إزاء الهوية الثقافية، يحمل دائماً خطراً يهدد هذه الهوية. وهذا هو ما أريد أن أنفق بعض الوقت لإقناعكم به» (ص 52).

وبناء عليه، وتحت عنوان «التقدم التكنولوجي كأداة للقهر»، يكرِّس مؤلف «العولمة» أربعة فصول من كتابه لتجريم التكنولوجيا بما فيها؛ التكنولوجيا القديمة أو حتى البدائية، أولاً، لأن أي تقدم في التكنولوجيا، مهما يكن أولياً، ينطوي على تعارض وتضاد مع الطبيعة الإنسانية والهوية الإنسانية: «من أين

يأتي إذن هذا التضاد بين التقدم التكنولوجي والهوية؟ هناك في رأيي فرص كامنة لهذا التضاد منذ قام الإنسان بصنع أولى أدواته وأكثرها بدائية، أي منذ أولى مراحل التطور التكنولوجي. فمنذ صنع الإنسان أولى أدواته الحجرية لتسهيل عملية الصيد، ضماناً لبقائه وتحقيقاً أكبر لذاته، كان هناك دائماً خطر في أن تستبد به هذه الأدوات نفسها وتتحول إلى أداة لقهره بدلاً من أن تكون أداة لتحريره» (ص ص 53-54). ثم ثانياً، وعلى الأخص، التكنولوجيا الحديثة: «من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة، أي ما طوره الإنسان من وسائل للإنتاج والاستهلاك خلال القرنين الماضيين، وعلى الأخص خلال نصف القرن الأخير، كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر، وتهديداً لهويته وآدميته أكبر مما تعرّض له الإنسان طوال تاريخه الطويل (ص ص 55-56).

وأول الأخطار التي يتوقف عندها مؤلف «العولمة» هو ما تتعرض له «الديانات كلها... من القهر على يد المجتمع التكنولوجي الحديث». وهو إذ يقرّ بأن «المتدينين على حق تماماً في القلق مما يهدد دينهم وعقيدتهم من جراء العولمة»، فإنه يلاحظ أن «كثيرين منهم يخطئون عندما يصورون الأمر على أنه عدوان دين على دين». و«الحقيقة أن الأديان كلها تتعرض للخطر نفسه والاعتداء ذاته، ولو بدرجات متفاوتة، من جراء المجتمع التكنولوجي الحديث. إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة مثلاً باحتفال المسلمين بشهر رمضان اليوم من تحويله من مناسبة دينية إلى مناسبة استهلاكية، فعلته هذه التكنولوجيا من قبل، وما زالت تفعله أكثر فأكثر، باحتفال المسيحيين بأعياد الميلاد. وقل مثل ذلك على ما ينطوي عليه المجتمع التكنولوجي الحديث من تهديد وقهر لأي عقيدة دينية (ص 65).

وبالإضافة إلى تهديد الدين، «الذي هو بالطبع مكوِّن أساسي من مكونات هوية الأمة»، فإن «المجتمع التكنولوجي الحديث يحدث آثاره المدمرة – أكثر ما يحدثها – على الهوية الثقافية» (ص 69). ودفاعاً عن هذه الهوية الثقافية المهدَّدة بالتدمير من قبل التكنولوجيا الحديثة يتقدم مؤلف «العولمة»، من عندياته، بنظرية كاملة في الثقافة. ولنترك له الكلام:

«قرأت مرة لسمير أمين عبارة ترجمتها أن «الرأسمالية هي نفي للثقافة أصلاً». وإن أستأذنه (وإن كنت أعرف أنه لن يأذن لي) في أن أستبدل بكلمة الرأسمالية هنا عبارة «المجتمع التكنولوجي الحديث». فالغزو الثقافي الذي يتم

في ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر حقاً غزو ثقافة لثقافة، ولكن فيه أيضاً سمة «نفي الثقافة أصلا». ذلك أن الثقافة الغازية في هذه المرة تتسم بعدائها المستحكم للتفرد، أي بعدائها لأية هوية، وهذا هو ما أفهمه من عبارة «نفي الثقافة». وهذه الثقافة الغازية، وإن كانت بالطبع صادرة عن أمة بعينها، فإنها أيضاً تعبِّر عن عداء شديد لأي صورةٍ من صور التفرد والتميز، بل تسحق هذا التفرد وهذا التميز سحقاً» (ص ص 66-67).

آية ذلك – وهذا هو حجر الزاوية في نظرية جلال أمين الثقافية – أن «الهوية معناها في الأساس التفرد، والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي» (ص 53). والحال أن «التقدم التكنولوجي ينطوي بطبيعته على تهديد للهوية الثقافية»؛ إذ إن «أي تقدم تكنولوجي ينطوي على إمكانية القهر». وتفسير هذه القدرة الكامنة في التكنولوجيا، وبخاصة في التكنولوجيا الحديثة، على أن تصبح أداة قهر هو ما تنطوي عليه من زيادة درجة النمطية أو التقنين standardization في عملية الإنتاج، ومن ثم في عملية الاستهلاك كذلك، إذ إن النمطية بطبيعتها نقيض التفرد.

فتسهيل عملية الإنتاج ينطوي على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص وميكنة الإنتاج، وتقسيم العمل والميكنة ينطويان بالضرورة على زيادة درجة التكرار والتماثل فيما يجري إنتاجه واستهلاكه، فإذا بالإنتاج المتفرد يحل محله «الإنتاج الكبير أو الواسع»، أي الإنتاج النمطي، وإذا بالاستهلاك المتميز يتحوّل إلى استهلاك جماهيري، تدفع الهوية من أجله ثمناً باهظاً» (ص 55).

ومع أن المفروض بهذا النص أنه يمثل النواة الصلبة لنظرية جلال أحمد أمين في عدوان التكنولوجيا على الثقافة، فليس يصعب علينا أن نلاحظ أولاً أن محاكمته تقوم على تلاعب لفظي. فهو، توكيداً منه على نمطية نماذج الإنتاج والاستهلاك في المجتمع التكنولوجي الحديث، يتقصد أن يطلق صفة «المتفرد» على الإنتاج وصفة «المتميز» على الاستهلاك في المجتمع ما قبل التكنولوجي. والحال أن الإنتاج في المجتمعات ما قبل التكنولوجية كان إما رقياً وإما فلاحياً وإما حرفياً، وفي الحالات الثلاث لم يكن يتسم بأي «تفرد». وعدا أنه يستغرق جماع وقت العمل والحياة المتاح لإنسان تلك المجتمعات، فقد كان يجري على وتيرة واحدة ويتوارثه الأبناء عن الآباء من دون أي تعديل في أدوات الإنتاج أو في طرائقه أو في معدلات الإنتاجية. فقد كان، بألف ولام التعريف، إنتاجاً نمطياً مكرراً لنفسه بإيقاع ثابت لا يتغير جيلاً بعد جيل.

وبدوره لم يكن الاستهلاك يتميز بأي «تمين»، فقد كان محكوماً بمبدأ الندرة، ومن ثم بقانون الكم قبل الكيف، بل حتى بقانون الكم السالب في حالات المجاعة التي كانت دورية الإيقاع. وبقدر ما كان إنسان المجتمعات ما قبل التكنولوجية - ونتكلم هنا عن «السواد» لا عن النخب - إنساناً جائعاً أو شبه جائع، فإن الحديث بالإحالة إليه عن «استهلاك متمين» هو ضرب من الأسطرة. والواقع أن الشرط التاريخي لاستهلاك متميز كان مرهوناً بالانتقال من وضعية الندرة إلى وضعية الوفرة، وهو انتقال لم تتوافر مقدماته إلا في مجتمعات الحداثة التكنولوجية.

وثمة ملاحظة ثانية تفرض نفسها، فخلافاً لما تحاول محاكمة مؤلف «العولمة» أن ترسخه في ذهن قارئه من خلال أخذه في فيض الألفاظ، فإن التقدم التكنولوجي الحديث لم يكن للفرد والتفرد لحداً، بل كان لهما على العكس مهداً. فجميع الحضارات والثقافات السابقة على المجتمع التكنولوجي الحديث كانت بالإجمال ذات طابع جماعي وتجهل مفهوم الفرد والتفرد. والمجتمع التكنولوجي الحديث، بتوفيره لوفرة نسبية وبما أتاحه من ضغط ليوم العمل ومن تمديد لوقت الفراغ والثقافة، هو وحده، دون سائر المجتمعات السابقة، الذي أتاح إمكانية ولادة الفرد ومفهوم التفرد، ووسع الحق في امتياز التفرد من مستوى النخبة إلى مستوى الطبقة الوسطى في طور أول، ثم إلى مستوى القاعدة الجماهيرية في طور لاحق مع توطد المجتمعات الديمقراطية.

وتنضاف هنا وجوباً ملاحظة ثالثة، فالتكنولوجيا الحديثة تقوم بكل تأكيد على مبدأ التنميط، على نحو ما يصوره مؤلف «العولمة» الذي يستشهد محقاً في هذا الصدد بفيلم شارلي شابلن «الأزمنة الحديثة». ولكن ما يغيِّبه بالمقابل عن وعي قارئه أن فيلم شابلن يعود لا إلى «الأزمنة الحديثة»، بل إلى عام 1935 حصراً، وأن التكنولوجيا الحديثة - المحكومة بقانون التطور الدائم - تخطت منذ زمن بعيد المرحلة التايلورية التي يشنع عليها فيلم «الأزمنة الحديثة». فالتكنولوجيا الحديثة فعلاً، من دون أن تستبعد مبدأ التنميط، توكله أكثر فأكثر إلى الآلة نفسها، ناقلة في الوقت ذاته الإنسان العامل من مستوى التنفيذ الآلي التكراري إلى مستوى القرار التحكمي. بل إن التكنولوجيا المعاصرة، في طورها الإلكتروني الأكثر حداثة، هي في سبيلها إلى إلغاء مقولة العمل بمفهومها الكلاسيكي، وإلى إبدال العمل العضلي النمطي بالعمل الذهني الذي يتعارض بطبيعته مع التنميط ويتطلب من العامل التشغيل الدائم لمبادرته.

وباختصار، فإن التكنولوجيا، وليس أي شيء غير التكنولوجيا، هي التي تصنع الإمكانية التاريخية لعمل غير منمط، وإن تكن عمدت، في إحدى مراحل تطورها - هذا صحيح - إلى تأليل الإنسان نفسه.

وإنما في سياق هذا التثبيت القصدي للحضارة الغربية التكنولوجية عند إحدى مراحلها التاريخية - مرحلة الغلو في التنميط - يأتي تعريف جلال أمين للثقافة، أو لوظيفة الثقافة بالأحرى بأنها «التفرد الثقافي»، وبدهي أن هذا التعريف ليس من النوع الجامع المانع، بل هو تعريف واحد من مئة تعريف آخر ممكن. ولئن يكن مؤلف «العولمة» اختار هذا التعريف دون سواه، فلأنه يخدم غرضه في هجاء الحضارة التكنولوجية الغربية بوصفها، في عبادتها المزعومة للنمطية، نفياً للثقافة وللتفرد الثقافي.

ونحن لا نماري بطبيعة الحال في أن للثقافة وظيفة تمييزية تفريدية، على صعيد الهوية. ولكننا نماري في أن تكون هذه كل وظيفة الثقافة، ونماري على الأخص في تغييب الوظيفة الدمجية، أو حتى التنميطية، للثقافة. فالثقافة لا تفرّد المجموعة البشرية التي تنتمي إليها عن المجموعات البشرية المحيطة إلا بقدر ما توحدها وتصبها في قالب واحد.

للثقافة إذن وظيفتان: تفريقية بالنسبة إلى الخارج، وتجميعية بالنسبة إلى الداخل. وهاتان الوظيفتان المتجادلتان غير ثابتتين، إذ إن الثقافة ليست هي المحدد الوحيد للهويات الجماعية. فهناك أيضاً الحضارة، وقانون الحضارة هو، إلى حد كبير، غير قانون الثقافة. فهذه بطبيعتها انطوائية، وميلها الأول هو إلى الداخل لإعطائه لحمته وتسويره. أما الحضارة فهي من طبيعة انفتاحية وتوسعية بالأحرى، وقانونها هو السعي الدؤوب - طالما توافرت لها الحيوية - إلى إدماج أكبر عدد ممكن من الثقافات المحيطة تحت جناحها. وأوضح ما يكون اشتغال هذا القانون عندما تتحول الثقافة نفسها، إذا ما واتتها الظروف، إلى حضارة.

والمثال الأسطع تقدمه في هذا المجال الحضارة العربية الإسلامية، فمن ثقافة حجازية نجدية محلية وشظفة انداحت نحو مواقع الحضارة المترفة وأسست نفسها، انطلاقاً من مركزين؛ شامي وعراقي (وثالث أندلسي في زمن لاحق)، في دائرة حضارية كبرى لا يقل طول شعاعها مشرقاً أو مغرباً عن خمسة آلاف كيلومتر.

وقد مارست الحضارة العربية الإسلامية، على طريقتها، ضرباً من «العولمة»، إذ دمجت بها ما لا يقلّ عن عشر من الثقافات الكبرى (القبطية والبربرية والنوبية مغرباً، والسريانية واليونانية والفارسية والخراسانية وقطاعات من الثقافتين الهندية والصينية، فضلاً عن الثقافتين العربية المسيحية والعربية اليهودية اللتين عاشتا في كنفها في نوع من ارتشاح غذائي). بل إنها تعدّت أفاعيل العولمة المعاصرة بما استحدثته من انقلابات جذرية ونهائية (عدا الحالة الأندلسية) في ديانات شعوب تلك الدائرة الكبرى، وفي لغاتهم، وحتى في طبيعة تكوينهم الإثني.

ومن دون أن نتوقف أكثر من ذلك عند مثال «العولمة» - ونضع الكلمة هنا بين مزدوجين تحفظاً من الخلط في المفاهيم - الذي تقدمه الحضارة العربية الإسلامية، فسنلاحظ أن أكثر ما تتجاهله عبادة «التفرد الثقافي» كما يحاول تأسيسها مؤلف «العولمة»، هو جدلية الحضارة والثقافة.

فالحضارة تسعى إلى التوحيد حيث تسعى الثقافة إلى التفريد. والتفريد يبقى مطلقاً ما دامت الثقافات بدائية، أو بتعبير أدق شفاهية، ما دامت الثقافات العالمية والحضارات لم تر النور بعد. لكن التفرد الثقافي يغدو نسبياً حالما تنطوي الثقافة المعنية تحت جناح حضارة بعينها. وعندئذ يغلب قانون التفاعل على مبدأ التمايز ولا يعود يسري مفعول التنوع الثقافي إلا ضمن نطاق الوحدة الحضارية. ومن دون أن نتوسع في مزيد من التفاصيل فلنقل إن العولمة المعاصرة تقدم أتم نموذج - وليس بالضرورة أكمل وأمثل نموذج - لهذا الجدل المنعقد بين وحدة الحضارة وتنوع الثقافات. ويخيل إلينا - وهذا ما نريد أن نختم به - أن هذه الجدلية يمكن أن تتوقف أو تختل أو ترتكس إذا ما انزلقت في واحد من مسارات ثلاثة:

1 - فقد تنزلق الحضارة إلى مسلك استئصالي فتنزع - بدلاً من دمج الثقافات المتنوعة بها وبدلاً من الاغتناء عن طريق هذا الدمج - إلى إحلال نفسها محل هذه الثقافات عن طريق ممارسة نوع من سياسة الأرض المحروقة. ومضرب المثل من هذا المنظور هو مسلك الحضارة الغربية، بطبعتها الأميركية، إزاء ثقافات السكان الأصليين للقارة التي اكتشفها كولومبوس. ويلاحظ إجمالا أن هذا المسلك الاستئصالي من قبل الحضارة الغالبة تجاه الثقافات المغلوبة هو

رفيق درب دائم للاستعمار الاستيطاني. ففي الجزائر «الفرنسية» جرت محاولة مماثلة للاستئصال الثقافي، ولكنها لم تتوَّج بمثل «النجاح» الذي توّجت به عملية استئصال الثقافات الهندية الأميركية لأنها لم تقترن مثلها - بحكم تغاير الشروط التاريخية والجغرافية - بعملية إبادة للجنس البشري. وفي فلسطين، ودوماً في ركاب الاستيطان الاستعماري، نفذت عملية أكثر نجاحاً للاستئصال الثقافي لأنها اقترنت، خلافاً أيضاً للتجربة الفرنسية في الجزائر، بعملية تهجير مكثف للسكان الأصليين.

2 - ومقابل هذه الاستراتيجية الحضارية الإحلالية، قد تنزع بعض الثقافات إلى اتباع استراتيجية إبدالية، فتنساق وراء إغراء تأسيس نفسها في حضارة بديلة. والدور الذي يقوم به الاستعمار الاستيطاني في الاستراتيجية الإحلالية يقوم به الحافز الأيديولوجي في الاستراتيجية الإبدالية. والشواهد التاريخية على ذلك تقدمها التجربة البلشفية في روسيا، والتجربة النازية في ألمانيا، وتجربة الخمير الحمر في كمبوديا. وفي الحالات الثلاث فإن مشروع حضارة بديلة لم يتمخض في المحصلة الختامية إلا عن همجية جديدة، وربما أشد قسوة من همجيات التاريخ القديم.

3 - وأخيراً فقد تنزلق بعض الثقافات إلى استراتيجية انغلاقية تضع رهانها كله على القطع مع الحضارات. وبقدر ما تتعيَّن الاستراتيجية الإبدالية بدوافع أيديولوجية علمانية، فإن الاستراتيجية الانغلاقية تتعين هي الأخرى بدوافع أيديولوجية، ولكن من طبيعة دينية هذه المرة. وهذا هو المشهد الذي تقدمه اليوم مختلف الأصوليات الداعية إلى القطيعة مع الحضارة الحديثة، ولا سيما منها الهندوسية واليهودية والإسلامية[5].

ونحن لا ندري - ختاماً - في خدمة أي من هاتين الاستراتيجيتين الأخيرتين يريد مؤلف «العولمة» أن يوظف كتابه: أفي خدمة الاستراتيجية الإبدالية الحالمة بحضارة أخرى أم في خدمة الاستراتيجية الانغلاقية الحالمة بقطيعة مع الحضارة؟

ولكن ما نعلمه علم اليقين بالمقابل أننا عندما نقارن بين أحمد أمين وجلال أحمد أمين، بين جيل الآباء وجيل الأبناء، فإننا لا نملك أن ندفع عن أنفسنا شعوراً بالحزن العميق: فنهضة الآباء آلت إلى ردة على يد الأبناء. وبقدر ما كانت نهضة

آباء مطلع القرن تتميز بتصميم هائل على دخول العصر، فإن ردة أبناء نهاية القرن تتميز بتصميم هائل على الخروج من العصر.

الهوامش

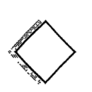
(1) جورج طرابيشي: المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعُصاب جماعي. لندن: دار الريس، 1991.

(2) د. جلال أمين: العولمة، سلسلة إقرأ. القاهرة: دار المعارف، 1998، 180 صفحة.

(3) لنلاحظ هنا – ولكن من دون أن ندخل في نقاش تفصيلي ليس هذا موضعه – أن مؤلف «العولمة» لا يُرجع عالمية الحضارة الغربية إلى تقدمها والمستوى العقلاني لإنجازاتها – والعقلانية هي أعدل الأشياء قسمة بين البشر على مختلف أصولهم وخصوصياتهم الثقافية – بل فقط إلى ما «توفّر لها من وسائل فعّالة مكّنتها من فرض نفسها».

(4) لنلاحظ أن مؤلف «العولمة» يتقصّد أن يتحدث عن «نقل المعلومات وتخزينها» متعمداً إهمال الفعل الأول للحضارة الغربية الذي هو إنتاج المعرفة واختراع المعلومات.

(5) إن تكن الأصولية الإسلامية هي اليوم أشد الأصوليات صخباً، فلا ننسى أن الأصولية المسيحية عرفت هي أيضا ساعة صخبها في عهد محاكم التفتيش.



اقتصاد

العولمة المالية

الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي

تأليف: رمزي زكي
الناشر: دار المستقبل العربي، القاهرة، (1999)، 170 صفحة
مراجعة: حسن الحاج*

أضاف زكي إلى قائمة إنجازاته العلمية كتابا ممتعا، قدم فيه بالبحث والتحليل النقدي سرداً لتنظيرات رأس المال المالي وتدويله، وتعقيباً مفيداً بشأن الاتجاهات الأخيرة لكثير من الدول نحو العولمة المالية وتأثير ذلك في اقتصاداتها. ويتضح من قراءة الكتاب حقيقة أن هذا الجانب المهم من العولمة مهمل تماماً في الحوار الدائر حول العولمة التي أضرت بكثير من الدول النامية التي سارعت إلى تحرير القطاع المالي، حيث ألغت القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلته عبر الحدود الوطنية. كما قامت بإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان الموارد المالية وتوزيعها وتخصيصها وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب. كما ألغت الرقابة المالية الحكومية وباعت البنوك والمصارف ذات الملكية العامة وأعطت البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وألغت القيود على حرية الدخول والخروج للأموال المشتغلة بصناعة الخدمات المالية. والفلسفة الكامنة من وراء ذلك هي أن التحرير المالي حسب رأي أنصار العولمة سيؤدي إلى زيادة درجة التعميق المالي (أي زيادة نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي) الذي يؤدي بدوره إلى تطور أسعار الفائدة الحقيقية في اتجاه

---

* عضو الهيئة العلمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

مستويات التوازن المقبولة، الأمر الذي يزيد من كفاءة الائتمان. ومع وجود سوق أوراق مالية متطورة، يؤدي كل ذلك دوراً في جعل الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر جاذبية، وبالتالي يحدث النمو الاقتصادي. أما التحرير الدولي فهو عبارة عن الاندماج والتكامل مع الأسواق المالية العالمية. وبعد أن كان دونالد ماكينون، وهو من رواد التحرير المالي، من المتشددين في هذا الأمر، فقد تراجع عن موقفه الأصلي بخصوص التحرير المالي بعد الانهيارات المالية في شيلي والأرجنتين. وفي تراجع تام عن موقفه الأصلي اقترح فرض قيود على أسعار الفائدة، على أن يتم ذلك في حالات المخاطر المعنوية فقط. ودعا السلطات النقدية للاعتراف بالحاجة إلى الحد من أسعار الفائدة، وهذا في حد ذاته يتناقض مع كتاباته الأولى لتنظيره في التحرير المالي. وتتجلى كل هذه التناقضات النظرية في التحليل الذي تناوله المؤلف وتوصله إلى الكيفية التي أدت بها هذه التنظيرات إلى تفوق ربحية المضاربات والتوظيفات المالية على ربحية الاستثمارات العينية عند التطبيق لها، الأمر الذي فتح مجالاً خصباً للحوار حول جدوى العولمة المالية وتأثيرها في البلاد النامية.

وبعد مقدمة تمهيدية للموضوع، تضمن الكتاب دراستين، تناول في الدراسة الأولى تنظيرات الاقتصاد السياسي حول العولمة المالية، وهي التنظيرات التي بدأت منذ عام 1910 بجهود الاقتصادي النمساوي رودولف هلفردنج. ثم بعد ذلك كتابات عالم ما بعد الحرب، من مختلف المدارس، التي تناولت موضوع رأس المال المالي ومشكلات تصدير رؤوس الأموال من البلدان الصناعية عند تحليلهم لموضوع التوازن العام للرأسمالية الاحتكارية، إضافة إلى تحليل مشكلات الشركات متعددة الجنسيات. وبأسلوب مترابط ركز هذا الفصل على رأسمالية المضاربات، وهي إحدى السمات الرئيسة للرأسمالية المعاصرة، والأمر الذي وصلت إليه على مدى مسار تطورها في الربع الأخير من القرن العشرين. ولذلك تناول التحليل كتابات مختلف المدارس التي فسرت أسباب حركة تصدير رأس المال من البلدان الصناعية ودواعيها، وضم ذلك كتابات كل من هلفردنج وروزا لوكسمبورج ونيقولاي بوخارين ولينين. ثم بعد ذلك كتابات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت أفكار جون ماينرد كينز، التي أدت إلى جدل نظري شهدته ساحة الفكر الاقتصادي حول موضوع مشكلة فائض رؤوس الأموال ومبررات تصديره للخارج وعلاقة ذلك بأزمة النظام الرأسمالي. وعرض المؤلف

مدرسة الركود بقيادة الفن هانس وأنصاره وكتابات جوان روبنسون التي أوضحت التناقضات ومواقع الضعف التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي، والتنظيرات الجادة لبول باران وبول سويزي اللذين انطلقا في التحليل من مقولة تزايد «الفائض الاقتصادي» في الرأسمالية الاحتكارية، وليس من قانون اتجاه معدل الربح نحو التناقص على المدى الطويل، ولم يعط تحليلهما مسألة تصدير فائض الأموال أهمية تذكر لعلاج مشكلات عدم التوازن الاقتصادي في الرأسمالية الاحتكارية.

بعد ذلك أوضح التحليل الذي قدمه المؤلف كيفية تعاظم حركة تدفقات رؤوس الأموال مع تصاعد سيطرة فكر المدرسة النقدية. وكيف وصل الأمر إلى إزالة القيود والضوابط التي كانت مفروضة على البنوك التجارية وعلى صناعة الخدمات المالية عموماً، ودخول الشركات متعددة الجنسية في الاستثمار في قطاع الخدمات المصرفية وظهور ما يسمى بالمجمعات المتكاملة دولية النشاط، ولجوء المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية إلى تكوين ما يسمى بصناديق الاستثمار. كل ذلك أدى إلى دخول رأس المال المالي الدولي مرحلة حاسمة وجديدة من تطوره، حيث تعاظمت هيمنته وسيطرته على كثير من مواقع الاقتصاد في بلاد كثيرة، واستطاع أن يؤثر في مسار اتجاهات النمو في بعض مناطق العالم. وبنشاطه المحموم في المضاربات أدى دوراً لا يستهان به في حدوث الأزمات الاقتصادية.

وفي ختامه لهذا الفصل يثير المؤلف التساؤل المهم التالي الذي يفتح مجالا خصبا للحوار وهو: «إذا كانت المضاربات المالية التي يقوم بها رأس المال المالي الآن تمثل أحد أهم السمات الرئيسة للرأسمالية المعاصرة، فهل يعني ذلك أن المرحلة التي يمر بها رأس المال المالي حاليا تشير إلى أن الرأسمالية بدأت تأكل نفسها الآن؟».

وتناول المؤلف في الجزء الثاني من الدراسة، والذي يتكون من خمسة مباحث، ظاهرة عولمة الأسواق المالية من حيث حجمها وتطورها والعوامل المفسرة لها مع التركيز على مناقشة المسألة من زاوية الفرص التي ربما تتيحها هذه الظاهرة للبلاد النامية والمشكلات المؤكدة والمحاذير التي ينبغي التنبيه إليها على ضوء ما أسفرت عنه الخبرة العملية والعلمية، مع الإشارة إلى العبر والدروس التي ربما نستفيد منها في هذا الخصوص في عالمنا العربي.

وتضمن المبحث الأول إطلالة تاريخية على مسار العولمة المالية وأشار فيه إلى مقتضيات التحرير المالي التي أعطت المؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها عبر الحدود، وأن هذه الظاهرة ليست حديثة، وبخاصة إذا نظرنا إليها على أساس أن جوهرها هو تحركات رؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية. فسوف نلحظ أنها كانت ظاهرة ملازمة لنشأة النظام الرأسمالي وتطوره مروراً بمرحلة الميركانتيليه وبالثورة الصناعية وعبورا بفترة الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ولكنها اختلفت في حركتها عبر مراحل الزمن لعدة عوامل، مثل سرعة الانتقال وحجم تدفقها وتنوع أدواتها ودرجة الحرية التي تتدفق بها. وفي المبحث الثاني ناقش المؤلف العلاقة بين تحرير حساب رأس المال بميزان المدفوعات والعولمة المالية. وجوهر تلك العلاقة هو إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية بميزان المدفوعات. ويحذرنا المؤلف من أن فتح حساب رأس المال الذي أدى إلى زيادة نمو المعاملات المالية الدولية قد يحمل معه مخاطر جمة وأزمات متعددة مثلما قد يحمل معه الفوائد والمزايا. وهنا يمكن أن نذكر تلك المخاطر التي تعرضت لها دول أمريكا اللاتينية عندما فتحت حسابات رؤوس أموالها. فعندما قامت شيلي بذلك الإجراء عام 1979، حدثت تدفقات رأسمالية كبيرة للداخل، مما أدى إلى رفع سعر الصرف الحقيقي فوق مستوى التوازن طويل الأجل، وخلق ذلك مشكلات دينامية، حيث أفضت الزيادة المؤقتة في رصيد الاحتياطات إلى ضغط على أسعار السلع المحلية. وأيضا عندما سمحت المكسيك وفنزويلا بفتح حساب رأس المال وقابلية العملة للتحويل دون قيود، انتهى الأمر بهما إلى مديونية حكومية كبيرة مقترنة بهروب كبير لرؤوس الأموال الخاصة للخارج. وكان السبب الرئيس في كلتا الحالتين هو سعر الصرف المغالى في قيمته الذي يرجع إلى التدفقات غير المستديمة لرؤوس الأموال إلى الداخل. إذ توضح هذه التجارب عمق المشكلات المرتبطة بحرية حركة رؤوس الأموال في البلدان النامية التي أثارها المؤلف، وحقيقة، إن فتح حساب رأس المال يقلل من الطلب على النقد المحلي، ويقلل بذلك قدرة الحكومة على تحصيل ضريبة التضخم، وعندما يكون العجز المالي مرتفعا تضطر الحكومة إلى الاقتراض من الخارج. وإذا تم تمويل العجز كبديل عن ذلك بإصدار سندات محلية ربما تزيد أسعار الفائدة المحلية مما يسبب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل؛ وفي كل من الحالتين تزيد الديون الخارجية بصورة فلكية ما لم تتم استعادة الانضباط المالي.

والمبحث الثالث يتناول بالتحليل المنطقي العوامل المسببة لتسارع وتيرة العولمة المالية في العقدين الماضيين بدءاً بالنمو غير العادي الذي حدث في صعود الرأسمالية ودوره في انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني. ثم ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال وظهور الابتكارات المالية من مشتقات ومبادلات ومستقبليات وخيارات... إلخ.

ويرتبط بالعوامل السابقة عامل التقدم التكنولوجي الذي سهل مهمة الوصول إلى الأسواق المختلفة، وعوامل التحرير المالي المحلي والدولي ونمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، ثم الخصخصة. والإحاطة بهذه العوامل تؤدي إلى الإحاطة السليمة بمدى فاعلية العولمة المالية في البلاد النامية والتحوط ضد مخاطرها.

وفي المبحثين الرابع والخامس يناقش المؤلف ما توفره العولمة المالية من فرص للبلاد النامية والمخاطر التي تتعرض لها أسواقها نتيجة للعولمة. فعدَّد الفرص أو المزايا التي ساقها أنصار العولمة المالية، ومن أهمها أنها تولد عن طريق آليات السوق أسعار فائدة حقيقية إيجابية دون مغالاة، توفر حافزا للمقترضين ليستثمروا في أنشطة إنتاجية، وبذلك تتحسن إنتاجية الاقتصاد ككل. ويرتبط بذلك الحد من ظاهرة هروب الأموال وسد فجوة الموارد المحلية. ويساعد ذلك على التحرك نحو الحد من نمو حجم الديون الخارجية ونمو أعبائها. كما أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، وزيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطيات الدولية. ولكي تكتمل الصورة رصد الكتاب بالتحليل أبرز المخاطر والأزمات المحتملة من وراء تلك العولمة في مخاطر التقلبات الفجائية لرأس المال، وتعرض البنوك للأزمات، وهجمات المضاربة المدمرة، وهروب الأموال الوطنية للخارج، ومخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

وبعد التمحيص الدقيق لأهم النظريات الهيكلية والتقليدية الحديثة التي تحدثت عن العولمة لإيجاد تفسير للخطأ الذي وقعت فيه الدول في تسارعها نحو العولمة، أوضح المؤلف أنه لا توجد نظرية بعينها تفسر الأداء الاقتصادي

الإجمالي أو النسبي لهذه الدول، ولا توجد «روشتة عامة» للعولمة المالية تصلح لجميع البلاد، وبالتالي فإن العولمة ليست شأناً يؤخذ كله أو يترك كله.

وخلص الكتاب إلى أن نجاح الدولة في التحرك نحو العولمة يكون بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها، بما يمكنها من تعظيم منافع العولمة وتجنب مخاطرها وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الوطني. كما أشار المؤلف إلى أنه يجب أن يكون للعولمة في حالة البلاد النامية مضمون تنموي، وهو ما يتطلب وجود المعيار الحقيقي الذي يقيس نتائجها ومدى فاعليتها في الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى أوضاع أفضل، وهنا يجب تطوير معايير وطنية تقيس فاعلية العولمة من منظور مصلحة البلد النامي وليس من منظور مصلحة رأس المال المالي.

وأكد المؤلف في نهاية دراسته على نتيجتين مهمتين: الأولى؛ إن العولمة المالية التي تشجع على حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة ومتقلبة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع هي أمر غير مرغوب فيه، لأنها تحدث آثاراً ضارة بالاستقرار الاقتصادي ويتعين تحصين الاقتصاد لمنع حدوثها. أما النتيجة الثانية؛ فهي أن العولمة المالية التي تؤدي إلى حدوث تدفقات كثيرة لرؤوس الأموال طويلة الأجل هي أيضا أمر غير مرغوب فيه، ما لم يكن هناك تناسب بين حجم المزايا والحوافز المعطاة لرأس المال الأجنبي. كما طالب المؤلف بوضع تصور وطني مسبق عن أولويات المشروعات المهمة التي يرحب برؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار فيها. وتكون هذه المشروعات خاضعة لقواعد ضبط وطنية تتواكب مع واقع البلد المستضيف واحتياجاته وظروفه وتضمن له الاستفادة العادلة. ويختم المؤلف كتابه بالتأكيد على أنه على الرغم من الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن جهد الموارد المحلية، وأن التنمية من المستحيل أن تتحقق فقط بفعل القوى الخارجية.

ويبقى في النهاية أن نشير إلى أن هذا الكتاب الذي يعد الأول من نوعه باللغة العربية يمثل إضافة فكرية ثمينة في موضوع حيوي يهم العالم الثالث عموماً، وبلادنا العربية خصوصا، في هذه الآونة التي تسارع فيها اندفاع قطار العولمة إلى طريق مجهول، ولا يدري أحد ما هي محطته النهائية.

سياسة

تركيا وإسرائيل

تاليف: يوسف إبراهيم الجهماني
الناشر: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، (1999).
مراجعة: أحمد الذوادي*

يشير هذا الكتاب – في التمهيد – إلى أن ملك بلاد الخزر (التركية) قد اعتنق الدين اليهودي في عام 740م هو وبلاطه والطبقة العسكرية الحاكمة. وأصبحت اليهودية هي دين الدولة، على الرغم من وقوعها بين قوتين عظيمتين تواجه إحداهما الأخرى، هما الإمبراطوية الرومانية والدولة الإسلامية. وأصبحت حينها بمثابة أرض الميعاد لليهود الذين صاروا يؤمونها كلما تعرضوا للاضطهاد وبخاصة من بعض حكام أوروبا الذين كانوا يحاولون إرغامهم على اعتناق المسيحية. وبعد انهيار إمبراطورية الخزر في نهاية القرن العاشر جرى ما سمي بهجرة اليهود الخزر الجماعية إلى أوروبا الشرقية وعلى الأخص روسيا وبولونيا وهم الذين يطلق عليهم اليوم «اليهود الشرقيون».

وجرت هجرة اليهود الثانية إلى تركيا، على أثر أفول الحكم العربي الإسلامي في الأندلس عام 1492م، حيث خير اليهود بين اعتناق المسيحية أو الموت. فهاجر أصحاب الخيار الثاني وكان عددهم نحو 300 ألف نسمة وصل منهم إلى تركيا زهاء 100 ألف، نقل السلاطين القسم الأغلب منهم إلى مرفأ سالونيك شمال غرب اليونان الخاضع للعثمانيين في ذلك الوقت. «كانوا فقراء لا يملكون شيئا سوى العلم والمعرفة، كما كانوا أصحاب مهن، يجيّدون أمور الصناعة والتجارة ويمتلكون خبرة كبيرة في صناعة الأسلحة». وبذلك تبوأوا مناصب مهمة وعديدة في مؤسسات الدولة العثمانية وكانوا همزة الوصل بينها وبين الدول الأوروبية.

* كاتب من البحرين.

وفي القرن السابع عشر دفع تراجع الصعود العثماني، وظهور حركات يهودية تدعو إلى الهجرة إلى فلسطين، وإلى توقف ارتقاء اليهود في الدولة العثمانية، وجرت محاولات غايتها أن يتستروا وراء الإسلام؛ فنشأت على إثر ذلك طائفة أطلق عليها «الدونمة» (تعني – في اللغة التركية – الكاذبين في ادعائهم) وهي طائفة تظهر الإسلام وتبطن اليهودية، وقد أدت دوراً مهماً في سيطرة اليهود – تحت عباءة الإسلام – على المصادر الدينية والطبيعية والمالية والتجارية للأتراك، وأسهمت في التآمر على السلطان عبدالحميد وكانت آخر مسمار دق في نعش الإمبراطورية العثمانية.

وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني في نهاية القرن التاسع عشر في سويسرا، ذلك الذي نادى – بشكل رسمي – بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، أخذت معالم العلاقات اليهودية العثمانية تتجه نحو التأزم على اعتبار أن الدولة العثمانية هي الراعية للمسلمين وبلادهم. وقد رفض السلطان عبدالحميد عرض تيودور هيرتزل عام 1901 بأن يقدم مقابل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين المساعدات التالية:

– تمويل يهودي لتسديد الديون المتراكمة على الدولة العثمانية.

– توظيف الإمكانات الإعلامية اليهودية لتحسين صورة السلطان العثماني.

– ربط الاستيطان اليهودي لفلسطين باستراتيجية السلطنة، بحيث يتولى اليهود التصدي لأي حركة عربية معارضة للسلطان.

ورد السلطان عبدالحميد بأنه «ليس المالك لهذه الأرض، ولا يستطيع التخلي عن أي جزء منها... ويستطيع اليهود أن يحتفظوا بملايينهم، فحين تقسم الإمبراطورية قد يأخذون فلسطين بلا مقابل. لكن التقسيم لن يتم إلا على جثثنا، لأنني لن أسمح بتشريحنا أحياء».

ولم تسفر المقابلات الثلاث التي تمت بين السلطان عبدالحميد وهيرتزل (1900، 1901، 1902) عن أي نجاح؛ فأخذت الحركة الصيهونية تؤلب الرأي العام التركي عليه ناعتة إياه بالمستبد تارة، وبالسلطان الأحمر تارة أخرى، وطالبت بضرورة إبعاده عن السلطة، حتى يتسنى لها ولجمعية الاتحاد والترقي تحقيق ذلك.

وكان لليهود الصهاينة دور خطر في تأسيس الجمهورية التركية الحديثة

..

على أسس عنصرية. وقد تسلل علماء يهود إلى جمعية «الاتحاد والترقي» ووضعوا القواعد الفكرية لترسيخ التيار الطوراني، وكان في مقدمتهم موئير كوهين الذي ألف كتبا في هذا المجال. وجاء في كتابه «الطورانية» الصادر عام 1914: «إن تعبير طوران ليس تعبيراً سياسياً وإنما هو اسم جغرافي لبقعة من الأرض يعيش عليها شعب، ذو مواصفات خاصة، وله عرق أفضل من أعراق الشعوب الموجودة مثل العرب والأكراد، والجورجيين والأوكرانيين... وإذا نقلت الفكرة بشكل عبقري فإن الطورانية ستكون عقيدة هذا الشعب في المستقبل».

ويورد الكتاب تفاصيل عن دور اليهود في خلق شبكات التجسس، وبخاصة الشبكات النسائية التي كانت – عن طريق الإغراء والجنس والدعارة – تتوصل إلى أسرار الدولة السياسية والعسكرية، وتوصل – إلى كبار قادة البلاد والجيش – المعلومات الخادعة والكاذبة من أجل تحقيق خططهم. ولم يكن نشاطها مقصوراً على الدولة التركية وضباطها والضباط الألمان، بل امتد ليشمل بريطانيا وأمريكا. وقد تسببت تلك الشبكات في إيقاع أقسى الضربات العسكرية بقوات الإمبراطورية العثمانية بعد أن أوصلت التقارير حول تحركاتها في حملة قناة السويس إلى الإنجليز، كما كان لها دور كبير في تحديد أسماء العرب الذين علقهم جمال باشا على أعمدة المشانق.

يقول الكتاب: «بدأ استيطان اليهود في فلسطين مع بداية عام 1842 إثر فرمان أصدره السلطان عبدالمجيد الأول (1823-1861)، أعطى فيه لليهود الصلاحية بتسمية رئيسهم الموجود في القدس بلقب رئيس الحاخامات، وبذلك استطاع اليهود، وفي ظل الإمبراطورية العثمانية أن يبدأوا بتحقيق الخطوة الأولى نحو بناء كيان يهودي لهم في فلسطين». ثم استعرض تقاطع المصالح البريطانية مع الصهيونية ووصول تركيا إلى حالة «تركة الرجل المريض»، والتخطيط المشترك من أجل احتواء حزب «الاتحاد والترقي» مستخدمين في ذلك الحركة الماسونية وشخصيات يهودية تركية مهمة ذات نفوذ مالي كبير. في الوقت الذي أخذ البريطانيون فيه استمالة حركة التحرر القومي العربي واحتوائها من خلال الوعود التي كالوها للشريف حسين بتوليته حكم الأراضي العربية بعد تحريرها من الاستعمار العثماني، ومن خلال إرسال المستشارين القادرين أمثال «لورنس العرب» الذي تبين لاحقاً أنه يهودي بريطاني وعضو شبكة تجسس بريطانية – صهيونية عالية المستوى.

ثم يستعرض الكتاب تفاصيل أعمال شبكات التجسس اليهودية وبخاصة تلك المؤلفة من نساء تقودها نساء، والتي «سببت خسائر كبيرة للدولة العثمانية» فضلا عن إسهاماتها في مخططات بناء دولة يهودية على أرض فلسطين بعد إجلاء العثمانيين عنها. كما أسهمت أخيراً في سقوط الإمبراطورية العثمانية.

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949 في وقت لم يكن العرب يتقبلون مجرد التفكير في وجودها. وكان الإسرائيليون يقدرون كثيراً أهمية العلاقات مع تركيا، التي تمنحها – على حد تعبير أبا إيبان – «هوية شرق أوسطية وتفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي».

شملت العلاقات الإسرائيلية التركية مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية. وشهد عام 1958 اتفاقات أمنية ثنائية وثلاثية (مع إيران) وتبادلت الأطراف الثلاثة المعلومات الاستخبارية حول البلدان العربية والاتحاد السوفييتي، وقامت إسرائيل بتدريب عناصر مخابرات أتراك في مجال التجسس، وعلى أثر زيارة سرية للرئيس الإسرائيلي إلى تركيا أنشأ الطرفان حلفا سريا أطلق عليه «الحلف المحيط» بهدف تطويق سوريا والعراق وممارسة الضغط عليهما. وبعد الإطاحة بنظام الشاه انتقلت جميع مراكز المخابرات الإسرائيلية التي كانت في إيران، مثل المؤسسة المركزية للمخابرات والمهمات الخاصة الموساد، وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» إلى داخل تركيا التي أصبحت مركزاً مهماً لجمع المعلومات عن الدول العربية ولاسيما سوريا والعراق.

تلتقي تركيا وإسرائيل على فكرة «الشرق الأوسط» أو الشرق أوسطية التي اقترح شيمون بيريز بشأنها في أيلول/سبتمبر 1991 معادلة مفادها: إقامة شرق أوسطية مشتركة، يمكن أن تتم على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والأموال الخليجية والعمالة المصرية والمياه التركية.

بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بتوقيع الاتفاقيات السياحية والتجارية والعسكرية وحول التجارة الحرة وتشجيع الاستثمارات بين البلدين وحمايتها والتعاون العلمي والتقني والصناعي وكلها تم التوقيع عليها في زيارات رسمية متبادلة بين رئيسي الدولتين (وايزمن وديميريل) ورئيسة الوزراء التركية طانسو شيلر.

يشير الكتاب إلى أبعاد التحالف التركي – الإسرائيلي والمكاسب المباشرة التي تحققها إسرائيل منه بالإضافة إلى ميزته الاستراتيجية ذات الأبعاد الإقليمية. ويعدد هذه المكاسب المباشرة كما يلي:

1 – الضغط على سوريا ومحاصرتها بهدف الحصول على تنازلات مهمة في عملية السلام.

2 – عزل إيران ومحاولة ردعها من خلال استخدام تركيا بوصفها موضع قدم لضرب المفاعل النووي الإيراني في بوشهر.

3 – الوصول إلى عمق الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز.

4 – تقديم خدمة للولايات المتحدة من خلال تخفيف الأعباء الأمنية الأمريكية المتعلقة بمراقبة تزايد القوة الإيرانية وموازنتها.

5 – فتح أسواق جديدة في تركيا.

وفي المقابل تأمل تركيا أن تجني من هذا التحالف ثماراً إضافية تتمثل في:

1 – الضغط على سوريا بوضعها بين فكي كماشة لإجبارها على التنازل عن مطالبها في الأراضي والمياه. وتوسيع مجال المناورة أمام أنقرة إزاء الدول العربية. وأن تشكل جسراً لبعض العرب الذين يسعون للالتقاء سراً بإسرائيل.

2 – أن تتدفق رؤوس الأموال اليهودية للاستثمار فيها. وأن تتعاون مع إسرائيل لمواجهة محاولات ألمانيا للاستحواذ على نفط قزوين بمساعدة إيران.

3– الحصول على الخبرات الإسرائيلية في مجال الزراعة والأمن ومكافحة الإرهاب وفي المجال العسكري. وجذب السياح والاستثمارات الإسرائيلية إلى تركيا.

4 – محاولة كسب إسرائيل في المواجهة مع اليونان وقبرص وكسب دعم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لمواجهة ضغط اللوبيين اليوناني والأرمني.

5 – دعم إسرائيل لتركيا للوصول إلى الأسواق والمؤسسات المالية التي يمارس فيها رجال الأعمال اليهود أدواراً رئيسة.

وبطبيعة الحال لا يخلو التحالف التركي الإسرائيلي من تناقضات، مثل التنافس على الأسواق الاقتصادية في الدول العربية، والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي السابق، والتنافس على أفضليات السوق الأوروبية – في حال

قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي – بين البضائع التركية والإسرائيلية. وعدم وجود تصور مشترك حول المسألة الكردية. وعدم الاتفاق التام حول الطريقة التي تعالج بها تركيا مشكلة المياه.

ويورد الكتاب معلومات مفصلة عن حجم القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية، وأنواع الأسلحة وقياداتها، ويشير إلى التربية السياسية في الجيش التركي التي تقوم على أن أداء الواجب العسكري الصالح «أفضل من عبادة أربعين سنة»، ومن القناعة والإيمان بالقضاء والقدر، و«أن أفضل ميتة هي الموت والإنسان شاهرٌ سلاحه».

ويفرد الكتاب فصلاً خاصاً بالتحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل، ذلك الذي كانت بداياته منذ عام 1958 عندما أقامت تركيا وإسرائيل نوعاً من التحالف أُطلق عليه «الاتفاق الإطاري» في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا. وتتبع هذا التحالف بالوقائع والتواريخ والأحداث: من الاتفاقية الأمنية السرية عام 1958 التي تكفل تعاون الطرفين في المجالات العسكرية والاستخباراتية إلى «اتفاقية الأمن والسرية» في مارس 1994 التي وصفها وزير الخارجية التركي بأنها وليدة جهازي المخابرات في البلدين، الموساد والميت، إلى إقامة مراكز التنصت المشتركة على الحدود الإيرانية والعراقية، إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة، إلى التعاون في مجال الفضاء لأغراض التجسس وإطلاق أقمار صناعية مشتركة للأغراض العسكرية ومراقبة الأجواء السورية والإيرانية والعراقية.

إن المخابرات العسكرية الإسرائيلية تزود الجيش التركي بالصور الحديثة التي يلتقطها القمر الصناعي الإسرائيلي «أفق – 4» والتي تعطي صورة واضحة عن القوات السورية الموجودة على حدودها مع الأتراك، وأخرى عن الوضع العسكري العام في الأراضي السورية..

في نهاية الكتاب، تجد استخلاص معلومات من التصريحات والمقابلات عن الاتفاقيات العسكرية التركية – الإسرائيلية، ونص اتفاق التدريب الإسرائيلي التركي. وهناك ملاحق حول العنصر الكردي في التعاون العسكري – السياسي بين إسرائيل وتركيا وحول ما يملكه الأتراك من حساسية «غريبة» تجاه القضية الفلسطينية، ومقابلة مع السفير الإسرائيلي في تركيا. لكل ذلك فالكتاب جدير بالقراءة.

■ رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)

إعداد: إيرل تيلفورد
الناشر: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي

■ الشراكة الأوروبية - المتوسطية: إطار برشلونة

إعداد: آر. كيه. رامازاني
الناشر: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي

■ *Inter-Arab Relations In the Post-Peace Era*

By: Ann M. Lesch

Pub: The Emirates Centre for Strategic studies & research

مراجعة: عبدالحميد بدرالدين*

قد تبدو الكتيبات الثلاثة متباعدة لانفصالها وصدور كل منها وحده، ولكنها في حقيقة الأمر متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ليس فقط اتصال الأقاليم الجغرافية وهي الكرة الأرضية ككل، ومنطقة الشرق الأوسط، أي الدول العربية ودول جنوب أوروبا وإسرائيل وتركيا وإيران ثم المنطقة العربية، ولكن كذلك لأن القضايا الرئيسة المطروحة تتعلق كلها بمرحلة ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي وهيمنة قوة دولية كبرى واحدة على السياسة الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية وتسخيرها كل ما يحدث لصالحها على الرغم من محاولات بعض القوى أن تجد لنفسها مكاناً في هذا الكون الذي دخل مرحلة العولمة.

في الكتيب الأول (87 صفحة من القطع المتوسط) يطرح «تيلفورد» ثلاث قضايا مهمة تتعلق بالجيش الأمريكي، أولاها تناقش المستقبل ومفهوم الجيش

* باحث أول في وكالة الانباء الكويتية (كونا).

الذي يلي الجيش القادم، وثانيتها حول المراجعة الدفاعية الرباعية وآراء حول تقرير لجنة الدفاع القومي وثالثتها تنبؤات أمنية عبر إقليمية.

يتحدث «تيلفورد» عن الصعوبات التي واجهت الاستراتيجيين الأمريكيين بعد إعلان الاتحاد السوفييتي السابق في 1989 اعتزامه الانسحاب من الصراع العالمي، وبالتالي ضرورة تحديد الخصائص المادية للمناخ الأمني العالمي. وقد تقدم رئيس هيئة الأركان وقتذاك الجنرال «كولن باول» بخطة لوضع القوات المسلحة على طريق التغيير، إلا أن قادة أفرع الجيش والقيادة العامة استقبلوها بفتور لأنها اشتملت على تغييرات جذرية. ومرة أخرى قدم «باول» تقريرا جديدا في فبراير 1993، إلا أنه تعرض لانتقادات حادة وتم الإبقاء عليه حبيس الأدراج.

وكلف الكونجرس الأمريكي وزير الدفاع بتشكيل لجنة مستقلة عرفت بـ «لجنة الأدوار والمهام» لمراجعة الأدوات والمهام الموكلة للقوات المسلحة وتقديم بدائلها. ثم طلب الكونجرس من الوزير إجراء «المراجعة الدفاعية الرباعية»، أي التي تتم كل أربع سنوات وتقديم النتائج إلى لجنة لترفع تقريرها إلى الوزير ثم الكونجرس. وبالفعل ظهرت «وثيقة الرؤية الاستراتيجية 2000» ثم «القوة اللازمة لمرحلة عام 2020 والأعوام التالية».

وقد أكدت النتائج أن القوات المسلحة في القرن الحادي والعشرين سوف تكون مختلفة عنها في القرن العشرين لأن المناخ الأمني الجديد سيشكل فرصا متعددة لتعزيز المصالح الأمريكية، وبخاصة أن واشنطن قامت بنشر قواتها في خمس وعشرين عملية عسكرية خلال الأعوام الستة التالية لانتهاء الحرب الباردة.

والقوات التي اقترحها الجنرال «جون شاليكا شفيلي» رئيس الأركان السابق في وثيقة «الرؤية المشتركة 2010» ستكون صورة مصغرة من القوة التي خرجت بها الولايات المتحدة من الحرب الباردة، لكنها تملك مرونة عالية، ومستعدة باستمرار لإنزال الهزيمة بالعدو.

ويجب أن تتم عملية تجريب القوة الجديدة، والشروع في نقل مفهوم قوة الرؤية المشتركة 2010 تدريجيا إلى عناصر الاحتياط والتي يجب أن تركز على القدرة التشغيلية المشتركة في العمليات وعلى قدرة قوات الاحتياط على الانتشار خلال عشرة أيام كحد أقصى بدلاً من 90 يوماً حالياً. وبذلك تكون القوات النظامية عالية التقنية قادرة على تنفيذ عملياتها على أرض العدو خلال 72-96 ساعة من اتخاذ القرار السياسي، وتتولى توجيه الضربات الخاطفة إلى النقاط

الحيوية لمنع المقاومة المتماسكة، ثم بعدها تقوم الوحدات النظامية وقوات الاحتياط بتأمين النصر.

الخلاصة السابقة التي توصل إليها مقال كل من «دوجلاس لافليس» و«دوجلاس جونسون» وحملت عنوان «زمن التغيير» لم تتناقض في شيء مع مقال «وليم دول» المعنون بـ «الإطار السياقي للمستقبل»، فالقرن الجديد من وجهة نظر الكاتبين هو قرن البيولوجيا، حيث تنذر الهندسة الوراثية والتحكم في مادة الحامض النووي .D.N.A والاستنساخ بإمكانات مخيفة، وربما يشهد العالم طوراً من الحروب يعرف بحرب .D.N.A، فاستخدام العمليات البيولوجية يزيل المشكلات البيئية التي خلفتها المرحلة الصناعية السابقة.

غير أن الإلكترونيات سوف تثير مشكلات وتحديات أمنية، فالجماعات الصغيرة جدا بل الأفراد يمكن أن يتسلحوا بإمكانات كانت حكرا على الدول، وقد تؤدي هذه الإلكترونيات إلى جعل القوات النظامية عديمة الفائدة، وبخاصة إذا استخدمت الجماعات تقنيات الحاسوب الآلي.

أما «دوجلاس جونسون» في مقال «وضع الجيش الذي يلي الجيش القادم»، فقد أكد أن هذا الجيش لن يصبح واقعاً إلا عندما يتولى صغار الضباط الحاليين مراكز القيادة. وإذا كان الجيش الامريكي مكلفاً بالحفاظ على درجة الاستعداد، فإن القوة (21) تشير إلى الانتقال إلى جيش القرن القادم ثم الجيش بعد القادم. الجيش (21) يتمثل في جيش العام 2010 المحسن بدرجة كبيرة، أما الجيش بعد القادم فينبغي أن يعتمد على الابتكارات التقنية والتنظيمية. ومن خلال المناورة التي أجريت في أوائل فبراير 1997 وأخذت صورة مواجهة بين وحدات الجيش (21) وقوة قتالية متقدمة جداً من الجيش بعد القادم من جهة، وخصم ليس ضخماً وليس على الدرجة ذاتها من القوة من جانب آخر، تم استخدام مدافع الكترومغناطيسية ودبابات سرعتها 200 ميل في الساعة قطعت ألف ميل بين نقطة تموين وتاليتها، تم تدمير نماذج متطورة من الدبابات الحالية التي ما زالت عصب القوة لدى العدو. وفي مناورة سبتمبر 1997 تم نقل مسرح العمليات إلى إحدى دول جنوب آسيا بدلاً من السهول الواقعة جنوب أوروبا في المناورة الأولى، استخدمت الجماعات المعادية الحاسوب ببراعة لإعداد أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فقدت الدبابة فائقة السرعة قيمتها وبرزت الحاجة إلى مركبات أسرع. كما برزت الأهمية البالغة للاتصالات وضرورة إدخال التقنية الرقمية

لتكون ملمحاً رئيساً في الجيش بعد القادم، واستخدام عربة قتالية مدرعة يتراوح وزنها بين 10 و15 طناً ذات محرك كهربائي هجيني، وقد تأخذ شكلاً وسطاً بين دبابة رينو الفرنسية، وبوما الألمانية وجريزلي الأمريكية، وقد تتحرك من خلال نظم تجعلها تطير بدلاً من السير على الأرض.

وفيما يتعلق بالمراجعة الدفاعية الرباعية قال «وليم جونسن»: إن تقرير «وليم كوهين» وزير الدفاع الأمريكي خلص إلى أن العالم ما زال يعاني أوضاعاً خطرة غير مستقرة، ومن المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة خمسة أخطار رئيسة تتمثل فيما يلي:

– الأخطار الإقليمية بسبب الرغبة في الهيمنة الإقليمية أو لعدم الاستقرار لفشل بعض الدول في الحفاظ على كيانها كدولة.

– انتشار المعلومات والتقنية الدقيقة وبخاصة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية.

– الإرهاب وحرب المعلومات التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة.

– المخدرات والجريمة غير المنظمة والأخطار الأخرى عبر الدولية.

– الطرق المختلفة التي قد يلجأ إليها الخصوم لتطويق القوات الأمريكية واستغلال نقاط ضعفها.

التقرير ارتأى أن الولايات المتحدة لن تواجه خصماً نداً حتى عام 2015، ولكن استراتيجيتها لم تتجاهل تشكيل المناخ العالمي، والاستجابة للأزمات على مختلف أنواعها والإعداد للمستقبل المجهول منذ هذه اللحظة.

وتضمنت المراجعة الدفاعية ثلاثة مسارات هي: التركيز على المطالب قريبة المدى، والإعداد لمواجهة تهديدات ما بعد عام 2015، والتوازن بين المطالب الحالية والمستقبل المجهول. وأوصت المراجعة بتخفيض القوات النظامية وقوات الاحتياط والمدنيين بنحو 176,5 ألف فرد.

غير أن تقرير لجنة الدفاع القومي أشار إلى تحديات داخلية تواجه الأمن القومي الأمريكي تتمثل في هجوم نووي أو إرهابي أو معلوماتي، وخارجية تتمثل في عدم الاستقرار الإقليمي، ومحاولات بسط النفوذ العسكري والعمليات الفضائية والاحتفاظ بالنفوذ المعلوماتي الأمريكي وبأسلحة الدمار الشامل. واعتبر التقرير أن ظهور ثورة في الشؤون العسكرية يجب أن يكون من نصيب

الولايات المتحدة التي يجب أن تزيد سرعة قواتها البرية لتنفيذ مهام خاطفة، والتحول إلى نظم آلية أخف، وتطور نظم نيرانها لتكون أشد فتكاً، وأن تطور دبابة القرن الحادي والعشرين، وأن تعيد هيكلة قواتها، وأن تطيل العمر الافتراضي لمروحياتها.

«توماس يونج» في مقاله «تنبؤات أمنية عبر إقليمية» قال: إن حلف شمال الأطلسي يواجه تقدما بطيئاً في محاولاته لإجراء تعديل داخلي وفي وضع استراتيجية جديدة تناسب أوضاعه. وضمن هذا النطاق قدم «ستيفن بلانك» تقويماً لأوضاع أوروبا الشرقية، و«وليم جونسن» تقويماً لأوضاع البوسنة والهرسك، و«ستيفن بلانك» قراءة لأوضاع روسيا والكومنولث، و«ستيفن بلانك» تقويماً لأوضاع آسيا والمحيط الهادي، و«دونالد شولتز» تقويماً لأوضاع أمريكا اللاتينية، و«ستيفن بيليتير» تقويماً لأوضاع الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، ثم «ستيفن ميتز» تقويماً لأوضاع جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وقد تخطى الزمن كثيراً من التقويمات التي أصابت في القليل منها وأخطأت في الكثير.

وفيما يتصل بروسيا فقد توقعت قراءة أوضاعها استمرار اضطرابها السياسي، واعتراضها على توسيع العضوية في الناتو، وسوف تحاول الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق على وجه الخصوص.

وسيشهد الشرق الأوسط تعنتاً إسرائيلياً مع الفلسطينيين والدول العربية، وقد تتوثق العلاقات بين سوريا والعراق، وربما أعلن ياسر عرفات الدولة الفلسطينية إذا فشل في إحراز تقدم.

الكتاب الثاني تناول مؤتمر برشلونة الذي جرت وقائعه بين 27-28 نوفمبر 1995 وشاركت في أعماله الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ووجه ثلاثة تساؤلات تتعلق بالهدف من عقد المؤتمر، وطبيعة الإطار الذي أفرزه ودلالة التجربة بالنسبة إلى العلاقات الدولية.

وارتأى أن دوافع عقده تنقسم إلى ضرورية وكامنة، فالدول المشاركة تجمع بينها عوامل جغرافية وتاريخية وديمغرافية وثقافية أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب البحر المتوسط، إضافة إلى وجود 50% من احتياطي النفط و64% من احتياطي الغاز الطبيعي لدى دول المتوسط التي توفر ربع احتياجات دول الاتحاد الأوروبي، كذلك تشكل خطوط الملاحة أهمية لأوروبا التي

تشغلها أيضا أخطار الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها والشكوك حول مشروعات ليبيا لامتلاك الأسلحة الكيماوية. كما أدت التغيرات الهيكلية على مستوى النظام العالمي والنظام الفرعي الإقليمي دورا مهما في التقارب بين الدول، فقد تأكدت ضرورة تحقيق التوازن بين التزام دول الاتحاد الأوروبي تجاه أوروبا الشرقية والوسطى وتجاه منطقة البحر المتوسط والرغبة من قبل الاتحاد الأوروبي في القيام بدور إقليمي أكبر خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ورصد المؤلف متغيرات النظام في منطقة البحر المتوسط، فهناك سعي دول المنطقة إلى القيام بدور أكثر استقلالية في السياسة الدولية، وصعود التيار الإسلامي الذي أصاب الجميع بالقلق. من هنا كانت الملامح الأساسية الخمسة التي حددت إطار الإعلان وهي:

- غموض الهوية، فقد تم استبعاد ليبيا وهي دولة متوسطية وتم استبعاد روسيا وهي دولة أوروبية، والطرفان يعانيان من الاختلاف، فأوروبا غير دول المتوسط المنقسمة على نفسها.

- المنهج الكلي الذي شمل الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية وكذلك الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويختلف بذلك عن النهج الأمريكي الذي يركز على العوامل العسكرية.

- النوايا الديمقراطية، حيث أكد على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، وطالب دول المتوسط بدعمها وبتقوية أواصر التعاون بين المجتمع المدني لديها وبينه في الاتحاد الأوروبي.

- اقتصاد السوق الحرة، حيث يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ولكن اللغة التي صيغ بها الاتفاق جاءت متناقضة، فقد أزيلت الحواجز الجمركية أمام السلع الصناعية وبقيت كما هي أمام السلع الزراعية التي تهم دولاً مثل مصر.

- التعددية الثقافية، فقد جاء في إعلان برشلونة أن المشاركين يقرون بأن لكل الثقافات والحضارات في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط تقاليدها الخاصة، وأوصى بإجراء حوار بين هذه الثقافات.

وإطار برشلونة حسب رأي المؤلف سوف يسرع من عملية تحديث دول المتوسط وبخاصة إذا زاد حجم التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول في جنوبها، وهو توجه للحوار يحصر الخلافات ويحول دون نشوب الصراعات، وقد

يؤدي إلى مزيد من السلام والرفاهية للشمال والجنوب. ويشير إلى أن الدول الأوروبية الخمس عشرة خصصت ستة مليارات دولار لشركائها المتوسطيين (12 دولة + السلطة الوطنية الفلسطينية) يتم إنفاقها لتطوير الأخيرة على مدى السنوات الخمس المنتهية بنهاية العام القادم.

ثالث الكتب ناقش العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد السلام، وفيه يتعرض «آن م. ليسك» لعدم دقة مصطلح الشرق الأوسط الذي يمكن أن يمتد حتى باكستان، ويضم دولاً نفطية عربية وغير عربية، ودولا غير نفطية، كما يضم إيران وتركيا، وذلك حسب مستخدم المصطلح. وينتهي إلى أن الوطن العربي يشكل قلب الشرق الأوسط، ودوله يجمع بينها جوانب كثيرة ولكنها تفتقر إلى وجود قوة مهيمنة، بل تتنازع دول عديدة الزعامة ومنها مصر والعراق والسعودية وسوريا. والإقليم معرض باستمرار لضغوط خارجية لأهميته الاستراتيجية، ولموارده من الطاقة، وخوفاً من أن تجلب بعض الدول صراعاتها إلى ساحته. وبشكل عام نجح العرب في حل قليل جداً من الصراعات العربية، في حين تم حل معظمها بفعل عوامل خارجية، مما أدى إلى الحيلولة دون إيجاد نظام أمني إقليمي. يضاف إلى تلك الأسباب أن الدول العربية تحصل على سلاحها من الخارج، وتستخدم المعونات الاقتصادية لضمان الولاء، وأوضاع المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ما تزال خطرة، فالخلافات الحدودية لم تحل حتى الآن، والحكومات ضعيفة والأوضاع الاجتماعية غير مستقرة. هذا بخلاف استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتباين في توزيع الثروة ومعوقات التكامل الاقتصادي والسياسي مما يجعل من هذه الدول مجرد أصفار.

ويعرض المؤلف لتغيرات القوى العربية ليصل إلى خيارات مستقبلية ترى أن استمرار الاحتواء المزدوج الذي مارسته الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق بعد أن أتاح الفرصة لبدء التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحتى تتاح الفرصة لبروز حلفاء الولايات المتحدة كقوى إقليمية. وخلال هذه المرحلة قد تظهر تكتلات وتختفي أخرى أو تبرز دول بتأثيراتها الاقتصادية والسياسية وتتراجع دول أخرى. وتوقع المؤلف أن يتراجع الدور العسكري للولايات المتحدة في المنطقة مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على ضبط النظام الإقليمي.

وتوقع استمرار اهتمام إسرائيل بأمنها، وبخاصة في حالة عودة العراق وإيران إلى الساحة وعودة العلاقات السياسية بينهما وبين دول مجلس التعاون

ودول المنطقة العربية. والنتيجة الطبيعية هو أن تهتم إسرائيل بأي دولة تزيد من قدرتها العسكرية وتراقب سياستها بكل التفاصيل.

وينتهي المؤلف إلى أن اتفاقيات السلام العربية – الإسرائيلية سوف تلطف من الصراع ولن تلغيه، والتوازن بين الصراع مع إسرائيل والتعاون معها سوف يتجه نحو التعاون، وسوف تنعكس تصرفات الدول غير العربية مثل إيران وتركيا على الاستقرار الإقليمي، وسوف تظل المنطقة مخترقة بشكل واسع من قبل أطراف خارجية، وبالتالي سوف تظل أهميتها الاستراتيجية تغذيها المصالح الخاصة بالقوى الخارجية التي تعنيها موارد الإقليم ومشكلاته.

الكتب الثلاثة وعلى الرغم من الجهد البحثي في بعضها، فإنها افتقدت كثيراً من العمق والرؤية الشمولية لأنها كانت مجرد تجميع لمقالات أو دراسات مقتضبة، فلم تصل على سبيل المثال إلى أن الولايات المتحدة التي تهيمن على الساحة الدولية لن تبقى وحيدة حتى بناء الجيش بعد القادم، فالصين بشهادة كل الخبراء تتجه لتصبح قوة اقتصادية وعسكرية جبارة، وحتى روسيا فإنها لن تبقى تلعق جراحها إلى الأبد، ولعل ذراع العسكر التي استطالت في جمهورية الشيشان مؤشر على تطورات مستقبلية محتملة، أي أنها تعاملت مع العالم كحالة استاتيكية على عكس معطيات الواقع الديناميكية باستمرار.

وكُتّاب هذه الكتب الثلاثة أو المشاركون في كتابتها لم ينتبهوا إلى قدرات الشعوب والتي تخرج – في حالات لا يستطيع قراءتها كل الناس – عملاقة فتغير كل الأوضاع وتصيب في مقتل استراتيجيات القوى العظمى التي لا تقيم وزناً لقدراتها وبخاصة أن النزوع الأمريكي والأوروبي نحو الهيمنة سوف يكون عامل تفجير للطاقات الشعبية. وبفعل هذه الرؤية ذاتها تعامل الكتاب مع الوطن العربي، فلم يقرأوا في مستقبله سوى تجمعات متطاحنة متصارعة ومتبدلة لن يكون لها جميعا فاعلية تذكر.

أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بالشرق أوسطية، حيث لم يستطع المؤلف أن ينتبه إلى أن الاتحاد الأوروبي يبحث لنفسه عن ساحة يستخدمها للضغط على الولايات المتحدة إن توافرت لديه الإرادة، كما لم ينتبه إلى أن المؤتمر لم يسفر عن شيء على أرض الواقع لأن أوروبا لن تقبل بتطور الدول في جنوبها حتى لا تخسر سوقاً رائجة لصادراتها، مما يجعل الستة مليارات دولار لا قيمة لها.

علم نفس

الاكتئاب: اضطراب العصر الحديث
فهمه وأساليب علاجه

تاليف: عبدالستار إبراهيم
الناشر: سلسلة عالم المعرفة (239) نوفمبر (1998)، الكويت:
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
مراجعة: عبدالفتاح محمد دويدار*

لقد تميز الاكتئاب منذ سنوات سحيقة بنوبات من الحزن والاغتمام والكمد والتدمير الذاتي، بما يتضمنه من انقباض الصدر وشعور بالضيق وخمود في الهمة وخور في العزيمة والتبرم بأوضاع الحياة وعدم القدرة على الاستمتاع بمباهجها استمتاعاً حقيقياً صادراً عن مشاعر متأثرة فعلاً بهذه المباهج ومتجاوبة معها.

ونظراً لأن هذا الاضطراب يعتبر من الموضوعات التي سلطت عليها الأضواء، وأجريت عليها الدراسات المكثفة والتحليل الفياض والمناقشة المثمرة على مدار الأيام والسنين؛ فإن طبيعته الخاصة وتمييزه عن الاضطرابات النفسية الأخرى سوف تظل موضوعا أثيراً للدرس والفحص. ولذا أخذت معظم الجهود المعاصرة – التي قام بها المتخصصون في هذا المجال – على عاتقها أن تميز الاكتئاب عن غيره من الحالات النفسية الأخرى.

إن استخدام هذا اللفظ «اكتئاب» يشير – في الحقيقة – إلى حالة مزاجية أو نفسية أو عرض لمرض أو مجموعة أعراض متزامنة، ويمكن القول إن الاكتئاب

* أستاذ مساعد (Associate Prof)، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.

اضطراب نوعي ما زال وجوده وحدوثه محيراً للألباب في معظم كتابات المؤلفين والمتخصصين.

ويوضح الكتاب الذي نعرض له كل هذه القضايا مجتمعة. ولذا فإن مؤلف هذا الكتاب لم يدخر جهداً في وضع النتائج النهائية في صورة سلسة واضحة سهلة الفهم والاستيعاب مما يساعد القارئ على تجسيد المشكلة وفهمها، ولاسيما أننا نعيش «عصر الاكتئاب» الذي يعد أكثر الاضطرابات النفسية شيوعاً بعد القلق، فضلاً عن أن الاكتئاب النفسي من أكثر المشكلات الانفعالية التي تدفع الناس لطلب العون النفسي والاجتماعي والأسري.

وهذا الكتاب يمثل حصيلة اهتمام مهني وأكاديمي تطور لدى المؤلف عبر سنوات طويلة من ممارسة العلاج النفسي السلوكي والمعرفي في الوطن العربي والولايات المتحدة.

ويحتوي الكتاب على ثلاثة أبواب: الباب الأول يقدم في فصوله الثلاثة بعض الحقائق العامة عن مفهوم الاكتئاب وآثاره على الفرد والحياة الاجتماعية والصحية، فضلاً عن سبل التعرف عليه بالشكل المنهجي الذي يتكامل مع التخطيط العلاجي.

أما الباب الثاني فيتكون من سبعة فصول تتكامل فيما بينها، لشرح أهم التفسيرات والأسباب والنظريات العلمية والعوامل المسؤولة عن تطور الاستجابة الاكتئابية، بما في ذلك العوامل البيولوجية، وضغوط أحداث الحياة، وأخطاء التعلم الاجتماعي، ونقص أساليب المواجهة، والافتقار إلى المهارات الاجتماعية في التعامل مع الضغوط الخارجية ومعالجة الصراعات والتوترات والانعكاسات السلبية المترتبة عليها، بالإضافة إلى الأخطاء الشائعة المتعلقة بأساليب حل المشكلات، والعلاقة بين مفهوم الذات ومفهوم الآخر.

ويركز الباب الثالث على شرح التيارات المعاصرة في العلاج النفسي السلوكي للاكتئاب. ويمثل كل فصل من الفصول من الحادي عشر إلى الثامن عشر، برنامجاً علاجياً يتكامل مع غيره من البرامج الأخرى، بهدف معالجة الاكتئاب من مختلف جوانب القصور لدى المكتئب، مع شرح واف لأهم المحاور العلاجية، وما تحتوي عليه هذه المحاور من فنيات مختلفة؛ فهناك شرح لأسلوب الاسترخاء والتخيل، بوصفهما طريقتين للتغلب على مشاعر الكدر والتوتر التي

تغلب على الشخص في هذه الحالات. كما يركز المؤلف على أهمية تدريب المهارات الاجتماعية والتصرف في المواقف الاجتماعية، وتدريب الثقة بالنفس، ولقد فصل المؤلف فنيات العلاج المعرفي العقلاني الانفعالي، ومعالجة أخطاء التفكير، والأفكار اللاعقلانية في تفسير الأمور، وإدراك الذات لدى المكتئبين. هذا فضلاً عن تقديم بعض المناهج السلوكية الحيوية في معالجة الضغوط النفسية، والتعامل مع اليأس المكتسب من خلال النشاطات السارة، وسبل اكتساب الأمل بديلاً للتفكير السلبي والمرضي الذي يغلب على المكتئبين تبعاً لأنواع الاكتئاب. وانطلاقاً من إيمان المؤلف بأهمية التكامل بين كل أنواع المعالجة النفسية والاجتماعية والعضوية – فضلاً عن إيمانه بأهمية المعالجة الذاتية – فقد أفاض شرحاً وتبياناً لأنواع الفنيات التشخيصية والعلاجية المستخدمة، مع التركيز على كيفية استخدامها، ومتابعة نتائجها، مع أمثلة واقعية من حالات كثيرة استقى المؤلف غالبيتها العظمى من واقع ممارساته العيادية والعلاجية في المجتمعات العربية.

ولو أننا لاحظنا ما يجب أن ننتبه إليه من ظاهرة تلفت الانتباه بطبيعتها لتبيَّنا يقيناً أن الاكتئاب – بصفة خاصة – لا بد أن يكون وليد التنازعات والإحباطات، فأي البيئات والأوساط تلك التي تسودها ظاهرة الاكتئاب أكثر من غيرها؟ وأية طبقة تلك التي تشكو الاكتئاب أكثر من غيرها، بل التي قلما تشكو أو يعرف غيرها هذا الاكتئاب؟ إن هذه الأسئلة وغيرها كثير يفتح المجال لمزيد من الدراسة والبحث.

وأخيراً فإن هذا الكتاب – بلا شك – يحتوي على ذخيرة غنية من المعلومات الثرية التي تنتظر الباحث والمحلل لزيادة المعرفة بطبيعة الاكتئاب وكيفية مقاومته وعلاجه. لكن مما يؤخذ على هذا الكتاب إغفاله لتصنيفات الاكتئاب وبواعثه وأنواعه والعوامل النفسية الرئيسة التي يمكن أن تدفع إلى الاكتئاب.

ولا تقتصر أهمية هذا الكتاب على تصديه لموضوع نفسي – اجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية؛ بل يبقى له – بما حوى من كم هائل من المعلومات – فضل إثراء المكتبة النفسية العربية بهذا العمل المتكامل الجاد، الذي تصل قيمته حَدَّ اعتباره مرجعاً أساسياً لا غنى عنه لكل من يهتم بموضوع الاكتئاب وآثاره وطرق علاجه، فجاء بحق عملاً متكاملاً مميزاً. وكم أتمنى أن يلاقي الكتاب

الاهتمام الذي يستحق. ومن المؤكد أن مزيداً من الدراسات والبحوث سوف تمكننا من تطوير رؤية أكثر شمولية وعمقاً حول هذا الموضوع وانعكاساته، بوصفه اضطراباً وعلة في النفس ووجداً وهماً ونفوراً، ولم يكن – فقط – توعكاً في الجسم ولا في الشعور.

علم النفس البيئي

تاليف: فرانسيس ت. ماك أندرو
ترجمة: عبداللطيف محمد خليفة وجمعة سيد يوسف، (1998).
الناشر: مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت
مراجعة: رمضان عبدالستار أحمد*

من الممكن تتبع الدراسات العلمية حول تأثير البيئة في السلوك، تلك التي ظهرت في أوساط علم النفس الغربي – على الأقل – إلى بدايات علم النفس الحديث عند ظهوره بوصفه علماً تجريبياً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكذلك من خلال أعمال كيرت ليفين K.Lewin المجالية في أربعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من ذلك فإن علم النفس البيئي – والذي يتضمن الدراسة العلمية لتأثير البيئة بجميع أشكالها في السلوك وبوصفه كياناً علمياً مستقلاً له ذاتيته الخاصة والمحددة – يمكن رصد ظهوره في نهاية الستينيات، وتمثل ذلك أولاً في ظهور مجلات علمية متخصصة، منها مجلة البيئة والسلوك Environment and Behaviour 1981، إضافة إلى تأسيس هيئات علمية محلية وإقليمية ودولية ترعى البحث في مجال علاقة الإنسان بالبيئة، من أهمها رابطة دراسة علاقات الإنسان بالبيئة Association for the Study of Man-Environment Relations، على أن أكبر اهتمام حظي به هذا التخصص الوليد تمثل في تبني الجمعية النفسية الأمريكية APA له واعتباره أحد أقسامها الرئيسة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام الأكاديمي المتزايد بعلم النفس البيئي والمواكب لتطور اهتمام مماثل أخذ في التزايد بين الأوساط الرسمية والشعبية في كل بلدان

---

* أستاذ (Professor) بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

العالم، فإن العلماء قد اختلفوا فيما بينهم - ولا يزالون - في تعريف علم النفس البيئي، فمنهم من أشار إلى أنه «الدراسة العلمية للعلاقة المتبادلة بين السلوك والبيئة الطبيعية والمشيدة» (منصور، 1982). ومنهم من اعتبره «ذلك المجال من مجالات علم النفس الذي يركز على دراسة تحليل التفاعلات والعلاقات بين أفعال الإنسان وخبراته من ناحية، وبين جوانب محددة من البيئة الاجتماعية والفيزيقية المحيطة من ناحية أخرى» (Canter, 1988). ومنهم من اعتبره ذلك المجال التخصصي الذي يدرس العلاقات بين السلوك (الصريح أو الضمني) وبين المحيط (السياق) البيئي الذي يحدث فيه هذا السلوك (Corsini, 1994).

وفي العالم العربي تعد الدراسة النظرية - التي نشرها في الكويت طلعت منصور عام 1982 بعنوان: «البيئة والسلوك» وكذلك المقال المنشور للمؤلف ذاته في مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت عام 1981 بعنوان: «علم النفس البيئي: مدخل جديد للدراسات النفسية» - أول عمل علمي يقدم علم النفس البيئي للقراء العرب، وتلا ذلك ظهور بعض الكتب العربية في علم النفس البيئي (منهم عبدالله عسكر ومحمد الأنصاري، 1983 وجابر عبدالحميد وسهير محفوظ وسبيكة الخليفي، 1991)، وقد أسهمت جميعاً في إيضاح ماهية علم النفس البيئي وحدوده من وجهة نظر مؤلفي هذه الكتب، وبصفة خاصة كتاب جابر عبدالحميد وزميلتيه والذي يتميز بشمول موضوعاته وتسلسل تقسيمه ووضوح لغته.

أما فيما يتعلق بالبحوث العربية - في مجال علم النفس البيئي - فقد أجرى على مدى العشرين سنة الأخيرة عدد قليل جدا من البحوث - أهمها من وجهة نظرنا - الدراسة التي قامت بها ألفت حقي عام 1977 بعنوان: «الأعراض السيكلوجية الناتجة عن التعرض لعنصر كبريتور الكربون (CS_2)»، ثم الدراسة التي أجراها محمد نجيب الصبوة عام 1997 عن التلوث الكيميائي والاضطرابات النفسية والعصبية لدى بعض عمال الصناعة، وهذه الدراسة الأخيرة نراها مثالا ينبغي الاحتذاء به في الدراسات العلمية المضبوطة والمحكمة عن علاقة الإنسان بالبيئة.

ومما سبق يتضح مدى ندرة المؤلفات والبحوث العربية في مجال علم النفس البيئي على الرغم من أهميته المتزايدة ووجود حاجة ماسة لتعرف أبعاد العلاقة بين الإنسان وبيئته الاجتماعية المشيدة وغير المشيدة (الطبيعية)، كما تتضح أهمية الحاجة إلى تزويد المكتبة العربية بمرجع حديث في علم النفس

البيئي يمكن القارئ العربي من الوقوف على الوضع الحالي لعلم النفس البيئي: أسسه النظرية، وموضوعاته، وبحوثه التطبيقية. من هنا تكمن أهمية الترجمة العربية التي قدمها عبداللطيف خليفة وجمعة يوسف لكتاب علم النفس البيئي الذي ألفه فرانسيس ت. ماك أندرو والتي نشرت في 478 صفحة في أنها تعد إضافة إلى المراجع التي صدرت عن لجنة التأليف والتعريب والنشر التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت عام 1998.

والكتاب – كما أوضح المترجمان – يعالج معظم جوانب علم النفس البيئي – كما نعرفه في الوقت الراهن – في اثني عشر فصلاً: خصص الفصل الأول لتعريف علم النفس البيئي وتطوره ومناهج البحث المستخدمة فيه، في حين تناول الفصل الثاني والمعنون بـ «المعرفة البيئية» الإدراك البيئي ونظرياته والخرائط المعرفية وطبيعتها وارتقاء قدرات التخطيط المعرفي للخرائط، والفروق الفردية فيما يتعلق بهذه القدرات، وكذلك الفروق في عملية الاهتداء في البيئة. أما الفصل الثالث «البيئة المحيطة» فقد ناقش المؤلف فيه كلاً من التأثير الانفعالي للبيئة المحيطة وملامحها المحددة إضافة إلى عملية فرز المنبه، والبحث عن الإثارة والمتعة. وتعد الفصول الأربعة من الرابع إلى السابع من أكثر فصول الكتاب إمتاعاً وجدة وأهمية، حيث تناول المؤلف في الفصل الرابع موضوع المشقة أو الضغوط البيئية مع التفرقة بين الأخطار البيئية والأخطار الطبيعية، في حين عرض الفصل الخامس لموضوع الحيز الشخصي؛ مفهومه وقياسه والمتغيرات المؤثرة فيه. أما الفصل السادس فقد ركز على موضوع الإقليمية والسلوك الإقليمي ووظائفه عند كل من الحيوان والإنسان، بينما عرض الفصل السابع للازدحام ونظرياته مع التفرقة بين آثار الكثافة على كل من الحيوان والإنسان. أما الفصول الثلاثة التالية: الثامن والتاسع والعاشر فقد تناولت – على التوالي – بيئات العمل وبيئات التعلم والبيئات السكانية بهدف إلقاء الضوء على التفاعل الحادث بين سلوك الأفراد وعناصر هذه البيئات، دون أن يغفل المؤلف الإشارة إلى كيفية التحكم – في هذه العناصر – لما فيه مصلحة الإنسان. وجاء الفصل الحادي عشر متناولاً البيئة الطبيعية وعناصرها، والاتجاهات نحوها، والتفضيلات البيئية وملامحها الفيزيقية والسيكلوجية إضافة إلى خصائص الاستجمام وتجربة الحياة في المناطق البرية. أما الفصل الثاني عشر والأخير من هذا الكتاب فقد ركز على دراسة المشكلات البيئية والجمالية المعاصرة وحلولها السيكلوجية.

ومن العرض السابق نرى أن الكتاب يتميز بالعمق وتسلسل موضوعاته واشتماله على كثير من المجالات المهمة والتي تشكل علم النفس البيئي في الوقت الراهن، وكذلك نرى أن التوفيق قد حالف المؤلف في عرض فصول الكتاب - وبصفة خاصة الفصول من الرابع إلى السابع - لما في ذلك من ترتيب منطقي، حيث يبدأ بالأخص منتهياً بالأعم. إضافة إلى ميل المؤلف - وبصورة تجدها تقريبا في كل صفحة من صفحات الكتاب - إلى الاستشهاد بنتائج عدد هائل من البحوث والدراسات الميدانية والمعملية، ولم يغفل المؤلف بيان أوجه التعارض أو التناقض بين نتائج هذه البحوث والدراسات، مما أكسب الكتاب ميزات عديدة من أهمها - في رأينا - ذلك الشمول الذي يبدو من اطلاع مؤلفه على التراث العلمي في علم النفس البيئي من ناحية، ومن ناحية أخرى دقة المؤلف وتوفيقه في العرض والاستشهاد مما يرشح الكتاب لأن يكون مرجعا مهما في علم النفس البيئي لطلاب علم النفس والباحثين فيه.

وجاءت الترجمة العربية للكتاب عموما جيدة يُشْكَرُ عليها صاحباها، وهي تسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية فيما يتعلق بعلم النفس البيئي في صورته الراهنة، مما قد يستثير المتخصصين في علم النفس إلى الانتباه لهذا التخصص الذي تتزايد أهميته في الحياة المعاصرة يوما بعد يوم، ونأمل أن تستثير هذه الترجمة العربية لكتاب ماك أندرو في علم النفس البيئي الباحثين العرب إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات الجادة في هذا المجال المهم، فضلاً عن إعداد المؤلفات العربية المناسبة في علم النفس البيئي وبما يتفق مع الخصوصية الثقافية العربية.

مصادر ورد ذكرها في المراجعة:

1 - جابر عبدالحميد جابر، سهير محفوظ، سبيكة الخليفي (1991). **علم النفس البيئي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

2 - طلعت منصور (1981). علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية. **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، 8 (4)، ص ص 63-106.

3 - طلعت منصور (1982). البيئة والسلوك. **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت. الحولية الثالثة، الرسالة الحادية عشرة.

4 - علي عسكر، ومحمد الأنصاري (1983). **علم النفس البيئي: تفسير نفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك البشري**. الكويت: دار البحوث العلمية.

5 – محمد نجيب الصبوة (1997). التلوث الكيميائي والاضطرابات النفسية والعصبية لدى بعض عمال الصناعة. القاهرة: دار الفكر العربي.

6 - Canter, D. (1988). Environmental Psychology. In J. Kuper (Ed.), *A lexicon of psychology, psychiatry and psycho - analysis*. (pp. 152-155), London: Routledge.

7 - Corsini, R.J. (Ed.) (1994). *Encyclopeadia of psychology*. New York: John Willey, 2nd ed..

8 - Hakky, U. (1977). Psychological manifestations after exposure to CS2. *Egyptian Journal of Occuptional Medicine*, 5 (1), 47-52.



Political Sciences

The Relationship Between the Muslim Brotherhood in Jordan and the Jordanian Politicial System

Mekhled O. Mubaideen*

This study aimed to clarify the relationship between the Muslim Brotherhood in Jordan and the Jordanian political system (Crown Institution) between 1946 and 1997. The relationship was limited for many reasons, the most important being the nature of the Crown Institution's relationship with Islamic movements in general, and the Muslim Brotherhood in particular.

Of importance was also the need for dialogue between the two sides, and the moderation and wisdom of the Crown Institution. Moreover, the religious background of the Crown Institution promoted harmony and balance between the two sides. The Jordanian Brotherhood was distinguished from other political groups both inside and outside Jordan in that, despite some limited tensions, it was based on coexistence. The historical method was used to follow the relationship between the two sides. Besides, the analytical method was used to distinguish the Islamic Brotherhood in Jordan from other movements.

Key words: Muslim Brotherhood in Jordan, Crown Institution, Muslim Brotherhood in Jordan and Jordanian Governments, Islamic movements in Jordan, Jordanian Political system.

---

* Assistant Professor. Dept. of Political Sciences, Mu'tah University, Jordan.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 4 - Winter 1999, pp. 7-43.

Political Sciences

The Saudi Council of Ministers and Development

Saud M. al-Otaibi*

This study discusses the role of the Saudi Council of Ministers in the development of Saudi Arabia through the study of the social background variables of its members. Results show that the members posses the qualifications, specialization, nationalization, and bureaucratization that are needed for planning and managing development. The results also show that 87% of the Council members have Ph. D. degrees, while 13% have master's degrees. In addition, 70% of members have political experience, 39% have occupational experience in the ministries they are appointed to, while 22% have experience in several ministries, and 43% do not have experience in their respective ministries. Finally, the implications of these qualifications on the planning and managing of development in Saudi Arabia are discussed.

Key words: Executive, Cheif Executive, Specialization, Nationalization, Bureaucratization, Conversion, Deductive approach, Inductive approach, Post industrial Society, Short Distance Movement.

* Associate Professor, Political Science Dept., College of Economics & Adminstrations, King Abdul Aziz University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 4 - Winter 1999, pp. 45-64.

Economics

The Monetary Approach to Flexible Exchange Rates

Adnan Abbas Ali*

Two models of the the monetary approach, which emphasize the rule of money in determining flexible exchange rates, are presented. Equilibrium for the first model involves clear mony markets and parity of purchasing power. The effect of monetary expansion forms when a rise in the money supply results in a long term price increase of the same proportion. A change of this sort affects the equilibrium exchange rate which, because of flexible prices, always is the current exchange rate. The short run response to Dornbusch's model to a monetary shock results in an overshooting of the long run equilibrium exchange rate. For example, if domestic authorities increase the money supply, purchasing power parity requires that in the long run the domestic price level must rise and the exchange rate must depreciate in the same proportion as the money supply increases. Prices, however, are fixed in the short run, allowing the real money supply to increase so that the domestic nominal interest rate must fall to restore money market equilibrium. For open interest rate parity to hold, a fall in the domestic interest rate, given the foreign interest rate, requires an overshooting of the new (higher) long run equilibrium exchange rate such that subsequent expected appreciation just matches the nominal interest rate differential.

Key words: Monetay approach, Exchange rate, Nominal exchange rate, Equilibrium in money market, Equilibrium in asset market. Mundell-Fleming-model, Over shooting- model, Purchasing Power Parity, Nominal interest rate, Elasticity Model, Quantity theory model, Quantity theory of money, Hyperinflation, Stock equilibrium, Flow equilibrium.

---

* Associate Professor and Expert in GTZ, Frankfurt, Germany.

Journal of the Social Sciences
Vol. 27, No. 4 - Winter 1999, pp. 65-100.

Psychology

Mate Selection Among Female Academic Workers and Female University Students

Abdelmoneim Shehatta*

The purpose of this study was to discover the differences between female academic workers and their female students in traits desired in a mate. The study was based on analysis of data collected from 78 single female academic workers, aged 25-40 years, and 120 single female university students, aged 19-21 years. Respondents were asked to rate (a) 30 traits of desired husbands, and (b) seven items about length of engagements, failure of engagements, and reasons that men do not want to marry academic workers.

The main findings indicate that: (1) Female students have a higher engagement rate than female academic workers: (2) Female academic workers attributed the failure of their engagements to their ambition, intelligence and rigidity, while female students attributed it to economic factors and the opinion of their families. (3) The image of a desired husband among female students was: gentleman and a genius, while among academic workers it was a man with a high income. The findings were consistent with those of previous studies.

Key Words: Mate selection, Female university students, Female academic workers, Mate availability.

* Associate Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Education, King Khaled University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 4 - Winter 1999, pp. 101-119.

Sociology

Women's Work in the Emirates Traditional Society: Extended Societal Perception for Labor Force Definition

Mohammed I. Mansour*

This paper asserts that the definition of "labor force", which is prevalent in the economic literature, is inappropriate for evaluating women's work because it does not consider domestic housework and related activities as part of the labor force. About 140 women were interviewed and their experiences regarding the work they contributed in traditional society were recorded.

Analysis of time budgets was used to collect and measure the flow of women's labor input into domestic housework and related activities. It was concluded that evidence is irrefutable that this work is important and must be included in any definition of labor force.

Key words: Women, Labor Market, Time Budgeting, Labor Concept, Women's Labor-Force Participation, Emirate's Traditional Society, Subsistence Economy.

* Assistant Professor, Dept. of Sociology, College of Human & Social Sciences, UAE University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 27, No. 4 - Winter 1999, pp. 121-152.

شروط النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة، كمراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما في أحد تخصصات المجلة، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فيجب أن تشمل الدراسة مقدمة مختصرة تضم مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشتمل على العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (من 3 - 5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة (من 2 - 4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى، ولم ينشر ضمن أعمال مؤتمر، وليس جزءاً من رسالة علمية.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه المصادر والجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – تشتمل الصفحة الثانية من البحث على ملخص باللغة العربية في حدود 100 - 150 كلمة، يكتب على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – تشتمل الصفحة الثالثة من البحث على ملخص Abstract يعلوه عنوان البحث باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي والعنوان وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها.

7 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، وتوضع الجداول مرتبة في آخر البحث، ويوضح موقعها في المتن.

8 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

أولاً: يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر، وفي المصادر الأجنبية اسم العائلة فقط وسنة النشر، وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1990) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1990) و (Smith & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا: (أحمد أبوزيد، 1993؛ فؤاد أبو حطب، 1997) و (Smith, 1994; Roger 1991). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و (Jones, 1997: 59) وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: وفق محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن البحوث في هذا المجال...

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فتكتب أسفلها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In Wilson (Ed.), **Crime and public policy**. San Francisco: Institute for Contemporary Studies, pp. 53 - 69.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. **Journal of Marriage & the Family**, 46 (2) 11-19.

Pervin, L. A., & John, O.P. (1997). **Personality: Theory and research**. New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .

* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .

* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٠٤٣٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW
issn : 1029 - 8908



دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

ينظم المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ورشة عمل حول

"إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الأقطار العربية"

30 – 31 أكتوبر 2000

الكويت

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة بفعل التغيرات التكنولوجية، ونظام التجارة الدولية متعدد الأطراف، وأنظمة الحوافز، والإصلاحات الاقتصادية وغيرها، كان لا بد ان يتأثر القطاع الصناعي العربي بهذه المتغيرات، وأن يتجسد هذا التأثر في محاولات إعادة هيكلة هذا القطاع ليتأقلم مع التطورات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز قدراته التنافسية وإشباعه للحاجات الأساسية. لذا فإن هذه الحلقة تهدف إلى مناقشة عدد من الأوراق (باللغة العربية) تغطي الموضوعات التالية :

1. تحليل واقع القطاعات الصناعية التحويلية العربية من خلال مؤشرات كمية ولاحدث الفترات.
2. تقييم آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على القطاعات الصناعية التحويلية العربية.
3. تأثير اتفاقيات الشراكة الأوربية – العربية على قطاع صناعي تحويلي عربي معين (الغزل والنسيج، الكيماويات،... الخ).
4. آثار الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية على أداء القطاعات الاقتصادية التحويلية العربية.
5. دور التغير التكنولوجي والبحث والتطوير في إعادة هيكلة القطاعات الصناعية التحويلية العربية.
6. تقييم أثر سياسات الحوافز (الدعم، والإعانة، والحماية الجمركية، ونظم الاستثمار الأجنبي المباشر،...) على إعادة هيكلة القطاعات الصناعية التحويلية العربية.
7. دراسة تجارب بلدان المغرب العربي،ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

ويسر المعهد، بناء على ذلك، دعوة الباحثين للمشاركة بورقة بحثية في هذه الحلقة، وذلك من خلال إرسال نبذة مختصرة (لا تزيد عن صفحتين) عن الورقة المزمع تقديمها، ونبذة مختصرة عن السيرة العلمية والعملية (C.V) لمقدم الورقة، وفي موعد أقصاه 29 فبراير 2000. على أن تخضع جميع المقترحات البحثية للتقييم من لجنة فنية، وإشعار مقدمي الأوراق المقبولة فقط بقبول أوراقهم في موعد أقصاه 30 إبريل 2000.

علماً بأن المعهد سيتحمل تكاليف السفر والإقامة فقط خلال فترة الاجتماع لمقدمي الأوراق المقبولة.

منسق ورشة العمل
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 الصفاة – الرمز البريدي 13059
دولة الكويت
فاكس 4842935 (965)
بريد إلكتروني : ahmed@api.org.kw

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية - أكاديمية - فصلية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 1981

الاشتراكات

الكويت: 3دنانير للأفراد - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية - ندوات

مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة - رمز بريدي13126 الكويت

هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :

أ. د. أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

● صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .

● تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . . . الخ .

● مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

● صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .

ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .

د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكويت : ٣ د. ك للأفراد ـ ١٥ د. ك . للمؤسسات .

ب ـ الدول العربية : ٤ د. ك . للأفراد ـ ١٥ د. ك . للمؤسسات .

ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

المقــر :

جامعة الكويت ـ الشويخ

مبنى مجلس النشر العلمي

هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥

٤٨٣٣٢١٥

بـدالـة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٠٦٦

٤٨٤١٥٣٨ / ٤٠٦٧

فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :

ص .ب . : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

في الكويت:	في الدول العربية:	في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات

المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي
ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت
هاتف ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريَّة علميَّة محكَّمة تتضمَّن مجموعة من الرَّسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليّات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيَّة وآخر بالإنجليزيَّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجّانا.

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٤ د.ك للمؤسسات : ١٢ د.ك

خارج الكويت : ٢٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د.ك

تُوجَّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالديّة رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدّول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق. جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, Electronic online & CD-ROM; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

 ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 27 - No. 4 - Winter 1999